

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - فاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



أهالي المعصرانية في حلب واقع مؤلم ومصير مجهول... ص 19

انعقاد مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر

- تحية إلى أهلنا الصامدين في الجولان المحتل الذين بدؤوا المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني ومايزالون.
- تحية إلى المقاومة الفلسطينية البطلة وإلى شعب فلسطين في الداخل والخارج، والذي يرفض المساومة، ويتمسك بخيار المقاومة طريقاً لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس.
- تحية إلى المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة التي قهرت الاحتلال الصهيوني ودحضت خرافة الجيش الذي لا يقهر.
- تحية إلى المقاومة العراقية وشعب العراق البطل ضد الاحتلال الأمريكي الفاشي.
- تحية إلى شعوب أمريكا اللاتينية وقواها الوطنية التقدمية التي تحرز الانتصار تلو الآخر ضد الهيمنة الإمبريالية الأمريكية.
- تحية إلى حركات التحرر الوطني العربية والإيرانية والكردية والتركية المستهدفة من قبل المخطط الإمبريالي الأمريكي - الصهيوني، والتي تقاوم مشاريع التفكيّت والهيمنة الإمبريالية في المنطقة.
- تحية إلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، مؤكدين التزامنا بميثاق شرف الشيوعيين السوريين.
- تحية إلى الطبقة العاملة السورية بمناسبة الأول من أيار، لدورها المشرف في الدفاع عن الوطن وتصديها وإفشالها لموجات الخصخصة المتتالية حتى الآن.
دمشق ٢٠٠٦/٤/٢٨

■ مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر
التفاصيل ص 8 - 17

وحدة الشيوعيين السوريين واستعادة الدور الوظيفي التاريخي للحزب في حياة البلاد، والتي تواجه الآن وضعاً غاية في التعقيد جراء المخططات العدوانية الأمريكية - الصهيونية ضد منطقتنا وبلدنا سورية، بالإضافة إلى الدور القذر والخطر الذي تلعبه مراكز الفساد والنهب الكبرى في الداخل.
أكدت مداخلات الرفاق في جلسات المؤتمر والتي بلغت نحو أربعين مداخلة على أهمية التمسك بترابط المهام الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية من أجل الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن. ففي الوقت الذي تندمج فيه المهام الوطنية بالمهام الاجتماعية لا يمكن تحرير الجولان والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية وتأمين كرامة المواطن المتمثلة بكلمته ولقمته إلا بخيار المقاومة الشاملة، وهذا ماتؤكدّه دروس احتلال العراق، وما يجري في فلسطين، وعلى الساحة اللبنانية، وكذلك أهداف الحملة الأمريكية حول الملف النووي الإيراني. من هنا أكد المؤتمر أن لا خيار أمامنا في سورية سوى قيام جبهة شعبية وطنية عريضة للمقاومة والمواجهة المرتقبة ترتكز على وحدة وطنية شاملة عبر حوار وطني جاد بين مقاومين وطنيين راغبين بالتصدي والمقاومة ضد التهديدات العدوانية الأمريكية والصهيونية التي تستهدف سورية وضد مواقع الفساد والنهب الكبير داخل جهاز الدولة وخارجها، والتي هي بوابات العبور للعدو الخارجي.
وافق المؤتمر بالاجماع على تقرير هيئة الرئاسة المقدم للمؤتمر وطالبوا بنشره في «قاسيون»، ووافقوا على تعميمه على أوسع نطاق. وكذلك نشر تقارير اللجان ووثيقة المهام البرنامجية، وأقر المؤتمر جملة من القرارات لها علاقة بألية العمل التنظيمي.
انتخب المؤتمر بالاقتراع السري هيئة رئاسة مكونة من ٣١ رقيقاً ورفيقة، كما جدد المؤتمر الثقة بأعضاء المحكمة الحزبية. قرر المؤتمر توجيه التحيات التالية:

عقد الشيوعيون السوريون مؤتمرهم الحادي عشر في يوم الجمعة الواقع في ٢٠٠٦/٤/٢٨ تحت الشعارات التالية:
❖ يا عمال العالم ويا أيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!
❖ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار!
❖ تحرير الجولان واجب مقدس وعلى رأس أولويات الشيوعيين السوريين!
❖ وطن حر بشعب مقاوم!
❖ الحرية للوطن، الثروة للجماهير، والديمقراطية للمجتمع!
❖ الالتزام بميثاق شرف الشيوعيين السوريين.
❖ الوطن في خطر ولا خيار أمامنا إلا المقاومة الشاملة!
❖ غلاء الأسعار = إفقار الشعب = إضعاف الوحدة الوطنية!
❖ لا سيادة ولا تقدم ولا استقلال من دون اجتثاث مراكز الفساد والنهب الكبير.
وقد حضر المؤتمر ١٢٣ مندوباً ومراقباً، ووفد من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.
ناقش المؤتمر تقرير هيئة الرئاسة عن الفترة الفاصلة بين جلستي المؤتمر، والذي تتضمن عرضاً وتحليلاً لرؤية الشيوعيين السوريين حول الوضع الدولي والعربي والداخلي بالإضافة إلى المهام المنفذة والمطلوب تنفيذها لاحقاً على طريق

مصر.. ماذا بعد الحملة الإرهابية

مصادرة حق العمال في الاحتفال بعيد أول مايو

عمل أفضل وأجور كافية لحياة كريمة للعمال وأسرهم ونقابات ديمقراطية مستقلة متعددة. وإننا نعهدكم و نعهد شعبنا كله على أن نواصل النضال من أجل إسقاط كافة أشكال الفساد والاستبداد والاستغلال وتحرير بلادنا من التبعية والخضوع المذل لأعدائنا من الصهاينة والأمريكان والقوى الرجعية.

عاش كفاح العمال المصريين

■ ■ ■ ١ مايو ٢٠٠٦
القوى والتجمعات المشاركة في مظاهرة عيد أول مايو:

- ❖ اللجنة التنسيقية للحقوق و الحريات النقابية والعمالية.
- ❖ عمال من أجل التغيير.
- ❖ مركز العدالة لحقوق الإنسان.
- ❖ مركز الدراسات الاشتراكية.
- ❖ أفاق اشتراكية.
- ❖ المهندسون الديمقراطيون.
- ❖ حركة كفاية.
- ❖ المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي.
- ❖ المحامون الديمقراطيون.
- ❖ مركز حق التعليم.
- ❖ مجموعة ٣٠ فبراير.
- ❖ الحزب العربي الديمقراطي الناصري.
- ❖ حزب التجمع.
- ❖ حزب الكرامة.
- ❖ حزب الغد.
- ❖ حزب الجيل الديمقراطي.
- ❖ الحزب الشيوعي المصري.
- ❖ الاشتراكيين الثوريين.
- ❖ حزب الاشتراكيين المصريين (تحت التأسيس).
- ❖ اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع الزراعي.
- ❖ لجنة الدفاع عن الديمقراطية.
- ❖ اللجنة الوطنية من أجل التغيير.
- ❖ لجنة الدفاع عن أموال المعاشات و الحقوق التأمينية.
- ❖ الحملة الشعبية من أجل التغيير... الحرية الآن.
- ■

قررت الحكومة أن تقدم هديتها الخاصة للعمال في عيدهم عشرات الآلاف من جنود الأمن المركزي و البلطجية الذين منعوا مظاهرة عيد العمال بالقوة واعتدوا على المتظاهرين، بل وتمت محاصرة بعضهم داخل مطار الأحزاب المشاركة، فقد أصرت قوات الأمن منذ البداية علي منع المظاهرة و احتلت الموقع المحدد للمظاهرة (أمام عمر أفندي) ومنعت أي شخص من التواجد أمام المكان مهددة باعتقال كل من تسول لة نفسه الإصرار علي التجمع والتظاهر السلميين.

كان العديد من القوى السياسية و اللجنة التنسيقية و القيادات العمالية قد دعت لمظاهرة الأول من مايو

احتفالا بعيد العمال، واختارت عمر أفندي مكانا للتجمع، إشارة إلي رفض هذي القوى واللجان للخصخصة والفساد الذي يشوب صفقة بيع عمر أفندي.

إلا أن النظام الذي يشعر بالضعف وباهتزاز وضعه في الفترة الأخيرة في ظل معركة مع القضاة والصحفيين بدأ يكشف عن أنيابة ويقمع أي تحرك جماهيري وهو ما بدأ بفرض اعتصام المتضامنين مع القضاة بالقوة وقمع مظاهرات التضامن خلال الأسبوع وهي الأحداث التي انتهت بالقبض على حوالي أربعين مناضلا.

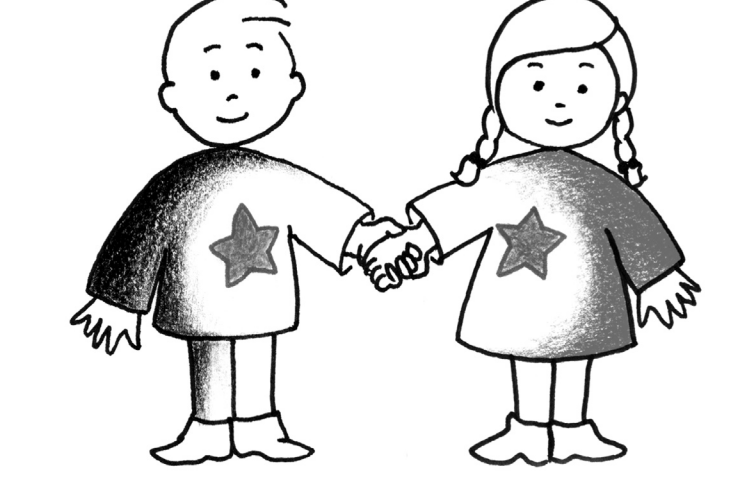
إن القوى السياسية والأحزاب واللجان والحركات الديمقراطية واللجان الشعبية الداعية لمظاهرة أول مايو تعلن عزمها علي مواصلة النضال من أجل الحقوق المشروعة لعمال مصر، و تؤكد علي تضامنها الكامل مع مطالب القضاة وكافة المطالب الديمقراطية الأخرى.

لن نرهبنا بلطجة الدولة.. لن نتوقف عن النضال من أجل حقوق العمال التي يجري الاعتداء عليها لصالح حفنة قليلة من رجال المال والأعمال..

لا لقانون الطوارئ.. لا للخصخصة.. لا لسرقة أموال التأمينات.. ولا لخصخصة التأمين الصحي.. لا لمشروع قانون الوظيفة العامة الجديد.. لا لقانون التأمينات الاجتماعية الجديد.. وعاش كفاح الطبقة العاملة من أجل شروط

بيان من الشيوعيين السوريين

من أجل خيار المقاومة الشاملة والدفاع عن الاقتصاد الوطني وحقوق الطبقة العاملة



وبراءات الذمة المسبقة التي يتعرض لها عمال القطاع الخاص والتي تفرض عليهم بسبب حاجتهم للعمل، وهي مخالفة لقوانين العمل السورية ومواثيق العمل الدولية .

❖ إنشاء صندوق دعم مالي للعاطلين عن العمل ولعمال القطاع الخاص في حال تعرضهم للتوقف عن العمل.

❖ إلزام أرباب العمل بإشراك العمال في التأمينات الاجتماعية برواتبهم الحقيقية.

❖ إعادة أموال التأمينات الاجتماعية التي ابتلعها الحكومة إلى أصحابها، واستثمارها في مشاريع هدفها تحسين أوضاع العمال سكنا وصحة وتعليما .

❖ تطبيق قوانين العمل السورية، بما فيها قانون التنظيم النقابي على المنشآت القائمة على قانون الاستثمار رقم ١٠/ بما فيها المناطق الصناعية الحرة.

❖ تطبيق الطبابة الشاملة للعمال، بمن فيهم المتقاعدون في القطاعين الخاص والعام، وتأمين وسائل الوقاية الصحية الفردية والجماعية للعمال.

دمشق ١ أيار ٢٠٠٦
■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين**

من الدرجة الأولى، تفرض على الحركة الوطنية والحركة النقابية تفعيل دورها وأشكال نضالها وعلاقاتها بعضها ببعض، ومن أجل هذا لا بد من:

❖ النضال من أجل تبني الحركة النقابية لحق الطبقة العاملة في الإضراب والنضال المطلي، والاعتراف بذلك شرعا وقانونا .

❖ ضرورة الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية و قرارها .

❖ إجراء الانتخابات النقابية على أساس القوائم المفتوحة، ودون تدخل من أحد بسير العملية الانتخابية.

❖ الإشراف الفعلي والحقيقي للعمال في مراقبة وفضح آليات النهب والفساد في مختلف المواقع الإنتاجية والاقتصادية .

❖ إعادة النظر بالسياسة الأجرية جذرياً، وذلك برفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وربط الأجور بالأسعار بشكل دوري ومستمر.

❖ تطبيق عقد العمل الفردي، والزام أرباب العمل بتنفيذ العقود المبرمة مع النقابات.

❖ إعطاء عمال القطاع الخاص حقوقهم الطبيعية في الزيادات الدورية والإجازات والعطل وساعات العمل الإضافي، ومنع الاستقالات

أيها العمال وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم..

يأتي الأول من أيار هذا العام، ومخاطر العدوان الخارجي تتهدد وطننا بصورة متعاطمة، وهذا العدوان الأمريكي – الصهيوني يستهدف الجميع دون استثناء، ولا سبيل لمجاهته إلا بخيار المقاومة الشاملة التي تعتمد على أبناء شعبنا كافة، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة.

لقد لعبت الطبقة العاملة السورية دوراً أساسيا في النضال الوطني ضد المستعمر الفرنسي وجلفائه، والآن، لابد أنها ستلعب دورا أساسيا في استكمال استقلالنا وسيادتنا الوطنية، والتي لا تكتمل إلا بتحرير الجولان، الأمر الذي لن يتحقق إلا بقيام جبهة شعبية وطنية عريضة للمقاومة. إن المواجهة المرتقبة يجب أن تركز على:

١ – وحدة وطنية شاملة للتصدي للعدوانية الأمريكية والصهيونية التي تستهدف سورية.

٢ – التصدي لمواقع الفساد والنهب الكبير داخل جهاز الدولة وخارجها، والتي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي.

إن الشرط الأساسي لهذا التصدي هو تأمين كرامة الوطن عبر تطهيره من الناهبين والفاستدين والمتخادلين، وكرامة المواطن بخلق كل الظروف والمناخات لتثبيت حقه في كلمته ولقمته..

أيها العمال..... ياحامة الديار:

إن المعركة مفتوحة أمامنا، ومن أجل أن ننتصر، لابد لنا من النضال دفاعا عن عملنا وعن مواقع عملنا ومن أجل حقوقنا ومكتسباتنا التي يجري الهجوم عليها من قبل قوى السوق الكبرى وموجات الخصخصة، وطرح العمال للاستثمار وتقليص الاستثمار الحكومي ومحاولة ربط الاقتصاد الوطني بالأسمال الأجنبي، وكل ذلك هو جزء من مخطط العدوان على مصالحنا وحقوقنا .

إن تأمين مصالح الطبقة العاملة والدفاع عن مكتسباتها، هي قضية وطنية وديمقراطية

« كل أيار و أنتم»

اعتاد الشيوعيون السوريون عبر تاريخهم الاحتفال بالأعياد الوطنية والأمية في مختلف الظروف. حتى في مراحل هيمنة الدكتاتوريات السياسية التي مرت بالبلاد منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا . وقد أولوا هذه الاحتفالات أهمية خاصة، حتى أصبحت تقليدا تاريخيا يتفاخر به الشيوعيون .وبرزت كأحدى محطات النضال الوطني الطبقي الذي كانوا يقودونه في طول البلاد وعرضها .وقد اعتادت الجماهير الشعبية القريبة من الحزب أو البعيدة عنه المشاركة في هذه الاحتفالات أو تتبع أخبارها والإشادة بها من قبل الأصدقاء،وقدحها والتهكم عليها من قبل الأعداء.

ولكن العقود الأربع الأخيرة، بما شهدت من انقسامات مأساوية متكررة شرذمت الحزب وشططه، وجعلت منه «شعويا وقبائل.. لا ليتعارفوا» بل ليتنافروا أدت هذه الانقسامات إلى ترابعات سياسية وتنظيمية بل وفكرية كثيرة. ولا أريد أن أبعد عن موضوع الاحتفالات فقد أدت أيضا إلى تغيير نمط هذه الاحتفالات نحو الأضعف والأسوأ فجعلتها: إما أن تكون تحت رعاية ووصاية السلطة وأجهزها وإما أن تجري في انعزالية تامة لا يلتقي بها فصيل مع آخر.

ويبقى للاحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من أيار أهمية خاصة لدى الشيوعيين عموما ولدى الشيوعيين بالجزيرة بوجه خاص حيث يحتفل الشيوعيون السوريون بالخروج مع أصدقائهم إلى الطبيعة حيث تقام المهرجانات الخطابية والفنية بهذه المناسبة العظيمة .

سأقتصر فقط على هذه العيد لأشهد على

تراجع وهج الاحتفال في الجزيرة وبالتالي تراجع القيمة النضالية وهزال الناتج الجماهيري لطريقة الاحتفال. بعد أن جرى انقسام المؤتمر السادس، واغفروا لي هذه التسمية، لأن الانقسامات في الحزب رافقت مؤتمراته للأسف الشديد . وفي أول عيد عالمي (١ أيار) الذي تلا الانقسام المذكور: يتذكر الرفاق جميعا أنه جرى احتفال مركزي بالنسبة للجزيرة في (طر طب) قرب القامشلي اجتمع فيه الشيوعيون وهم منقسمون

ولكن على منصة واحدة في الاحتفال. وفي ثلاث كلمات للحزب«فصيل خالد بكداش – فصيل يوسف فيصل – فصيل مراد يوسف».

وقتها كان أمرا محزنا أن يستمع الشيوعيون إلى ثلاث كلمات باسم الحزب في احتفال واحد .ولكن ما تلا كان أعظم وكما يقال شعبيا «سقا الله تلك الأيام» فقد كانت المرة الأخيرة في حياة الشيوعيين في اجتماعهم على منصة واحدة في احتفال . إذ بعد ذلك جرف الكبرياء الزائف و وهم امتلاك الحقيقة والخيال المريض بأن الجماهير سوف تلحقنا وتترك الآخرين. وأننا كل شيء وغيرنا لا شيء.

كل ذلك أدى إلى قيام منصات خطابية متعددة في مكان واحد تمثل كل منصة فصيلا على بعد عشرات الأمتار من بعضهم مستخفين بذلك بعقل الجماهير الشعبية التي كانت تشارك في أعياد أيار .

ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع حادثة جرت في احتفال أيار ٢٠٠٦/ حيث وجدت في مكان

احتفال خيمتان بمنصتين يبلغ البعد بينهما مئة متر ونيف إحدهما لتيار قاسيون الذي أنا منه

والأخرى لفصيل الرفيقة وصال .

من حيث الشكل المنصتان متشابهتان أعلام

أهمية حمراء – أعلام وطنية – لافتات لشعارات من

حيث المضمون واحدة، والأهم من ذلك جمهور

متواضع (على قد حاله) وإذا واجهنا الحقيقة



له بوضوح:«عمو أنا تهت عن خيمة تيار قاسيون – دلي على تيار قاسيون أنا منهم» من محاسن الصدف أن الرجل هو أحد رفاقنا ويتعرف عليها «عمو أنت موبنت أبو أيمن» يحضرها فتقص لنا كيف ضاعت وحكي لنا الرفيق ما دار بينهما ويضحك الرفاق الذين عرفوا القصة وشاركوا في البحث عنها لطريقة التعارف التي اتبعنها. إلى هنا والأمر عادي ولكن بعد رجوعنا إلى البيت من مشوارنا الشاق. وجدت رفيقا من فصيل الرفيقة وصال في انتظارنا للمعايدة والسؤال عن مجريات الاحتفال وحكيانا له قصة ضياع مارسيل وفي نهاية الحديث قالت ابنتي التي كانت معنا في الاحتفال:هناك قصة أخرى مثل قصة مارسيل: قالت ونحن عند المنصة جاءت طفلة أكبر من مارسيل قليلا تبكي وتقول خالة ما في خيمة أخرى يحتفل فيها الشيوعيون غير هذه الخيمة.

فقلت لها والحديث لا ينتي: بلا يا حبيبتي هناك خيمة أخرى وأشرت إلى الخيمة الثانية فقالت الطفلة خاله وصليني إلى الخيمة الثانية فأنا من خيمة وصال (وكانت الطفلة ابنة الرفيق خور شيد أحمد عريف الحفل في الاحتفال). طبعاً أوصلوها إلى الخيمة الثانية.

بعد سماع القصة وجمت وجوماً شديداً

وانكسرت نفسي وهُزمت من الداخل بعد أن تخيلت حالة حفيدتي الثانية ابنة الرفيق خورشيد وهي تبكي خائفة ووجلة مثل حفيدتي مارسيل التي أبكتني سرا عند ضياعها ولكن الآن لم أعد احتمل فبكيت على رؤوس الشهداء أمام أسرتي ورفيقي الجالس أمامي وقد كنت متأكدا أنه لو أن رفاقنا في الحزب الشيوعي الموحد نصبوا خيمة ثالثة وضاعت حفيدة ثالثة من بنات زيد أو عمر من رفاقنا لقاتل كما قالت حفيدتاي الأولى والثانية «أنا من جماعة يوسف، خذوني إلى خيمة يوسف».

في تلك الليلة شعرت بالمهانة وأنا شيوعي على أعتاب العقد السادس من العمر وأحسست بالإحباط يلتهم كل ما تبقى مني. حقا إن الشيوعيين صاروا مبعث قلق ووجل أولادهم وأحفادهم. أيقونوا حقا سبب ضياع أجيالهم اللاحقة. ألا يمكن أن يحافظوا أو أن يبعثوا الطمأنينة في نفوس أحفادهم وأولادهم ونحن في هذه الحالة نشاء الصدف أن يدخل علينا رفيق آخر من فصيل الرفيق يوسف فيصل وهو من رعيانا وكان مسافرا إلى دمشق وعندما رأيته على هذه الحال ولا أدري ماذا قرأ في وجهي حينها .

بدأ بمواساتي وطلب مني (طولة البال والتجمل بالصبر بعد أن عرف سبب انزعاجي وهو يعرف أنني مريض ضغط وسكري منذ عقد ونيف ويعرف كذلك أن راتبي الدوائي اليومي اثنتي عشر حبة دواء مختلفة في الوجبات الثلاث وقد ألح كثيرا أن أضبط نفسي.

وبعد أن أُرُفت ساعة سفره وأراد الخروج ألح مجددا علي بالصبر فقلت له تخاف علي يا أبو جون؟ قال بكل جدية: طبعاً يا أبو أيمن، أخاف عليك فتحن رفاق. وأنا أقول أرجوكم أيها الشيوعيون السوريون ثوبوا إلى رشدكم واسعوا جادين إلى وحدة حزبكم لعل الأجيال القادمة تحتفظ بكم بما يليق بكم من التقدير والاحترام . وأرجو صادقا أن لا يكون عنوان رسالتي القادمة في أول أيار القادم إذا أحياني الله حتى ذلك التاريخ :

(كل أيار وأنتم.....)

■ **أحمد الذياب - تل تمر**

أما آن لهذا الفارس أن يترجل الشهيد سليمان صالح دعبوس 1967-1929



اختلفت الحقب، وتنوعت المراحل على الجولان منذ أن ابتلى بلعنة الاحتلال، ولعنة الغزاة الطامعين بخيراته، بدءاً من الاحتلال الروماني لسورية ومرورا بالغزو الصليبي والتركي والفرنسي، وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي . فكان لكل حقبة أحداثها ومواقفها ورجالها فأسماؤها التي تقرر أبواب الذاكرة، وعندما نستحضرها فإننا نستعيد أروثا وتاريخا وفكرا ، حضاريا وإنسانيا وأخلاقيا، مليئا بالصور والحكايات

الشهيد سليمان صالح دعبوس، أحد تلك الأسماء التي طواها النسيان منذ أربعين عاما، تقتحم حاضرنأ بذاكرة تأبى ان تموت، لكنها تحقن بنظرات العتب واللوم المتراكم منذ ذاك اليوم الذي ترك فيه زوجته وأطفاله، حاملا سلاحه الشخصي ، في طريقه إلى الجبهة .

الشهيد سليمان صالح دعبوس من مواليد قرية عين قنية في العام ١٩٢٩. تجنّد في صفوف قوات الجيش العربي السوري ، العاملة في الجبهة السورية في الجولان، والتحق بالدفعة الأولى التي جندت في الجيش السوري في العام ١٩٤٧ بعد نيل الاستقلال الوطني ، وأنهى دورة التدريب بنجاح استلم على أثرها، سلاحه الشخصي كجندي دائم في الجيش السوري.

في العام ١٩٥٠ تزوج من السيدة نخلة ذوقان عزام، في قريته عين قنية في الجولان السوري ، وأنجب منها خمسة أولاد، فيما ابنته السادسة ولدت بعد مغادرته لمنزله بعدة أيام فقط ، في العام ١٩٦٧ .

خلال سنوات خدمته العسكرية في بداية الستينات أوكلت إليه مسؤولية الإشراف على عمل المقاومة الشعبية وتدريب عناصرها من أبناء قرية عين قنية، على السلاح والقتال في بداية العام ١٩٦٣، حيث كان مسؤولا عن موقع عين الريحان العسكري جنوبي قرية عين قنية، إضافة إلى عمله العسكري المتنقل في الثكنات والمواقع العسكرية في قرية مسعدة وعين فيت وزعورة، وتل الفخار .

في الثامن والعشرين من ايار من العام ١٩٦٧، تم استدعاء الشهيد إلى الجبهة، بعد الإعلان عن التعبئة العامة للقوات المسلحة.وغادر قريته حاملا سلاحه الشخصي بارودة ٤٩ النصف آلية، ورشاشه من نوع متر اللوز .

في التاسع من حزيران انتقل الشهيد مع أفراد كتبيته العسكرية إلى قطعته العسكرية المسماة "مخفر الكرسي" شرقي بحيرة طبريا، وكانت قرية الكرسي تشمل موقعا استراتيجيا من الناحية العسكرية، حيث بنت القوات السورية تحصينات عسكرية وموقعا متقدما في مواجهة

التحرشات الإسرائيلية بحق المزارعين والصيداين العرب السوريين الذين تعرضوا إلى إطلاق النار عليهم ومنعهم من الاقتراب إلى أراضيهم،وصيد الأسماك، في بحيرة طبريا . وكان آخر من التقاه أحد أبناء قريته وهو جندي احتياط يدعى علي بشارة،حيث كلف بتأمين له هاتف ميدان أمريكي كانت تحت عهدة الشهيد في منزله لاحتياجات المقاومة الشعبية التي كان يرأسها، فاستلمها من أحد أبنائه، وتم التسليم بحضور الرقيب شعبان مرح . خلال تلك الفترة لم تكن نخلة ذوقان عزام، تعلم بعد أنها لن ترى زوجها ثانية حين ودعها وعانق أطفاله، العناق الأخير، ولم تعلم بعد أنها ستشهد رحلة طويلة وراء البحث عن الزوج المفقود، الذي اختفت آثاره،ولم يبتق سوى ذكريات آمال، بعودته حيا بين أسرى الحرب، ام ميّتا بين أسماء الشهداء. لكن همها الأكبر كان في تأمين لقمة العيش لأطفالها،وانتظار عودته، وتجاوز رعب الحرب، والاحتلال الأجنبي الجديد، الذي احتل الجولان كله، وفرض قوانين عسكرية جائرة على أبنائه.

أربع سنوات من البحث بين قوائم أسماء أسرى الحرب، والصليب الأحمر الدولي، وبين أسماء

وكان آخر من التقاه أحد أبناء قريته وهو جندي احتياط يدعى علي بشارة،حيث كلف بتأمين له هاتف ميدان أمريكي كانت تحت عهدة الشهيد في منزله لاحتياجات المقاومة الشعبية التي كان يرأسها، فاستلمها من أحد أبنائه، وتم التسليم بحضور الرقيب شعبان مرح . خلال تلك الفترة لم تكن نخلة ذوقان عزام، تعلم بعد أنها لن ترى زوجها ثانية حين ودعها وعانق أطفاله، العناق الأخير، ولم تعلم بعد أنها ستشهد رحلة طويلة وراء البحث عن الزوج المفقود، الذي اختفت آثاره،ولم يبتق سوى ذكريات آمال، بعودته حيا بين أسرى الحرب، ام ميّتا بين أسماء الشهداء. لكن همها الأكبر كان في تأمين لقمة العيش لأطفالها،وانتظار عودته، وتجاوز رعب الحرب، والاحتلال الأجنبي الجديد، الذي احتل الجولان كله، وفرض قوانين عسكرية جائرة على أبنائه.

أربع سنوات من البحث بين قوائم أسماء أسرى الحرب، والصليب الأحمر الدولي، وبين أسماء

النازحين والناجيين من الحرب الذين استقر بهم المطاف الاخير في مخيمات اللجوء قرب مدينة دمشق، في انتظار طرد قوات الاحتلال الغازية من أرضهم وقهرهم.

أربعة أعوام من الانتظار والأمل كانت ثمرة جهود بعض الأصدقاء والمعارف الذين استجابوا لتوسلات الزوجة، انتهت إلى يقين بان المجند العربي السوري سليمان صالح دعبوس قد استشهد في العاشر من شهر حزيران من العام ١٩٦٧، أثناء المعركة التي جرت مع القوات الإسرائيلية التي احتلت الموقع في مخفر الكرسي. بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٥ استطاعت الزوجة نخلة عزام/ دعبوس من زيارة مدينة دمشق بواسطة الصليب الأحمر الدولي، والتقت مع عدد من أصدقاء ورفاق الزوج الشهيد "المنسي" منهم " العقيد ذيبو" من مدينة دير الزور والملازم الأول "أحمد" من مدينة حماة. والملازم حميد عبيد، وآخرون وهم كانوا من أصدقائه ويأتون إلى زيارته باستمرار قبل الحرب،وطلبت منهم مساعدتها ومساعدة أبنائها، في تسمية زوجها شهيدا، ومنحه وسام الشهادة استحقاقا وتخليدا لذكراه، وقد أثمرت تلك الجهود والمساعدات في ترتيب لقاء لها مع الرئيس الراحل حافظ الأسد، إلا

أنها لم تستطع البقاء حتى موعد اللقاء، بسبب اضطرارها إلى العودة إلى قريتها في الجزء المحتل من الجولان، بعد أن تلقت نبأ وفاة ابنتها الكبرى في تاريخ ٩-٣-١٩٨٩. تاركة ملف زوجها الشهيد أمانة في أيدي بعض الأصدقاء والأقارب، لكن شيئا منذ ذاك التاريخ لم يتغير... سوى تصريح احتجاجته الدولة إلى إثبات بان المواطن سليمان صالح دعبوس هو موظف حكومي كان مسئّولا عن المقاومة الشعبية في قرية عين قنية، وكان قد استشهد في حرب حزيران عام ١٩٦٧ تصريح صادر عن وجهاء ومشايخ قرية عين قنية في الجولان السوري المحتل، بتاريخ ١٠-٩-٢٠٠٤ أربعون عاما مضت على استشهد المجند سليمان صالح دعبوس، ابن قرية عين قنية في الجولان السوري المحتل، ولم يعلن بعد رسميا عن تكريمه أو اعتباره شهيدا سقط في الخندق الأمامي المتقدم من الجبهة السورية في الجولان، دفاعا عن الوطن، وعن الشعب، أربعون عاما تستحق نخلة ذوقان عزام أن تودع حياتها بقليل من العزاء، وقليل من الطمأنينة، والثقة بوطنها وحكومتها التي أوكلت يوما إلى زوجها مهمة وطنية مقدسة، في الموت فداء لتراب الوطن، وما بخل عن العطاء، فهو في النهاية سليل عائلة فلاحيه جولانية، لم تعرف سوى الإخلاص والعطاء والتضحية في سبيل عزة وكرامة الوطن.

أليس جديرا أيضا ان نقف اليوم وبمناسبة عيد الشهداء أن نستحضر في ذاكرتنا الوطنية والشعبية ذكرى أولئك الذين رووا بمآثرهم ثرى الجولان، على امتداد رحلة الكفاح السورية الوطنية في الصراع مع الاحتلال والاستعمار،بدءا من شهداء معارك المزرعة والكفر ومجدل شمس وسحيتا، والسكرة، وشهداء معارك النكية الفلسطينية عام ١٩٤٨، وشهداء مخفر الكرسي والقيب، وتل الفخار، وتل العزيزات، وشهداء قرية المنصورة وواسط، وجبائا الخشب، وجبل الشيخ، وصولا إلى شهداء عدوان حزيران ١٩٦٧، والشهيد الخالد فريز فياض دعبوس ابن قرية عين قنية الذي استشهد في معركة البحرية على الساحل السوري في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وكل شهداء الجولان من أبرياء عزل ومناضلين في سبيل حرية وعزة الجولان العربي السوري المحتل.

بعض وجهاء قرية عين قنية يؤكدون في تصريح مشفوع بالقسم على أن المواطن سليمان صالح دعبوس هو شهيد سقط على أرض الجولان أثناء تأدية واجبه الوطني في الجبهة عام ١٩٦٧ .

■ **إعداد: أيمن أبو جبل**

لقاء إخوة الهم والدم..



في إطار العمل والتنسيق المشترك بين لجنة دعم الأسرى والمعتقلين في الجولان السوري المحتل، وجمعية أنصار السجين، وجمعية رعاية السجين والمعتقل، عقد اجتماع مع وزير شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية في مقر وزارة شؤون الأسرى في مدينة رام الله، تم التباحث فيه حول أوضاع الأسرى والمعتقلين العرب في سجون الاحتلال والظروف المعيشية للحركة الأسيرة في المعتقلات الإسرائيلية، وانعكاساتها على واقع المعتقلين سياسيا ونضاليا. وقد شكر الوفد وزارة شؤون الأسرى على اهتمامها الدائم بأسرى الجولان العرب السوريين، وعلى الدعم الذي تخصصه الوزارة، ومساواتهم بإخوانهم ورفاقهم الأسرى الفلسطينيين والعرب، رغم كل الظروف التي تعاني منها السلطة الفلسطينية سياسيا وماليا.

من جهته أكد الوزير على ضرورة التواصل

دردشات



محافظ لاوالي عثماني

باندھاش، وتعجب قرأت للمرة الثانية مقال:(من أجل خاطر ولده محافظ طرطوس يلغي مدير ثانوية من منصبه) المنشور في قاسيون نقلاً عن صحيفة تشرين. إن مبعث دهشتي يعود إلى أن محافظ طرطوس، لا أنه غض النظر عن تصرفات ابنه الرعناء الذي يستهزئ بالمعلمين والمعلمات، ويستهنر بنظام المدرسة، ويستخدم المفرعات في الصف، ويخلع ويكسر الأبواب ويهرب من الحصص التي لا تعجبه، ويخلق الفوضى في المدرسة و . . . والتي راجعه بشأنها مدير ثانوية المتفوقين، الأستاذ مجد الدين حمود، أربع مرات دون جدوى، بل شجع ابنه على الانغماس في رعوته أكثر ايضاً، وذلك بتنفيذ وعيده بتطير المدير، عندما أوعز لمدير التربية بإنهاء تكليف المدير المذكور عن إدارة الثانوية، دون سبب يذكر، ودون أي اهتمام لنتائج عمله، على سوية وتربية وتنشئة ولده في المستقبل .

كأنني بهذا الابن المدلل للمحافظ، اصبح مثل ابن ذلك الملك الذي سأل جلساءه مرة: – من تعتقدون هو أقوى شخص في المملكة؟أجابوه: – جلالتمك. قال: – كلا بل هو ابني. سألوه: – كيف؟ قال لهم: – أنا أحكم الملكة وزوجتي تحكمني وهو يحكم والدة.

لذا أصبح حقاً مشروعاً له أن ينطلق ابن محافظ طرطوس من المفهوم الذي ترسخ في ذهنه:(طالما أن ابن المحافظ الأمر الناهي في هذه المحافظة، فلي كل الحق، أن أتصرف على هواي، دون رادع من أحد، مادام والدي يدعم وينفذ رغباتي مهما كانت.

يبدو أن بعض المحافظين، قد ورثوا عادات وتقاليد الولاة العثمانيين الذين كانوا يحملون معهم صندوقاً فارغاً إلى الولاية التي تناط بهم إدارتها ويتحكمون بها ويشعبها كدولة خاصة بهم، يسرحون ويمرحون على هواهم ليملاؤا الصندوق دون حسيب أو رقيب، مادام الباب العالي في الأستانة راضياً عنهم. لذا ليس غريباً من محافظ طرطوس، أن يأمر شرطته ـ في الصيف الماضي ـ بالاعتداء بالضرب واعتقال عدد من الشباب والشابات المعتصمين استنكارا للهجمة الأمريكية الصهيونية التأمرية على بلدنا الحبيب.

وهذا المنحى من المحافظ، يكاد يؤكد الاقاويل التي راجت عنه، عندما كان محافظاً في الحسكة، بأنه هو الذي أمر الشرطة بإطلاق النار على المحتشدين أمام ملعب قامشلي البلدي، ليسألوا ملهوفين عن مصير أولادهم، بعد سماعهم الخبر الكاذب من إذاعة دمشق، بأن ثلاثة أولاد قد لقوا حتفهم، وعلى الأثر جرت أحداث دامية ذهب ضحيتها عشرات القتلى ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين، وملايين بل مليارات الليرات السورية من الخسائر المادية في الممتلكات. وحتى الآن ورغم مرور أكثر من سنتين على تلك الأحداث الدامية، لم تظهر نتائج التحقيق الذي طالبت به جماهير الجزيرة شيئاً عن مسؤولية الجهة المسببة لتلك الفتنة الأليمة.

ماهكذا يا سعدٍ تورد الإبل، فالمحافظ يجب أن يكون راعياً صالحاً لرعيته، بسهر على تطبيق القوانين، وحاكماً عادلاً ومثالاً للنزاهة والاستقامة، وحريصاً على مصالح شعب محافظته، لا أن يكون واليا عثمانيا قلباً وقالباً .

والا فحبل الأحداث الخارقة للقوانين على الجرار، ومن شأنه أن يفاجئنا بالعجائب، في المحافظات التي يقودها ولاة عثمانيون إذ لم يجر وضع حد لتصرفاتهم الكيفية.

■ **عبدي يوسف عابد**

حكومة «أولمرت» الصهيونية وبرنامج «خطةالانطواء» العدواني

أن سياسة الاملاءات وتنفيذ الأوامر الموجهة لقيادة السلطة الفلسطينية "مؤسسة الرئاسة" تأتي كتكرار ممجوج لعبارات رردها قادة الكيان باستمرار، وتهدف إلى دفع الأوضاع داخل الساحة الفلسطينيةإلى حافة الانفجار والاقتتال. أما النظام الديمقراطي الذي يتشدد به هؤلاء "الديمقراطيون الدمويون" من أمثال أولمرت، بوش، وبليز، فهو القائم على الخنوع والاستسلام الكاملين لرغبات الغزاة والمحتلين إن رفض معسكر هؤلاء لنتائج الانتخابات الديمقراطية في (الضفة والقطاع) سببه أن الشعب الفلسطيني قد أوصل إكثريه نيابية للمجلس التشريعي تمتلك برنامجا يتناقض مع المشروع الصهيوني / الإمبريالي، ويرفض تنفيذ الأوامر، ولهذا يتحول صندوق الاقتراع بنظر هؤلاء المستعمرين إلى قابلمتفجرة.

إن هذا البرنامج / الخطة هو تجديد صارخ وصاخب للحرب المفتوحة على الشعب الفلسطيني، فيبعد ساعات على تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة، وقعت الأيدي الدموية لـ "عمير بيرتس" والطاقم القيادي الحربي على قرارات "الحوار" مع الفلسطينيين. سبعة شهداء في قطاع غزة، وشهيد آخر في "نابلس" وعشرات الجرحى نتيجة صواريخ الطائرات، وقدأنف الدبابات ورنصاص فرق القتل الدموية، إنها لغة "الحوار" التي تتقنها دولة الارهاب. إن النتائج المترتبة على تحقيق برنامج حكومة العدو، سيفرض على الشعب الفلسطيني أوضاعا جديدة استثنائية، تتطلب من قواه السياسية توحيد رؤاها وخطواتها من أجل صياغة الرد الوطني، المستد إلى وحدة المجتمع في مواجهة عملية تفكيكه واقصائه، وهذا لن يكون إلا باعتماد لغة الحوار الداخلي، التي تشارك فيها القوى والفعاليات والهيئات الجماهيرية والشخصيات الناشطة في الحقل الوطني العام بهدف تمتين وحدة النسيج الاجتماعي، وتعزيز صمود الشعب في مقاومته لهجمة الصهيونية المستمرة، وتحقيق أوسع جبهة دعم عربية وعالمية من أجل أن يحيا الشعب الفلسطيني فوق أرضه بكرامته وكبريائه.

■ **محمد العبد الله**

فتح وحماس

قيادتهما من الطبقة نفسها وقاعدتهما كذلك!

لا مناص من تقديم تنازلات، سواء مباشرة أو لا مباشرة، فهذا أمر آخر.

وقد يكون مسار الأمور على النحو التالي:

❖ تقوم الدول الغربية بتقديم منح "إنسانية" عبر المنظمات غير الحكومية، وهو اسم آخر لتعميق النفوذ الغربي في البلد .

❖ تحل الدول العربية محل الغرب في تقديم مساعدات للحكومة ولكن من خلال تليين موقف الحكومة، لإخراج اعتدال حماس بأنه موقف عربي مشترك، أي يحل التمويل العربي محل التمويل الرأسمالي الغربي، ليكون التمويل العربي "حصان طروادة". ومن مقدمات هذا لقاء وزير الخارجية محمود الزهار مع د. عزمي بشارة في الدوحة (رغم أن الخبر صيغ كما لو كان اللقاء صدفة بحتة، في الفندق) ولقاء الزهار بوزير خارجية قطر حمد بن جاسم، فبشارة عضو كنيسة، ولكنه هو الحمام الزاجل،ناقل الرسائل بين سورية والكيان الصهيوني، وقد حاول ذلك حتى مع حزب الله، دون نجاح. أما

قطر فتقدم مساعدات لحكومة حماس رغم الضغط الأميركي، لكنها تقيم علاقات شبه رسمية مع الكيان الصهيوني وتمنح أمريكا أكبر قاعدة عسكرية في العالم! وقد زار وزير خارجيتها الكيان وقال للفلسطينيين عدة مرات: "ليس لكم إلا استجداء أمريكا لحل قضيتكم" فهل يمكن لهكذا دولة أن تمول حكومة حماس وتخرج على رأي أمريكا!

❖ وعليه، قد يكون أحد السيناريوهات، تأليف حكومة وحدة وطنية بمباركة عربية، ويكون تحويل حماس إلى فتح أخرى. عندها يطوى ملف الفساد، وتستمر التسوية، وقد تصل حد الكارثة.

في حال حصول هذا، تعود الأمور إلى سابق عهدها، وتتوحد شرائح الطبقة الحاكمة، أما القاعدة الانتخابية، فتبقى في خدمة هذه الشرائح إلى أن تخلق بديلها .

رحم الله صديقي ناجي العلي الذي اغتاله الفاشيست. كان ناجي قد رسم لوحة بمناسبة أول آيار(مايو)، يوم العمال العالمي:

• **تعيش الطبقة العاملة**

• **طر بهيك عيشة يا زمة!!**

■ **د. عادل سمارة**

عن كنعان النشرة الالكترونية



الدعم اللامحدود للمستعمرات الكبيرة، بالاستناد إلى رفض رئيس الحكومة إلغاء الامتيازات المالية والتسهيلات الضريبية التي يحصل عليها المستعمرون في الضفة الفلسطينية، كما يرغب "أولمرت" أيضا باعطاء المستعمرات مايصطلح على تسميته "أفضلية قومية" بحيث يتم منح كل منطقة لها هذه الصفة، التسهيلات في "ميزانيات فوق العادة" بمجالات التنمية والتطوير والخدمات.

في خطوات السعي لتنفيذ هذا المشروع، لم ينس رئيس الحكومة أن يشير إلى أهمية وجود شريك فلسطيني _ ينفذ _ خطته (إننا نفضل إجراء مفاوضات مع سلطة فلسطينية ملتزمة بخارطة الطريق، وتحارب الإرهاب، وتتنزع السلاح من الفصائل، وتتبع نظاما ديمقراطيا، وتطبق كل الاتفاقيات التي جرى توقيعها مع إسرائيل). إن "أولمرت" يحاول كما فعل أسلافه في رئاسة حكومات العدو، أن يكتب تاريخ الصراع من خلال برنامجه الخاص، الصهيوني بامتياز.

إن تمزيق بنود خارطة الطريق، قد أقدم عليها "شارون" بجرائم القتل والتدمير وبناء الجدار العنصري وتسمين المستعمرات. كما

الأمريكي الحكومي غير المحدود، وعلى موقف " بوش " قبل أيام أمام مؤتمر" اللجنة اليهودية الأمريكية" حين قال(أعلن التزام الولايات المتحدة القوي والدائم والذي لايتزعزع بأمن اسرائيل) وهذا مايتوقع تحقيقه "أولمرت" في زيارته للبيت الأبيض فيالعشر الأخير من هذا الشهر، مستلهما من النتائج الهامة التي حققها سلفه شارون أثناء زيارته للولايات المتحدة فيمنتصف ابريل/ نيسان ٢٠٠٤ بتأييد "بوش" لخطة الفصل عن القطاع.إن الدعم المالي الأمريكي في توفير التعويضات المالية _ مايقارب الثلاثين مليار دولار _ التي سيتم دفعها للمستعمرين الذين سيغادرون المستعمرات المبعثرة الألية للتفكيك، وتطوير وتنمية الكتل الاستعمارية الكبرى، وتحقيق النجاح لما يسمى "خطة الانطواء"، ستكون العامل الأساس في التأسيس لخطوات الاندفاع لتنفيذ الخطة . وقد بدأت ملامح البدء في هذا المشروع من خلال الموافقات التي أعطاها "أولمرت" للشروع في بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة فيالكتل والتجمعات الاستعماريةالكبرى _ مانشرته صحيفة هآرتس قبل أيام _ وهو مايؤكد على أن برنامج الحكومة المشار اليه، يقوم على

أولى في هذا الاتجاه، لأن استمرار الاستيطان المبعثر في كل أرجاء يهودا والسامرة يخلق تمازجا سكانيا لايمكن فصله، مما سيعرض للخطر وجود دولة اسرائيل كدولة يهودية، ولهذا لايد من تصميم الحدود الدائمة لاسرائيل، وهي ليست بالضرورة متطابقة مع ماهو متعارف عليه الآن، من أجل ضمان أغلبية يهودية متماسكة داخل حدود الدولة). وقد حدد "أولمرت" آلية تنفيذ ذلك عبر تفكيك المستعمرات المبعثرة، التي سيتم ترحيل كل من فيها _ يقدر عددهم بستين ألف مستعمر _ إلى الكتل الاستعمارية الكبرى "معالية أدوميم، أريئيل، غوش عتصيون، غلاف "قشرة القدس، الغور" والدفع خارج الجدار _ الحدود الجديدة المرتقبة _ بالقرى والتجمعات الفلسطينية للتخفيف من حجم الالتزامات المالية، والأهم، الحفاظ على النقاء الديمغرافي _ تجمع يهودي متجانس _ بالمواصفات العنصرية.

يراهن مؤيدو البرنامج على إمكانية النجاح لهذه الخطة / المشروع خلال فترة زمنية تتراوح بين العام والنصف والعامين_ الفترة المتبقية لبوش في البيت الأبيض _ من خلال الاستناد للدعم

فتح وحماس



وزير المالية الجديد د. عمر الرزاز في جمعية الاقتصاديين مؤكداً "أن الحكومة الحالية تعتمد اقتصاد السوق، وليس السوق الحر".
المسافة يا معالي الوزير بينهما كما هي بين "هذه أذني وتلك أذني بين اسمي الإشارة للقريب والبعيد ،فالهم أن هذه السياسة لا تقدم للفقراء لا حدا أدنى للأجور ولا آلية لرفع الأجور مقابل لهيب الأسعار، ولا حقوقا نقابية ولا صحية...الخ. وبالطبع، سيكون النقاش: ولكن هل هذا وقته والناس مشغولة في تحصيل رواتبها؟ وأقول نعم، لأن عدم التنبيه لهذه الأمور يرسى ثقافة وقناعات عدم التفات الأكثرية لحقوقها، وبالتالي يصبح هذا هو الدارج والتقليد، ويصبح نقده كفرا. وحتى بغياب الرواتب، فإن الشغل ماشي، والاستغلال داعس، وبأجور بائسة. "حتى قبل الحصار المالي هناك أجور ٢٠ شيكل يوميا لعمال شباب، الواحد مثل الحصان"، فطالما الشغل ماشي، لا بد من حقوق.

من المطلوب فهم آخر لمسألة الفساد. فقد اعتاد عالم رأس المال على نسب الفساد إلى الدول الاشتراكية. ولكن:

دعوت على عمر فحات فسرني
فعايشت أقواما بكيت على عمرو

أولى في هذا الاتجاه، لأن استمرار الاستيطان المبعثر في كل أرجاء يهودا والسامرة يخلق تمازجا سكانيا لايمكن فصله، مما سيعرض للخطر وجود دولة اسرائيل كدولة يهودية، ولهذا لايد من تصميم الحدود الدائمة لاسرائيل، وهي ليست بالضرورة متطابقة مع ماهو متعارف عليه الآن، من أجل ضمان أغلبية يهودية متماسكة داخل حدود الدولة). وقد حدد "أولمرت" آلية تنفيذ ذلك عبر تفكيك المستعمرات المبعثرة، التي سيتم ترحيل كل من فيها _ يقدر عددهم بستين ألف مستعمر _ إلى الكتل الاستعمارية الكبرى "معالية أدوميم، أريئيل، غوش عتصيون، غلاف "قشرة القدس، الغور" والدفع خارج الجدار _ الحدود الجديدة المرتقبة _ بالقرى والتجمعات الفلسطينية للتخفيف من حجم الالتزامات المالية، والأهم، الحفاظ على النقاء الديمغرافي _ تجمع يهودي متجانس _ بالمواصفات العنصرية.

يراهن مؤيدو البرنامج على إمكانية النجاح لهذه الخطة / المشروع خلال فترة زمنية تتراوح بين العام والنصف والعامين_ الفترة المتبقية لبوش في البيت الأبيض _ من خلال الاستناد للدعم

نالت حكومة أولمرت_ الحادية والثلاثون في تسلسل حكومات العدو منذ قيام كيانه عام ١٩٤٨ _ الثقة في جلسة الكنيست التي انعقدت يوم الخميس الفائت فقد حازت على أغلبية بسيطة من أصوات الأعضاء المائة والعشرين، بالرغم من الائتلاف الواسع الذي ضم تكتل أحزاب (كاديما، العمل، شّاس، المتقاعدون) المستند إلى أصوات ٦٧ نائبا للتحالف الوليد لكن المصادقة النهائية على الوزارة لم تحظ إلاّ بموافقة ٦٥ نائبا، إذ امتنع اثنان من نواب "كاديما" من الإدلاء بصوتيهما، كاحتجاج على عدم مشاركتهما بالوزارة، وهو مايشير إلى بداية التصدع في جدار "كاديما". النائب "مجلي وهبة" الضابط السابق في استخبارات جيش العدو، الذي كان يطمح لتمثيل ما يطلق عليه داخل الكيان "الأقليات"، استبعده "أولمرت" من التشكيلة الحكومية بعد أن أوهمه بوجود اسمه داخل قوائم حزبه، مما دفع بـ "وهبة" للاحتجاج قائلا " لقد ألقى بي أولمرت بالشارع كعبد انتهت مهمته". النائب "مارينا سولدكين" الناشطة في تجمعات المهاجرين الروس، والموعودة من "أولمرت" بتمثيلهم بالوزارة، استبعدت هي الأخرى، فوصفت تصرف زعيم الحزب هذا بأنه "سلوك زعران".

برنامج الحكومة المصادق عليه، استند بشكل أساسي إلى رؤية "أولمرت" وهيئة أركان حزبه التي تضمنها برنامج "كاديما" الانتخابي للمرحلة القادمة، خاصة العلاقة مع الفلسطينيين والحلول المطروحة (المفروضة) عليهم. لم تستطع النبرة الهادئة التي لجأ لها "أولمرت" أثناء قراءة البرنامج، أن تخفي المضمون النازي، الاقصائي لمراحل تنفيذه، فقد أستند رئيس الوزراء إلى أرضية أيديولوجية تستمد "مشروعية أفكارها" من جابوتنسكي وبيغن، بهدف الإشارة الواضحة إلى استناده إلى الجذور الفاشية اليمينية لعتاة الصهيونية. الخطاب / البرنامج أعاد التأكيد على "خطة الانطواء" وهي التسمية الجديدة للخطة الشارونية المعروفة "خطة الفصل أو الانسحاب الأحادي" وهو ماكداه الخطاب (إن تقسيم البلاد بهدف ضمان غالبية يهودية هو حبل النجاة للصهيونية، والفصل عن قطاع غزة وشمال السامرة كان خطوة حيوية

بعد نتائج انتخابات التشريعي، وبعد احتمالات الاحتراب الداخلي، وبعد الشلل "الذي لا نعرف إلى متى" لحكومة حماس، أصبح من المفيد مناقشة الأمور من مدخل آخر هو المدخل الطبيعي. بمعنى، هل هناك اختلاف حقيقي بين الطرفين من حيث السياسة الاجتماعية؟

ولكن، لماذا نطرح هذا السؤال؟ نطرحه لأن ياة سلطة في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تكون سلطة سيادية بحال من الأحوال، فما بالك بسلطة مقاومة؟ وإذا صح هذا القول، فإن قدر الأرض المحتلة، بما هي محتلة أن ينقسم العمل السياسي فيها إلى جزئين، من المفضل أن يتكاملا، دون أن يندمجا معا:

الأول: نضال سري بكل ما هو متاح.
الثاني: عمل اجتماعي سياسي يدير الحياة اليومية للناس دون أن يزعم أنه سلطة سياسية، ودون أن يتعاطى مع هذه المهمة.

ليس نقاشنا مع العمل السري، فهو يشرح نفسه. إن النقاش مع العمل الاجتماعي السياسي.

فالاتفاقات بين منظمة التحرير "وهي اليوم مثل شارون في موت سريري" والكيان الصهيوني لم تنص على، وبالتالي لم تنتج، أي استقلال أو سيادة. ولذا، فإن أية سلطة "سياسية" في الأرض المحتلة محكومة بقرارات الكيان الصهيوني إن لم تكن في خدمته، ورغبت أو غضبت. لذلك، كان المفروض في سلطة فتح سابقا، وحماس حاليا وكل من شارك في الانتخابات، أن يعتمد خدمة اجتماعية اقتصادية لتطبيقها قدر الإمكان، وأن يعلن أنه لن يكون ممثلا سياسيا لفلسطينيي الضفة والقطاع، وذلك لسببين:

الأول: لأنه لا يستطيع ممارسة سياسة حرة ومستقلة في أرض بلا سيادة، بل في كيان بلا أرض.

والثاني: لأن منظمة التحرير هي ممثل شرعي للشعب الفلسطيني وهي التي عقدت التسويات. ولو حصل هذا لبقى للمنظمة دورها وكيانها . لكن جميع الأطراف أفرغت هذه المنظمة من

مصر على مفترق طرق التغيير



السائق والبواب والشغالة.

سألت محدثي أستاذ العلوم السياسية سؤالاً مبالغاً:

– هل تعتقد أنه مر في التاريخ، منذ حروب الفرنجة وحتى اليوم، زمن بلغت فيه مصر مثل هذا التراجع من الخراب الداخلي وانحسار الدور الإقليمي.

وفهم محدثي غاية سؤالي فقد كنا نتحدث عن انحسار دور مصر في القرن الإفريقي وفي السودان والمشرق العربي والخليج. فلم يفكر إلا قليلا ليجيبني بثقة بالغة:

– لا اعتقد.

وأكد إجابته مرتين.

أما السؤال عن المخرج من هذه الأوضاع المزرية داخليا فقد كان في مكان آخر. أحد قادة العمل الطلابي في انتفاضة الطلاب أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات يرى أنه لا يوجد حل من داخل المؤسسات القائمة ولا من خارجها في المدى المنظور. بل إن الأوضاع تتجه نحو انفجار شامل شبيه بانقفاضة يناير٧٧، حيث سيحتل المهمشون الشوارع فيحرقون وينهبون ويكسرون لمدة ثمان وأربعين ساعة أو لاثنتين وسبعين ساعة، وبعدها ينزل الجيش إلى الشوارع ليضبط الأمن.
نمحص قليلا في احتمالات التغيير من داخل المؤسسة، الجيش، الشرطة، رجال الأعمال، الطبقة

" – يراقب عامل واجهة المركز التجاري الذي صار رمادا بعد تفجيرات الصيف الماضي والذي عاد جديدا اليوم كثير من زملائه قضاوا في الانفجار، ومع ذلك يقول منتحبا: " أتمنى لو أن أحدا يفجره من جديد." لماذا ؟ " لأنني أعمل مثل العبيد مقابل راتب..".

الأوجه المحجوبة لسيناء – لوموند (٢٥/٤/٢٠٠٦)، مبعوث خاص- ترجمة نشرة سوريا الغد (١/٥/٢٠٠٦) ما إن تطأ بقدميك أرض القاهرة وتحلق بناظريك في سمائها وشوارعها وساحاتها حتى تدرك أن هناك قاهرتين ومصريين.

القاهرة الأولى – أو مصر الأولى – لا فرق فإن تحدثت عن القاهرة فكأنك تتحدث عن مصر وبالعكس، هي القاهرة الطافية على السطح. فهي قاهرة الأغنياء والفنانين والشريحة العليا من الطبقة الوسطى من أطباء ومحامين مشهورين وسياسيين وصحافيين يكتبون في صحافة الخليج ومن بعض العاملين في الشركات الأجنبية.....الخ، وهم رواد شرم الشيخ والغردقة والساحل الشمالي.

وهذه القاهرة هي التي تظهر في وسائل الإعلام، وهي التي تنتخب، وهي التي تمارس الحياة العامة، وهي التي تتمثل في جهاز الدولة. فهي صاحبة الحياة الحزبية، سلطة ومعارضة، وهي من تملك الصحف أيضا سلطة ومعارضة. فكل الحياة السياسية وكل الحراك الاجتماعي يدور ضمن هذه الطبقة التي يقدرها بعضهم بخمسة عشر مليوناً. وحتى الإخوان المسلمین تدور حركتهم وتعبيراتهم السياسية ضمن هذا الطبقة. وهنا استغرب أحد الأصدقاء عجز هذه الحركة، رغم تاريخها الطويل في العمل السياسي، عن إفراز تيار اجتماعي يعبر عن مصالح المهمشين و يؤسس لتجربة شبيهة بلاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية.

أما مصر الأخرى، الغارقة مقابل الأخرى الطافية، التي تشكل ثلاثة أرباع المصريين أو ربما أكثر فهي في حالة اختفاء وكأنها لاسعة طافية الإخفاء. إذ لا وجود رسمي لها سوى في أخبار الكوارث، مثل قطار الصعيد أو عبارة الموت، أو الجرائم

عالمان منفصلان لا صلة بينهما سوى عبر

البلدان العربية تحتاج 450 ألف مدرس جديد

وفق الأمم المتحدة، ينبغي توظيف ١٨ مليون مدرس في العالم وصولاً إلى العام ٢٠١٥ وفق تقرير للأمم المتحدة جرى تقديمه يوم الثلاثاء، سوف يحتاج العالم ١٨ مليون مدرس للسماح لجميع أطفال الكوكب بالاستفادة من تعليم أساسي وصولاً إلى العام ٢٠١٥. سوف يكون الوضع في إفريقيا جنوبي الصحراء هو الأسوأ، إذ تحتاج إلى ١.٨ مليون مدرس، وفق هذا التقرير الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وأعلن بيتر سميث، المدير العام المساعد لليونسكو لشؤون التربية قائلاً: "سوف نواجه أزمة تفوق أي تصور".

ينكب التقرير المقدم يوم الثلاثاء على حاجة العالم من المدرسين وصولاً إلى العام ٢٠١٥ ونوعية التعليم المقدم في المدارس. ويتزامن نشره مع أسبوع التعليم للجميع، وهو حدث يهدف لتذكير المجتمع الدولي بالتزاماته –التي اتخذها في العام ٢٠٠٠ في إطار أهداف الألفية للتنمية – في توفير تعليم أساسي للجميع وصولاً إلى العام ٢٠١٥. واعتترف بيتر سميث يوم الثلاثاء بأنه لن يكون ممكناً التوصل لمعظم الأهداف في مجال التعليم الشامل، ولاسيما في البلدان التي أصابها الإيدز بقوة.

فعلى سبيل المثال، يتوجب على موزمبيق توظيف ١٥٠ ألف مدرس – أي ثلاثة أضعاف العدد المتوافر حالياً – لمكافحة نقص المدرسين الذين يموت العديد منهم بالإيدز.

أما البلدان العربية، فستحتاج ٤٥٠ ألف مدرس جديد، مقابل ٢٢٥ ألف لجنوبي وغربي آسيا.

كما يحذر التقرير من التوظيف العشوائي، الذي لن يضمن تأهيل المدرسين الموظفين. وأشار إلى أنه إذا كان بوسع هذه السياسة المساعدة على مواجهة حالات الطوارئ، فهي غير قابلة للحياة على المدى الطويل.

■ ■

عشرات آلاف

اللبنانيين يتظاهرون

ضد سياسة الحكومة

شهدت شوارع بيروت يوم الأربعاء العاشر من أيار ٢٠٠٦ تظاهر عشرات آلاف اللبنانيين من قوى مختلفة، احتجاجا على مشروع الإصلاحات الاقتصادية المجحف الذي تقدمت به الحكومة هذه المظاهرة الحاشدة التي شارك فيها نحو أربعين ألف متظاهر، كانت قد دعت إليها هيئة التنسيق النقابية التي تضم روابط الأساتذة والمعلمين والموظفين والمتقاعدين في القطاع العام اللبناني .

وحمل المتظاهرون الذين عبروا عدة شوارع في بيروت وكانوا غاية في الانضباط، أعلام لبنان ورايات حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، وراحوا يهتفون ضد الحكومة وسياساتها ورئيسها فؤاد السنيورة مطالبين إياه بتقديم الاستقالة الفورية.

هذه التظاهرة وصفها بعض السياسيين والإعلاميين بأنها اختبار للقوة بين الغالبية النيابية المدعومة إمبرياليا والغالبية الشعبية الرافضة لكل أشكال الوصاية، لكنها في الحقيقة ليست سوى انعكاس لمدى التدهور الكبير الحاصل في لبنان على المستويات كافة، وخاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، حيث أخذت مظاهر الفقر والبطالة والتوتر الاجتماعي تطغى على جميع المشاكل والأزمات الأخرى، خصوصا بعد أن هدأت موجات الانفعال بعد مقتل الحريري.

وقد قامت قوى وشخصيات مختلفة بمحاولات كثيرة قبيل المظاهرة لإعاقتها، لكن إصرار فريق واسع من النقابيين على وضع الحكومة أمام المستحقات الأساسية التي ما تزال تهرب منها منذ وصولها للسلطة، جعل هذه المحاولات تبوء بالفشل، الأمر الذي سيساعد، إلى حد كبير في إحداث فرز وطني حقيقي، يبتعد عن الاصطفافات الوهمية، ويؤسس لتحالفات وطنية جديدة أساسها مصلحة لبنان الوطن والشعب والهوية.

■ ■

بعد غليان الجنوب..

الهزيمة الأمريكية في العراق باتت محققة



بين ١٨ و٢٤ عاماً من تعيين موقع لوزيانا على الخريطة. ونحو نصفهم لم يتمكنوا من تحديد نهر الميسيسيبي، وفق استبيان معهد روبر. كما أن ستة من أصل عشرة لم يعرفوا أنّ الحدود الأكثر عسكريّة في العالم هي تلك التي تفصل بين الكوريتين. إذ اعتقد ٣٠ بالمائة منهم أنّها الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة وبين المكسيك.

إن مشاريع وأزمات ومحن صقور البيت الأبيض في واد، والشعب الأمريكي بلامبالاته واهتماماته ومشاكله في واد آخر، لذلك فإن الأزمة القادمة، لا محالة، هي أزمة الأنظمة الإمبريالية في الولايات المتحدة الأمريكية.. مع الشعب الأمريكي، وقد بدأت ملامحها بالبروز فعليا!

■ ■



دمتم بخير

روّاد (الحئيّة) !!

اتهم الخبير الألماني في علوم الجرائم السياسية، يورجن كاين كولبه جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية، بالتورط في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، كاشفا أيضا تورط الإدارة الأمريكية ورئيس لجنة التحقيق السابق "ميليس" في عملية تحميل التهمة لسورية وفق حسابات سياسية محددة. وذلك في كتاب ألفه –وأثار ضجة كبيرة– تحت عنوان" ملف مقتل الحريري – إخفاء الأدلة في لبنان " وصدر عن دار نشر Kai Homilius Verlag .

وقد ذكر أن أجهزة التشويش التي استخدمها عادة موكب الحريري للدواعي الأمنية، تعطلت قبل ساعة من حدوث عملية الاغتيال، وأن تلك الخاصة، لا يمكن تعطيلها إلا من خلال الشركة الموردة لها حصرا، وهي شركة إسرائيلية. تعتمد تقرير ميليس إخفاء جنسياتها .

مضيفا أن تفجير موكب الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، تحول إلى سبب استندت عليه واشنطن لخلخلة الأوضاع بالكامل في لبنان، وحصد المزايا السياسية لذلك في سائر المنطقة المحيطة.

وإصفا تقريري ميليس بأنهما لا يصلحان حتى كسيناريو متواضع لأحد الأفلام البوليسية للهواة!! وأن انكشاف أمر ابتزاز وتعذيب شهود ميليس أجبره على التراجع والانسحاب بعد ثبوت مشاركته في اسخف كذبة عرفتها لجان التحقيق في المحكمة الدولية.!!

تأتي الضجة التي أثارها صدور هذا الكتاب بالتزامن مع تجلي خيوط إضافية و تفصيلات جديدة عن الشبكة التي حاولت اغتيال الزعيم اللبناني حسن نصر الله كاشفة أن من بين الموقوفين أسماء لأناس محسوبين أو ينتمون لتيارات ما يسمى ب قوى ١٤ آذار !! وآخرين، ليس عملهم فقط التخطيط والعمل على تنفيذ عملية اغتيال الأمين العام لحزب الله بل القيام بعمليات اغتيال لشخصيات سياسية ودينية أخرى . نكتفي بهذين الخبرين فقط من ضمن منظومة أبناء قادمة – سابقا ولاحقا- من الساحة اللبنانية، لنطرح تساؤلات عدة قد يربط بينها الحادثان :

إلى متى، لماذا، وكيف يتم الترويج والحديث دائما من أطراف دولية وأعوانها في الداخل اللبناني عن تورط سوري في عمليات اغتيال داخل لبنان؟..

لماذا لا تعلن نتائج التحقيق التي تشير إلى خلاف هذا السيناريوهات، كأجهزة التشويش الإسرائيلية لرادار موكب الحريري، تورط جهات لبنانية من قوى ١٤ آذار بتعطيل وحرق مسار التحقيقات. اتهام جهات لبنانية أيضا بدعم استخباراتي خارجي باغتيال رموز لبنانية معروفة والتحضير لعمليات أخرى مستقبلا !!

محطة المستقبل الفضائية (الأحرص) على كشف (الحئيّة). وبدل أن تلتفت باهتمام إلى حساسية نتائج وتفسيرات الكتاب، سخرت بشدة من معلوماته، مبررة ذلك بافتقاد الخبير الألماني (مؤلف الكتاب) إلى تاريخ واضح ومعروف في الكتابة!! وكأن معلومات التحقيق الجنائي، تحتاج (C.V) خاص بكاتبها، دون النظر في مضمونها!! عجيب أمرهم!

على ماذا يلتقون في صياحهم وحقدهم؟ هل على طلب حقيقة اغتيال الحريري؟ أم على مطلب إسقاط لحدود؟ أم على الرغبة في لجم قوة حزب الله وبعض فضائل المقاومة الفلسطينية؟ أم على النار من سورية ومواقفها؟

لا شك أن لكل من أطراف ما يسمى بقوى ١٤ آذار أجندته الخاصة، المختلفة تماما عن أجندة الآخر.

لكن... وإلى حين انكشاف الفروقات الصارخة بينهم – ونتمنى أن لا تطول – نتمنى أن لا يبقى لبنان بهذا الحال ساحة لتصفية الحسابات، باتجاه داخله وخارجه وهذا ما لا نتمناه أيضا .

■ **هاني الملاذي**
h-m@scs-net.org

بعد الجدل الذي أفرزته دراسة تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة «الشايلوكيون العالميون» يعلنون وضع أفريقيا نصب عين الجشع والعدوان

وابقائها في حالة الموات. وهذا يفسر بالطبع لماذا أقدمت الولايات المتحدة على احتلال العراق، ولماذا تدعم الكيان الصهيوني إلى هذا الحد .

يعتقد الكاتبان أن إسرائيل لم تشارك في العدوانين على العراق، مما يظهر أن دورها في المنطقة قد تراجع بعد الحرب الباردة. ولا ندرى كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدخل حربا كهذه دون مشاركة الكيان الصهيوني، فليس شرطا أن تكون هذه المشاركة علنية.

في معرض تقديمهما للكيان الصهيوني، يقارنان ديمقراطيته بتلك التي في الولايات المتحدة، ويشيران بجرأة إلى حقيقة قد لا يعرفها سوى العرب وهي أن هذا الكيان يعتمد رابطة علاقات النسب والدم، أي علاقات قبائلية، وهو ما نسميه مزاعم وجود القبيلة العبرية. لكنهما بقيا حذرين تماما من الوقوع في تهمة ما تسمى ب "اللاسامية"، لذا، ربما أظهرنا حرصهما على الكيان الصهيوني بدرجة من المبالغة.

ويختتمان بالقول: "إن يد إسرائيل طليقة تجاه الفلسطينيين، بينما تقوم الولايات المتحدة بمعظم القتال، وخسران القتلى، وإعادة الإعمار، والدفع" ويتابع عكاوي أن نشر هذه الدراسة أدى إلى إبراز حقيقتين على الأقل:

الأولى: أن دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني يصل حد القيام بكافة المهام القذرة نيابة عنه.

والثانية: أن هذا الموقف من الولايات المتحدة لا يقبل المراجعة بأي حال من الأحوال. لذلك، تخلت جامعتا هذين للبراليين عن الدراسة وتكرتا لكونها صدرت عن أستاذين فيها. مما يؤكد قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من جهة، وينذر بخطورة المحافظين الجدد سواء كانوا في الحكم أم لا.

ويخلص الكاتب إلى القول إنه لو كانت القيادة الصهيونية من طراز الكثير من الحكام العرب الذين يركنون إلى التبعية وحماية الغير لهم، لاسترخت طالما أن أمريكا تدفع وتموت وتحارب نيابة عن هذا الكيان.

■ ■



ويركز الكاتبان على أن انحياز أمريكا المبالغ به لإسرائيل يخلق الرد العربي ويعيق أمريكا نفسها عن محاربة "الإرهاب". ويرون أن هذا الانحياز ليس حتى في مصلحة الكيان الصهيوني "لأنه يعميه عن الانحرط في طريق السلام، وهو انحياز يتجاوز قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وهي القوة التي لا يستهان بها. ويدلل الكاتبان على هذه القوة بذكر أن اليهود الذين يشكلون ٢ بالمئة من المجتمع الأمريكي هم الأكثر إنفاقا على الحملات الانتخابية للرئاسة والكونجرس على حد سواء. فهم الذين دفعوا ٦٠ بالمئة من نفقات الحزب الديمقراطي في إحدى حملات الانتخابات.

يذكر الكاتبان أن: "معظم القوات العسكرية الأمريكية مخصصة للشرق الأوسط". وهذا بحد ذاته مؤشر على أهمية الوطن العربي بالنسبة للإدارة الأمريكية بمعنى أن هذه المنطقة هي مستعمرة يجب الاستمرار في القبض على خناقها

الاحتفال بمئوية هذه اللجنة التي لا تحتاج تصريحات زعمائها وتاريخها ومواقفها وشعاراتها لكثير من التعليق جاء بعد أسابيع قليلة من قيام أكاديميين أمريكيين بنشر دراسة حملت عنوان اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، هما جون ميارشايمر من دائرة العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وستيفن والت من كلية جون كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد، ما أثار ضجة في أوساط اللوبي اليهودي والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

وفي تحليل ذلك كتب ثابت عكاوي في نشرة كنعان الالكترونية أن الكاتبين لا ينطلقان من موقف العداء للكيان الصهيوني، كما أنهم في أحسن الأحوال ضمن المؤسسة الأمريكية ولا يتجاوزا كونهما لبراليين يحرصان على النظام الأمريكي، بمعنى أن الدراسة هي من باب النصح والوعظ للإدارة الأمريكية كي تخفف من انحيازها للكيان الصهيوني.

ومن أفكارها الأساسية "تشجيع المبادئ الأساسية للتعددية في العالم كوسيلة مثلى لمكافحة معاداة السامية".

وكانت اللجنة أول منظمة يهودية تدعم إعادة توحيد ألمانيا وبين أولى المنظمات التي زارت دول الاتحاد السوفيتي السابق.

وقبل ذلك بعقود كانت أول منظمة يهودية أمريكية تفتح مكتبا في إسرائيل. ورغم مواقفها الملتبسة حيال الصهيونية في مراحلها الأولى، أصبح دعمها لإسرائيل ثابتا منذ تأسيس الدولة العبرية في ١٩٤٨ . وقد بقي الشرق الأوسط احد اهتماماتها الأولى.

وأضاف "ما زال هناك عمل كبير علينا القيام به. نظرا لنتائج الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير وللتصريحات المستمرة للرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد فرص السلام تبتعد".

تحيي اللجنة اليهودية الأمريكية كبرى المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في يوم صدور هذا العدد، في واشنطن ذكرى مرور مائة عام على تأسيسها ، في حفل دعي إليه عدد كبير من الشخصيات، في مقدمتهم الرئيس الأمريكي جورج بوش والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والمستشارة الألمانية انغيلا ميركل.

وقال مدير اللجنة ديفيد هاريس إنها "فريدة من نوعها لأننا دبلوماسيون عالميون". وأوضح هاريس "في زمن العولة من المهم بالنسبة لنا كمنظمة يهودية أن نقيم اتصالات مع العالم وان نفهم الرهانات وبنبي الصداقات. انه ردنا على الذين يريدون تقسيم العالم". (٩١١)

وبعد آسيا وأمريكا اللاتينية، تقضي المهمة الأخيرة للجنة بتطوير علاقات مع أفريقيا جنوب الصحراء وخصوصا نيجيريا الدولة المسلمة جزئيا التي تملك موارد نفطية كبيرة. واللجنة عضو أيضا في تحالف "آندوا دارفور".

ورأى هاريس أن "أفريقيا إطار مهم لمناقشة الأمن وموارد الطاقة والعلاقات الدولية بشكل عام (...) الناس يتساءلون هل هناك يهود في رواندا وبوروندي؟ والجواب هو لا لكن هذا لا يعني أننا بصفتنا مدافعين عن حقوق الإنسان يجب ألا نكون هناك، بل يجب أن نكون هناك".

ويعود تاريخ تأسيس اللجنة إلى ١٩٠٦ عندما اجتمعت مجموعة من الصناعيين والحاخامات و الجامعيين في محاولة للضغط على نظام قيصر روسيا عن طريق الحكومة الأمريكية، وكان هدفهم "منع انتهاك الحقوق المدنية والدينية لليهود في العالم".

وبعد مائة عام باتت الحركة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها منظمة واسعة للعمل الفكري والسياسي تضم حوالي ١٥٠ ألف عضو ولها ٣٢ مكتبا داخل الولايات المتحدة و١٨ مكتبا خارجها وأصبحت مهمتها الأساسية القيام بدبلوماسية عالمية".

أثينا من جديد مسرح لتظاهرات احتجاج على السياسات الأمريكية



احتجاجاً على الحرب على العراق وعلى التلويح بشن عدوان آخر على إيران خرج آلاف المتظاهرين من مختلف دول العالم إلى شوارع العاصمة اليونانية أثينا وذلك في إطار فعاليات المنتدى الاجتماعي الأوروبي الذي أقيم هناك بين ٣-٧ من الشهر الجاري.

آلاف المناضلين الأمميين تجمعوا في ساحة حقل مارس مطلقتين هتافات مثل: "لنقاوم غوانتانامو شاملة"، "لا تمسوا إيران"، "بوش، بلير، CIA، كم طفلا قتلتم اليوم؟"، "بوش، بلير إرهابيان"، "فلسطين ستكون حرة".

وواصل عدة مئات من المناضلين توافدهم إلى مكان التجمع، كان كثيرون منهم يحملون أعلاما فلسطينية وراياتٍ بألوان قوس قزح

بين من يروونه فرصة لإعادة الاعتبار للقارة السمراء، كفاعل مؤثر في النظام العالمي، ومن يروونه مدخلا جديدا للرأسمالية العالمية لتواصل استغلالها لثروات الأفارقة، يدور الجدل حول النفط الإفريقي الذي فرض نفسه بقوة على أجندة العالم في السنوات الخمس الأخيرة، لاسيما في ظل تعطش القوى الصناعية الكبرى لتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حتى تواصل نموها الاقتصادي.

وما يزيد النفط الإفريقي أهمية على الصعيد العالمي، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوي إنتاجه واحتياطيه والاكتشافات الجديدة في وسط وغرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم يشهدا من قبل في العامين الأخيرين، مما يؤثر في الاقتصادات الرأسمالية التي تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، اللتان تحتلان المركزين الأول والثاني على التوالي في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي.

في الوقت نفسه، فإن النفط الإفريقي قد يمثل أملا لتلك القارة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في القارة، خاصة أنه مصدر جيد للنقد الأجنبي لدعم الاستثمارات والتنمية، لكن الكثيرين يرون أن ذلك الأمر صعب المنال، ما لم تتحقق شروط الحكم الصالح في القارة، ومن أبرزها : الديمقراطية الحقيقية، والشفافية، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، والمسؤولية أمام الشعب.

القدرات النفطية الإفريقية تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي ٩ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٤، حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك) في عام ٢٠٠٥، أي ١١٪ من الإنتاج العالمي. في الوقت نفسه، فإن الإستهلاك النفطي للدول الإفريقية وصل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٤، وقد



زاد إنتاج النفط الإفريقي خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٣٦٪، مقابل ١٦٪ لباقي القارات. أما احتياطات القارة من النفط الخام، فتبلغ ٨٠ مليار برميل، وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته ٨٪ من الاحتياطي العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات في نيجيريا (نحو ٧٠٪)، وليبيا، وغينيا الاستوائية.

ورغم أن الاحتياطي الإفريقي يعلو احتياطي نفط قزوين الذي بلغ -في بعض التقديرات- نحو ٣٢ مليار برميل، إلا أنه لا يقارن بدولة كالسعودية التي تقدر احتياطياتها النفطية المؤكدة بـ ٢٦٠ مليار برميل، بينما تقدر الاحتياطيات المؤكدة لدى دول الخليج العربي بـ ٦٧٩ مليار برميل.

المتنافسون على النفط الإفريقي مثلت مميزات النفط الإفريقي تلك، فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بتنويع الإمدادات النفطية، مدخلا للمتنافسين الكبار لصياغة

■ **خالد حنفي علي/ الأهرام المصرية**

آسيا الوسطى ساحة لـ « حرب باردة » جديدة



على إضعاف السيطرة الروسية على النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، بل تمتد أيضا إلى الصين للحيلولة دون دخولها إلى آسيا الوسطى، فضلا عن منع مرور الصادرات النفطية عبر الأراضي الإيرانية القريبة.

ويتزامن ذلك مع الاعتماد المتزايد لشركة الطاقة الروسية العملاقة "جازبورم" على الغاز الطبيعي القادم من آسيا الوسطى، لا سيما الشركة الروسية أيضا على الحقول الغنية من الغاز الطبيعي في تركمانستان المحصورة بين كازاخستان شمالا وإيران جنوبا، خصوصا وأنها تتوفر على أحد أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. ولأن كازاخستان تملك حدودا مشتركة مع الصين وروسيا، وتتقاسم بحر قزوين مع إيران في الجنوب، يجد الرئيس نزاربييف نفسه أمام العديد من الخيارات لنقل النفط والغاز الطبيعي، حيث

بعد يوم واحد فقط على توجيه الولايات المتحدة انتقادات لاذعة إلى روسيا بشأن استخدامها للنفط والغاز الطبيعي "كأدوات للاستفزاز والابتزاز"، قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بزيارة إلى جمهورية كازاخستان للبحث مع المسؤولين هناك في كيفية خلق طرق جديدة لتصدير النفط والغاز الطبيعي تصل إلى الغرب مباشرة دون الحاجة للمرور عبر الأراضي الروسية. ويزيارته تلك يكون تشيني قد دخل لنوه صراعا جيوستراتيغيا معقدا من أجل تأمين الطاقة والنفوذ في منطقة كانت إلى عهد قريب خاضعة للاتحاد السوفيتي السابق بعدما أصبحت اليوم إحدى أكثر المناطق في العالم إنتاجا للنفط والغاز الطبيعي.

لذا تكفك الولايات المتحدة حاليا على دعم الجهود الرامية إلى إضعاف قبضة روسيا على المنطقة عبر اعتماد طرق تصدير جديدة ترتبط مباشرة بالاحتياطيات الكبيرة من الطاقة التي تزخر بها منطقة آسيا الوسطى. وهي الصادرات التي تمر حاليا عبر الأراضي الروسية للوصول إلى موانئ البحر الأسود أو أنابيب النقل المتوجهة إلى أوروبا . وقد جاءت زيارة تشيني إلى كازاخستان الواقعة إلى الجنوب من روسيا لتسلط الضوء على المساعي الأمريكية الرامية إلى إقامة توازن يضمن مصالحها بالمنطقة. فهي تسعى إلى تقويض الهيمنة الروسية على الطاقة في آسيا الوسطى من خلال التقرب إلى بعض البلدان مثل كازاخستان وأذربيجان.

وتكمن أهمية كازاخستان بالنسبة للقوى الدولية الكبرى المتصارعة، في كميات النفط الهائلة التي تنتجها، حيث وصلت كمية إنتاجها خلال العام المنصرم إلى ١.٢ مليون برميل يوميا . ومن المتوقع أن يرتفع ذلك الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميل في اليوم الواحد مع حلول عام ٢٠١٠ .

في المقابل جاء الرد الروسي على زيارة تشيني حادا، حيث قالت عنها "كومرسانت"، وهي إحدى الصحف الروسية الكبرى بأنها "بداية لحرب باردة ثانية". وبدلا من أن تكون الأيديولوجية هي ساحة المعركة يتمحور الصراع هذه المرة حول التنافس على النفوذ والطاقة. ولا تقتصر الجهود الأمريكية

وسط هستيريا الخصخصة الدارجة في العالم تأميمات جديدة في أمريكا اللاتينية.. وواشنطن تفقد السيطرة

أعلن الرئيس البوليفي أيفو موراليس من على شرفة قصر كويمادو -المسمى بـ"القصر المحروق"- أنه أصدر أوامره بالسيطرة على حقول النفط والغاز قائلا "إن زمن النهب الذي كانت تمارسه الشركات الأجنبية قد ولى"، منفذا بذلك ما قال إنه سيفعله قبل انتخابه رئيسا لبوليفيا في كانون الأول ٢٠٠٥ وهو ما شكل صدمة بالنسبة للشركات الأمريكية ومتعددة الجنسيات، وهي صدمة لم تخفف من وطأتها تحذيراته السابقة وإفصاحه عن نواياه بخصوص هذا الموضوع.

وبينما يتساءل المراقبون بخصوص ما سيتخذه موراليس من إجراءات جديدة في هذا الباب كان من بين الأسئلة ما إذا كان الأمر يتعلق بتأميم فعلي أم بشيء أقل منه، مثل عملية كبيرة لإعادة التفاوض مع الشركات بشأن عقود الاستخراج والخدمة؟

موراليس الذي تعهد أيضا بوضع حد لتمدир محاصيل الكوكا، هو رئيس منتخب شعبيا وبات يقود بلدا جل سكانه كما في بقية أرجاء القارة اللاتينية هم من السكان الأصليين الذين بمقاربة بسيطة تقوم على تحقيق التنمية واحترام أكبر للبيئة، ذلك أن بوليفيا وبسبب جور بقية شركات النهب الاحتكارية الأجنبية تعاني من تآكل الغابات، إضافة إلى تعرية التربة والتلوث الصناعي، بسبب القضاء على مساحات واسعة من الغابات وتخصيصها للزراعة والإقبال العالمي الكبير على الخشب.

الثقافة والاقتصاد جبهات للمقاومة
وفي عرضة لاستراتيجية تناهض استراتيجيات النهب والإفقار الأمريكية والاحتكارية يتحدث موراليس عما يسميه "الفيدرالية الثقافية"، والمقصود بها إنشاء مؤسسة جديدة تسهر على تلاحم الشعوب المختلفة التي تعيش في الأراضي المنخفضة بجوض الأمازون، والواقعة على مستوى سطح البحر، والسكان الذين يعيشون في الجبال والقرى النائية التي تقع بجبال الأنديز العليا. كما يتحدث كثيرا عن "الاقتصادات المتقاطعة، معربا عن رغبته ونيته في تحويل الثروة التي تدرها

شؤون دولية

٢٢٥ دولاراً سعر برميل النفط إذا

ضربت إيران

هذا هو السعر الذي توقع وزير الطاقة الأمريكي صامويل بودمان أن يصله برميل النفط إذا ضُربت إيران وتعدّر الحسم خلال أسبوع على حد تعبيره تصريحات الوزير الأمريكي التي أدلى بها لصحيفة الخليج الإماراتية مؤخراً حاولت طمأنة المواطنين الأمريكيين حصريا زاعما أن اقتصاد الولايات المتحدة قوي جدا وهو قادر على استيعاب الزيادة في الأسعار ولكنه اضطر للاعتراف بمعاناة الأمريكيين من زيادة أسعار الوقود. ويأتي ذلك في وقت تتكاثر فيه التحليلات والتقارير حول ازدياد الدور الإسرائيلي فيما بات يسمى بالأزمة النووية الإيرانية.

اليونيسيف: قرابة 5-6 ملايين طفل يسقطون ضحية سوء التغذية

الآن ذاته. إنهما يساهمان بشكل كبير في دورة الفقر . ويزيد من معاناة الأطفال بسببهما أنهما يمنعانهم من التعلم الصحيح ومن النمو والتطور، ومن مقاومة بعض الأمراض الخطيرة".

يعيش نصف الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن جنوب آسيا . وتضيف الوكالة الدولية: "في شرق آسيا، تعتبر الصين رائدة في مجال إنقاص سوء التغذية. والتقدم بطيء في إفريقيا الوسطى والغربية والشرق الأوسط، كما أنّ عدد سكان بعض الشعوب ذات الكثافة السكانية العالية كالعراق والسودان يتراجع". تشير اليونيسيف إلى أنّ سوء التغذية منتشر أيضا بين الأقليات التي تعيش في البلدان الصناعية. وقد أصبحت بدانة الأطفال مشكلة كبرى للصحة العامة في تلك البلدان.

صدر هذا التقرير بعد بضعة أيام من قرار البرنامج الغذائي العالمي بخفض الحصص الغذائية الموزعة لأكثر من ستة ملايين سوداني، نصفهم يعيش في دارفور، بنسبة النصف بسبب نقص الاعتمادات اللازمة. وكان برنامج الغذاء العالمي قد أعلن يوم الجمعة ٢٨ نيسان خفض حصصه اعتبارا من شهر أيار، أي من ٢١٠٠ إلى ١٠٥٠ حبريرة في اليوم لكل شخص. ■■

وفق صندوق الأمم المتحدة

لطفولة (اليونيسيف)، فإن ٥.٦ ملايين طفل يموتون سنويا بسبب سوء التغذية. كما تؤكد هذه المنظمة الدولية في تقريرها الذي نشره الثاني من أيار بعنوان: التقدم بالنسبة للأطفال؛ حصيلة التغذية، أنّ نحو ١٤٦ مليون طفل ربما يموتون في السنوات الأولى من عمرهم بسبب نقص الوزن.

يقول التقرير، وهو الرابع في سلسلة من الدراسات حول التقدم الواجب تقديمه للطفولة في العالم، بأنّ نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام ويعانون من نقص الوزن لم ينخفض إلا انخفاضا طفيفا منذ العام ١٩٩٠ : "هذا دليل على أنّ العالم لا يحترم التزاماته نحو الأطفال".

تقدّر آن فينيمان، مديرة اليونيسيف، أنّ "نقص التقدم ضد سوء التغذية يدعو للأسف بالنسبة للأطفال وللأمم". وتضيف: "يأتي الجوع وسوء التغذية على رأس المشكلات الأكثر صعوبة على ظهر الكوكب، ويساهمان فيها في

وسط هستيريا الخصخصة الدارجة في العالم

تأميمات جديدة في أمريكا اللاتينية.. وواشنطن تفقد السيطرة

بلدان القارة، لدى الرأي العام والحكومات على السواء: لولا صديق الولايات المتحدة في البرازيل، لكن باقي المواطنين يوجدون على يسارهم".

ويرى آدم إيساكسون" المختص في الشؤون اللاتينية بمركز السياسة الخارجية أن أمريكا اللاتينية على المدى المتوسط لن تكون على قائمة أولويات الولايات المتحدة لأنه لا يموت هنا عشرون جنديا أمريكا كل أسبوع، ولم تقض فيها حركة حماس ، ولا يوجد هنا برنامج لتطوير السلاح النووي".

واشنطن لا تفهم ما يجري إلى جنوبها
لماذا تخلت الولايات المتحدة عن محطتها الخلفية؛ يفسر"الفارو فارغاس يوسا" مدير مركز التنمية الشاملة بالمعهد المستقل الاختفاء الأمريكي من القارة على الشكل التالي: لقد لعبت تقجيرات أيلول دورا مهما جدا، بعد ذلك جاءت الحرب على الإرهاب فأصبحت أمريكا اللاتينية مسرحا فاقتدا للأهمية. لكن هناك عوامل أخرى، فيعد موجة الإصلاحات في التسعينات من القرن الماضي التي سميت خطأ بالليبرالية الجديدة وتم وضعها في إطار(تفاهم واشنطن) حصل نوع من العطل الشامل: الانحسار العالمي لعام١٩٩٨ ثم الأزمة المالية، فتوقفت الإصلاحات في أمريكا اللاتينية، وهذا فاجأ الولايات المتحدة التي لم تفهم ما يتحيد ما يجري".

التوحد والتلاحم في مواجهة الاستفراء للاستحواذ

ويرى آرتورو بالينزويلا أنّ إحدى المشاكل التي تجدها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أنها"تنظر إلى التحديات هناك كقضايا ثنائية، دون أن تضع في الاعتبار أمرين اثنين: الأول أنّ بلدان القارة لديها تداخل فيما بينها ومن ثمة فإن أي علاقة لواشنطن مع واحدة من هذه البلدان تؤثر على علاقتها بالبلد الآخر".

ويختم الكاتب تقريره بأن كل ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة من أجل التغلب على التباعد الذي حصل بينها وبين أمريكا اللاتينية سيكون قليلا، خاصة عندما تصطدم بالمبادرات بالعاصمة الشعبية التي تهب على سلسلة جبال الأنديز وتنعكس على جميع بلدان القارة . والمقصود هنا هي العاصفة الليسارية المناهضة للسياسات الأمريكية. ■■



المصادر الموجودة حاليا في بوليفيا التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في القارة إلى الناس الذين لم يستفيدوا منها أبدا .

ويذكر هنا أن بوليفيا الدولة اللاتينية الفقيرة عانت بسبب جشع الأقليات الحاكمة والطبقات العسكرية التي حكمتها على الدوام من اضطرابات تمثلت في قرابة ٢٠٠ انقلاب وانقلاب مضاد، إضافة إلى عدد من الثورات واسعة النطاق والحروب التي تعرضت لها منذ تأسيسها سنة ١٨٢٥ .

بوش والتحدي الذي تفرضه أمريكا اللاتينية

وتحت عنوان بوش .. وتحدي أمريكا اللاتينية كتب الصحافي الإسباني خوسي مانويل كالفو في بومبة"إيل بايس"، أوسع الصحف الإسبانية انتشارا تقريراً عن التحولات السياسية الكبرى التي تسير فيها قارة أمريكا اللاتينية اليوم بشكل أصاب الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بالدوخان، جراء فقدانها لهذه المنطقة التي ظلت

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

❖ إذا كان الجلاء تعبيراً

عن ماض نفتخر به، فإن

اللحظة الراهنة، ومن أجل

الحفاظ على مكتسبات

الجلاء تتطلب استكماله

وتعميقه.

❖ لايجوز أن يبقى

الجولان العزيز محتلاً دون

استنهاض القوى لتحريره،

وهذه العملية تتطلب

استخدام كل الوسائل

والإمكانيات السياسية

والشعبية والعملية التي

يمكن اختصارها بكلمتين

(مقاومة شعبية).

❖ إذا كان للدول ضروراتها،

فإن للشعوب خياراتها.

فلتطلق خيارات الشعب

السوري من القمقم،

ولنر الأعداء أي منقلب

سينقلبون!!

❖ إن إطلاق المقاومة

الشعبية في الجولان سيقلب

كل المعادلة في المنطقة،

وستصبح سورية جزءاً

كاملاً متكاملاً من المقاومات

المشتعلة في فلسطين والعراق

ولبنان.

❖ إن معركة تحرير

الجولان ستوطد الوحدة

الوطنية، وستفشل كل

محاولات تفكيك المجتمع

السوري على أساس طائفي أو

ديني أو قومي.

❖ هناك إصرار على

تحسين تمثيل النساء

والشباب في المؤتمر وصولاً

إلى هيئة الرئاسة الجديدة.

لم يكن المؤتمر العادي الحادي عشر للشيوعيين السوريين عادياً في شيء، لا في توقيته الذي أتى في واحدة من أصعب المراحل التي تمر بها البلاد، ولا في رؤاه وتحليلاته وتقييمه للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في سورية وفي المنطقة بشكل عام، ولا في طبيعة التقارير المقدمة من هيئة الرئاسة (السابقة) والتي جاءت شاملة ودقيقة واستشرافيه ومركزة على أسس ماركسية لينينية، منهجية وعلمية زاخرة بالموضوعية والشفافية، وما تبعها من حوارات ونقاشات تضمنتها مداخلات الرفاق المشاركين في المؤتمر، والتي برهنت إلى حد لا بأس به عن فهم واستيعاب الكادر التنظيمي للخط السياسي العام للحزب، كما أن هذا المؤتمر لم يكن عاديا على الإطلاق في الخلاصات والاستنتاجات التي توصل إليها، وفي بعض الشعارات النوعية التي رفعها وعلى رأسها شعار: «تحرير الجولان واجب مقدس وعلى رأس أولويات الشيوعيين السوريين»..

من الألف إلى الياء

بداية، لابد من الإشارة إلى أن هذا المؤتمر الذي عقد في أحد البيوتات في قلب العاصمة دمشق وبجلسات ماراتونية متواصلة ولساعات طويلة، جرى فيه سياق مع الوقت، وتمت فيه الاستفادة من كل ثانية نظرا لطبيعة الظروف الذاتية والموضوعية للمؤتمر وللمؤتمرين، وهذه نقطة كبيرة تحسب لصالح لجنة التنظيم التي عملت حسابا دقيقا لكل صغيرة وكبيرة، ولبت كل الإحتياجات العامة والخاصة حتى وصلت بالمؤتمر «لوجستيا» إلى بر الأمان، ولشك أن هذا ما كان ليتم بالصورة المثلى لولا التعاون الكبير الذي أبداه المندوبون الذين كانوا مثالا للانضباط والأريحية والغيرة..

فبحضور ١٢٢ رفيقا ورفيقة، نسبة الشباب منهم تجاوزت ٢٧٪ وممثل عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الرفيق حكمت تريكية، وعدد من الضيوف، جرى افتتاح أعمال المؤتمر الحادي عشر للشيوعيين السوريين في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٢٨/٤/٢٠٠٦ بالشيد الوطني، ردهه الحضور، تلاه انتخاب رئاسة الجلسة واللجان المختلفة:

. لجنة الاعتمادات.

. لجنة التعديلات على الوثيقة البرنامجية.

. لجنة التعديلات على اللوائح التنظيمية.

. لجنة القرارات.

تبع ذلك إقرار جدول أعمال المؤتمر الذي تضمن مايلي:

. تقرير هيئة الرئاسة.

. تقرير لجنة مشروع الوثيقة البرنامجية.

. تقرير لجنة اللوائح التنظيمية.

. تقرير لجنة الاعتمادات.

. إخبار عن عمل المحكمة الحزبية.

. النقاش العام.

. إقرار التقارير والقرارات والتوصيات.

. انتخاب هيئة رئاسة جديدة.

ومن ثم تمت قراءة وتقديم التقارير:

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر قدمه الرفيق د . قدري جميل، وتقرير لجنة الاعتمادات قدمه الرفيق أحمد الحاج علي عضو اللجنة، وتقرير لجنة مشروع وثيقة المهام البرنامجية قدمه الرفيق أنور أبو حامضة، وتقرير هيئة اللوائح التنظيمية قدمه الرفيق علاء عرفات.

بعدها قدم رئيس هيئة المحكمة الحزبية الرفيق مروان صفال مداخله هامة أوضح من خلالها طبيعة وآلية عمل المحكمة الحزبية شارحا بعض الالتباسات والمفاهيم الخاطئة ، كما بين منطقات عمل هذه الهيئة التي تركزت أساسا على النظام الداخلي للحزب، وتوقف عند بعض الإشكالات والخلافات التي تصدت لها المحكمة وحسمتها منذ الجلسة السابقة للمؤتمر.

النقاش العام

بدأت على أثر ذلك منظمات الحزب في المحافظات كافة بقراءة وتقديم تقاريرها ومداخلاتها، وراحت الحوارات والنقاشات تأخذ طابعا ساخنا وطالت كل المناحي التي تضمنتها التقارير، كما طالت هذه الحوارات عمل الهيئات الحزبية منذ الجلسة السابقة للمؤتمر والإشكالات الناشئة وعوائق العمل السياسي والتنظيمي..

فمداخلة منظمة دمشق التي أخذت على هيئة الرئاسة تأخرها في إيصال مسودة تقريرها إلى المندوبين، سجلت موافقتها على اتجاهاته ورؤيته الطبقية، وثمنت الجهد الكبير المبذول في إعداده، ونوهت إلى موضوعات: تفعيل جبهة الجولان، والموقف من إعلان دمشق، والاستراتيجية الافتراضية للمقاومة، كما أنها توقفت عند بعض الملاحظات مثل الفكرة التي وردت في التقرير السياسي والتي تتحدث عن قضية محاولات البعض قسم النظام من الداخل، وطرحـت المداخـلة بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المنظمة، وأيضاً بعض الاستنتاجات التي تحتاج إلى دراسة وأخذ بعين الاعتبار:

١. الاحتقان في الشارع والرغبة في التفاعل وخاصة لدى الشباب، جعلـا الخط الفكري والسياسي للشيوعيين السوريين مثارا انتباه الناس.

٢. ضرورة الالتفات الفكري والتنظيمي للارتقاء بمستوى الرفاق بما يتناسب مع قوة الخط السياسي والفكري.
ولحل هذه المسألة اقترح «الدمشقيون» ما يلي:

. الاهتمام بتثقيف الرفاق وبناء الكادر.

. الانتقال من منطق المطالبة إلى منطق المشاركة في تنفيذ المهمات.

. كثافة ضخ المعلومات وسرعة تواترها .

. معالجة موضوعة العالم الروحي للشباب.

مداخلة وفد منظمة حلب أكدت موافقتها الإجمالية على ما ورد في التقارير المقدمة للمؤتمر والتي تعكس صوابية الرؤية السياسية للحزب، ونوهت المداخلة إلى افتتاحيات قاسيون التي ما فتئت تعبر عن هذه الرؤية السياسية بأفضل صورة، الأمر الذي تحاول منظمة حلب الاستفادة منه وترجمته على أرض الواقع تنظيميا ومطليا .

كما أكدت المداخلة على أن توصيف منظمة حلب للمؤتمر هو: المؤتمر الحادي عشر للشيوعيين السوريين، وهذا ينبع من ضرورات فكرية وسياسية وتنظيمية، نظرا لجملة الظروف التي تمر بها البلاد ويمر بها الشيوعيون السوريون. مداخلة وفد منظمة الجزيرة حيت المؤتمر وتمنت له النجاح، وتقدمت ببعض الملاحظات لعل أهمها تلك التي انتقدت تأخر وصول التقارير إلى المندوبين، وغياب التأكيد على دور الاتحاد السوفييتي في تحقيق الجلاء، وأهمية دور الرفاق المخضرمين في العمل التنظيمي، كما طالبت المداخلة بتوضيح الطبيعة التطبيقية للنظام، وتوضيح الموقف من المقاومة العراقية التي تستهدف المحتلين وماهيتها، والتفريق بينها وبين عمليات الإرهاب التي تستهدف العراقيين وتقوم بالتخريب، ودعت المداخلة إلى إبراز موقف الشيوعيين السوريين في ضرورة إقامة حكم وطني لعراق حر ديمقراطي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الكردي في إطار وحدة البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

مداخلة وفد حمص، التي جاءت بمجملها من وحي التقرير السياسي المقدم، أيدت جميع ما ورد في مشاريع التقارير، وذكرت بأنها منظمة الشهداء: سعيد الدروبي، عبد القادر إخوان، نزيه الشمالي، وغيرهم.. ثم نددت بمن يعتقدون أنفسهم أنهم ماركسيون – لينينيون، بينما ما يرد في بياناتهم وفي خطابهم السياسي ما يؤكد أنهم غير ذلك كليا، وما استقواهم بالخارج صراحة إلا دليل على بطلان ما يدعون، وانتهت المداخلة إلى ضرورة العمل على خلق خطاب أكثر تقدما يرتكز على أسس ماركسية – لينينية، وعلى ظروف البلاد وظروف الجماهير.

مداخلة ريف دمشق ركزت على ثلاث نقاط:

١. في الوضع الداخلي، تحدث التقرير عن الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغاب عنه الجانب الإعلامي رغم أهمية الإعلام في الظروف الراهنة لمواجهة ثقافة الاستهلاك.

٢. الفرز الطبقي الحاد الذي يجري في العالم بأسره، والمثال عليه ثورة المهمشين التي جرت في فرنسا مؤخرا.

٣. انتفاضة الشارع الأوربي ضد سياسة النيوليبرالية، يرافقتها بكل أسف، نزعات عرقية وشوفينية خطيرة، وهذا ما يجب دراسته بشكل أوفى وأعمق.

مداخلة وفد منظمة دير الزور، تمنت أولاً لو أن هذا المؤتمر كان جامعا لكل الشيوعيين السوريين الذين بات من الضرورة القصوى توحيدهم في حزب واحد وبقيادة واحدة، ثم دعت المداخلة إلى العمل على فتح حوار وتحسين العلاقة مع بعض القوى السياسية الوطنية التي قد تكون الآن واقفة في غير موقعها المفترض، كما رأت المداخلة أنه بات من الضروري إيجاد حل لاسم الحزب بما يضمن تمييزه عن بقية الأحزاب، من دون أن يعني هذا تكريس الانقسام..

مداخلة وفد السويداء تحدثت عن بعض الأمراض السياسية التي استطعنا تجاوزها خلال الفترة المنصرمة، كاللاعلمية واللا منهجية في القراءة والتحليل، وتمكننا من التفريق بين التكتيكي والاستراتيجي، وتجنبنا لليأس والإحباط، وركزت المداخلة على أهمية الاستمرار في الانطلاق من قاعدة ما يجب أن يكون، لا من قاعدة الممكن والكائن، وأثنت على دور صحيفة قاسيون في توضيح الخط السياسي، ورأت أن سمة العصر هي المعادة للإمبريالية والصهيونية..

مداخلات وفود منظمات درعا وحماه واللاذقية وطرطوس أكدت موافقتها على ما جاء في التقارير المقدمة للمؤتمر، وتحدثت عن إصرارها على العمل من أجل وحدة الشيوعيين السوريين، وتفعيل دور المنظمات الحزبية في كافة مناطق وقرى المحافظات السورية، والإصرار على الانتشار والتواجد في كل مواقع العمل والإنتاج، والسعي لإعلاء صوت

شؤون حزبية

الفلاحين والعمال والطلبة والعاطلين عن العمل، والالتزام بالدفاع عن الوطن ومحاربة الفساد وفضح الفاسدين، ورأت في هذا الإطار أنه أصبح من الأهمية بمكان المضي قدما في تفعيل الدور الشعبي لمكافحة الفساد ..

المداخلات الفردية

بعد ذلك فسحت رئاسة الجلسة المجال للمداخلات الفردية لمناقشة التقارير والتي تجاوزت الـ ٤٠ مداخلة جاءت عميقة وساخنة في مجملها، وطرحـت العديد من القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية التي أعطت الكثير من الحيوية لأجواء المؤتمر، حيث أخذت معظم البنود الواردة في التقرير السياسي حظا كبيرا من النقاش والتفصيل والأخذ والرد، كما جرى التطرق في بعض هذه المداخلات لبعض القضايا الحزبية الخاصة، الأمر الذي تطلب تدخل الرفاق في هيئة المحكمة الحزبية لتوضيح جملة المسائل والقضايا المثارة.

إقرار التقارير

بعد أن انتهت عملية مناقشة التقارير التي استمرت ساعات عدة، جرى التصويت على إقرارها واعتمادها، فأقرت على الشكل التالي:

١ – تم إقرار التقرير السياسي بالإجماع بعد إضافة التعديلات عليه.

٢ – تم إقرار الوثيقة البرنامجية بشبه إجماع مع إضافة أربعة تعديلات عليها

٣ – أقر تقرير لجنة الاعتمادات بالإجماع وجرى التصويت على شرعية المؤتمر بالإجماع أيضا .

٤ – الموافقة بالإجماع على تقرير هيئة اللوائح، بعد إجراء تعديلين عليه.

الانتخابات.. آليات جديدة وعملية

واكب النقاش العام اتفاق أعضاء المؤتمر على آلية الترشح لهيئة الرئاسة، حيث جرى اعتماد آلية مفادها أن يقوم وفد كل منظمة بتقديم لائحة بمرشحي الوفد، بالقدر الذي خصصت به المنظمة بناء على دورها وحجمها (عدد أعضائها)، من دون أن يعيق ذلك إمكانية الترشح الفردي أو ترشيح الآخر لجميع المندوبين الأصلاء، وعلى هذا الأساس، وبينما كان النقاش العام دائرا، كانت عملية الترشيحات تسير بشكل مواز تجنباً لهدر الوقت.

وقد تم تقديم هذه الترشيحات إلى رئاسة الجلسة بشكل متواتر وبأوقات متباعدة، من دون أن يؤثر ذلك على سير أعمال المؤتمر. وكان من بين المرشحين عدد لا بأس به من خارج قوائم المنظمات، بعضهم ثبت ترشحه لاحقا وبعضهم الآخر انسحب، وقد جرت الانتخابات بطريقة الاقتراع السري، فتم انتخاب ٣١ عضوا لهيئة الرئاسة الجديدة، شكل الشباب منها ما نسبته ٢٥٪ (دون سن الـ ٤٠ عاما).

اختتام أعمال المؤتمر

مع انتهاء فرز أصوات انتخابات هيئة الرئاسة الجديدة وإعلان النتائج، تم إنجاز جميع ما جاء في جدول أعمال المؤتمر، فجرى الختام بالشيد الأممي في تمام الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الجمعة ٢٨/٤/٢٠٠٦ .

لقطات من المؤتمر

. غلبت روح التفاؤل والحماس والإيجابية على أجواء المؤتمر، مما أعطى للمناقشات طابعا مميزا وساعد كثيرا في إنجاز كل ما جاء في جدول الأعمال المقرر في زمن قياسي.
. كان حضور الشباب في المؤتمر، من الجنسين، قويا وفاعلا على الرغم من أن النسبة العامة لهم ما تزال أقل من الطموح..

. بدا لدى معظم الرفاق المخضرمين استعداد كبير لتقبل النقد، ولدعم الرفاق الشباب الذين بدؤوا فعليا يتصدون لمهامهم الكبيرة والكثيرة.

. شكلت الاستراحات القصيرة فرصة لوفود المنظمات للتشاور فيما بينهم لاختيار مرشحي كل منظمة، وبالتالي فإن هذه الاستراحات كانت شكلية ليس إلا، لأنها كانت عمليا، استمرارا جديا لجدول أعمال المؤتمر المزدحم.

. جاءت بعض المداخلات الفردية لبعض الرفاق أكثر رصانة وقوة من مداخلات المنظمات التابعين لها، وهذه ظاهرة سلبية..

. من الظواهر السلبية التي تجلت من حين لآخر أثناء النقاشات، هي ظاهرة عدم التزام بعض الرفاق بالوقت المخصص لكل مداخلة، والتداخل على مداخلة الغير مباشرة ومن دون إذن، الأمر الذي تطلب تدخل رئاسة الجلسة مرات عدة لضبط المسألة.

. التزم الجميع بعدم التدخين في قاعة المؤتمر، وهذه ظاهرة إيجابية، ولكن التباعد الكبير بين فترات الاستراحة (القليلة) جعل المدخنين من حين لآخر يتسربون إلى خارج القاعة، مما فوت عليهم متابعة بعض الأعمال، وعند اتخاذ القرارات كان يجري البحث عن المشربين للمشاركة في التصويت!!
■ ■

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر

❖ يزداد الموقف العدائي الشديد للجماهير الشعبية من الإمبريالية والصهيونية، وهذا الموقف لم يسبق له مثيل بحدته في التاريخ المعاصر.

❖ ينصب اهتمام الإمبريالية العالمية، على منطقتنا لأنها حسب رأيهم، تشكل قلب العالم، ومن يسيطر عليها، سيسيطر على مقدرات العالم في المستقبل.

❖ مايجري اليوم، هو حرب عالمية بشكل جديد، يمكن بأية لحظة أن ترتد لتأخذ الشكل القديم عند أي استعصاء جدي.

❖ لقد استطاعت القوى الوطنية اللبنانية حتى الآن أن تمنع تحقيق المخطط الأمريكي الصهيوني في لبنان.

❖ لا حل أمامنا في سورية إلا المواجهة الشاملة، لأن ثمن الهزيمة إن حصلت، هو أقل بكثير من ثمن الاستسلام.

❖ لم يُلغ دور لجنة التحقيق الدولية في محاولة إحداث الخلخلة المطلوبة في البلاد.

انعد مؤتمرنا الاستثنائي السابق تحت شعار كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، وانهقدت جلسته الثانية تحت شعار (وطن حر بشعب مقاوم)، وقد جسد هذان الشعاران سياسة وأهداف الشيوعيين السوريين خلال المرحلة السابقة، وما زال العمل من أجل تحقيقهما مستمرا، ويتضح من خلال سير الأحداث أكثر فأكثر عمق وضحة الربط بين كرامة الوطن والمواطن، فكل من هذان الجانبين يتطلب الآخر وفقدان أي منهما ينسف الآخر.

واستجابة لضرورات اللحظة التي تتمثل بضراوة المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية وامتدادا للشعار الأول أكدنا أن الوطن الحر لا يمكن حمايته إلا بشعب مقاوم أي شعب يجسد شعار ومفهوم المقاومة الشاملة في زمن الهجمة الإمبريالية الشاملة.

وإذا كان هذان الشعاران يحافظان على راهنيتهما وهما مايزالان هدف منتصب أمامنا ويتطلبان التحقيق، إلا أن تحقيقهما لايمكن أن يجري إلا بتعبئة كل القوى صاحبة المصلحة في المجتمع.

تعتقد جلسة مؤتمرنا هذه بعد أيام قليلة من الاحتفال بالذكرى الستين للجلاء المجيد، وهذه الذكرى لها دلالات عميقة بالنسبة لنا، فسورية كانت أول بلد عربي يتحرر من الاستعمار الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية، وسورية لم يستطع أن يمحكث فيها الاستعمار طويلا بعد موقعة ميسلون عام ١٩٢٠ قياسا ببلدان أخرى، وسورية ظلت ملتزمة بالنار طوال سنوات الاحتلال الفرنسي ولم تريحه يوما واحدا، وليس مصادفة أن يقول الجنرال ديغول: «واهم من يعتقد أنه بالإمكان إركاع سورية».

وإذا كان الجلاء تعبيرا عن ماض نفتخر به، فإن اللحظة الراهنة، ومن أجل الحفاظ على مكتسبات الجلاء تتطلب استكمالها وتعميقه.

واستكمال الجلاء يمر عبر طريقين:

١. تحرير الجولان كاملا.
٢. ضرب مواقع الفساد الكبرى التي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي.

وحيثما نقول تحرير الجولان كاملا، فإن هذه المهمة تنتصب أمام الشعب السوري دائما والآن خاصة، وعلى الشيوعيين أن يتحملوا قسطهم فيها حتما، وهم قد تمودوا على مر التاريخ المعاصر أن يكونوا في طليعة المناضلين من أجل استقلاله وسيادته. لقد تعلمنا أن الوعي الشيوعي الحقيقي يرفع المشاعر الوطنية إلى أعلى مستوياتها، والشيوعي هو وطني حقيقي ويجسد سلوكه وأفعاله الوطنية الحقة.

لقد فرضت الإمبريالية الأمريكية على شعوب الأرض وشعوب منطقتنا بالدرجة الأولى مواجهة مكشوفة ومباشرة، ولا يمكن مواجهة الإمبريالية الأمريكية وحليفتها الإسرائيلية الصهيونية إلا بالطريقة التي يفهمونها، فالحق لا ينتصر في مواجهتهما إلا بالقوة، وإرادة الشعوب هي قوة مادية لاتقهر.

يبقى الجولان العزيز محتلا دون استنهاض القوى لتحريره، وهذه العملية في ظل توازن القوى الإقليمي الحالي تتطلب استخدام كل الوسائل والإمكانات السياسية والشعبية والعملية التي يمكن اختصارها بكلمتين (مقاومة شعبية). ونعتقد أن تلك الجبهة الشعبية على الأرض التي أشارت إليها الوثيقة الوطنية، ستجد في شعار تحرير الجولان أفضل وسيلة لتجسيد نفسها . ومثل هذا الأسلوب ليس جديدا، فقد اعتمدته مصر عام ١٩٥٤ لإطلاق المقاومة للضغط على قوات الاحتلال البريطاني، ونجح في تعجيل جلائها عن منطقة قناة السويس، وهذا الأسلوب اعتمدته سورية والدولة اللبنانية منذ عام ١٩٩٠ في جنوب لبنان، وأدى إلى جلاء القوات الإسرائيلية، ورب قائل «إن تطوير عملية تحرير الجولان سيترتب عليها مخاطر سياسية وعسكرية قد تؤدي لاندلاع حرب شاملة في ظل توازن قوى لايميل إلى مصلحتنا» وردا على ذلك نقول: إنه في ظل الوضع المموس الحالي في المنطقة، فإن مخاطر عدم تفعيل جبهة في الجولان هي أكبر بكثير من فتحها، ونحن لانطالب أن تعلن سورية الحرب رسميا وأن تسحب القوات الدولية من على خطوط فك الارتباط، وإنما نقول: إذا كان للدول ضرورتها، فإن للشعوب خياراتها. فلنتطلق خيارات الشعب السوري من القممق، ولنر الأعداء أي منقلب سيفلقون!!

إن إسرائيل الصهيونية العدوانية لن تتجرأ على الأرجح، على توجيه ضربات إلى العمق السوري، لأنها طالما ترددت في القيام بذلك ضد لبنان خوفا من صواريخ حزب الله التي هي أقل تطورا وأقل تدميرا من الأسلحة السورية.

إن إطلاق المقاومة الشعبية في الجولان سيقلب كل المعادلة في المنطقة، وستصبح سورية جزءا كاملا متكاملا من المقاومات المشتعلة في فلسطين والعراق ولبنان، وسينقل هذا الأمر سورية على المستوى الإقليمي من الدفاع إلى الهجوم، كما أنه سيعير كل معادلات الصراع الداخلي، وسيضع قوى السوق الكبرى وقوى الفساد الكبرى في الزاوية بحيث يضيق هامش مناوراتها، وسيفرض الواقع الموضوعي آنذاك الانتقال إلى اقتصاد المقاومة والمواجهة والابتعاد كليا عن الحلول الليبرالية للوضع الاقتصادي، والأهم من ذلك أن هذه المعركة ستغير جذريا الاصطفافات السياسية، وستسفف نهائيا الثنائية الوهمية (معارضة نظام)، وسيحل محلها ثنائية حقيقية ستصطف على أساسها جميع القوى داخل النظام وخارجه: مقاومة أو استسلام وعلى كل الصعد والمجالات، أي فيما يخص تحرير الأرض وتحرير الاقتصاد من رجس وموبقات الليبرالية الجديدة، وتحرير المجتمع من هجمة الأفكار الرجعية والعمدية التي تهدف إلى تفكيكه. والخلاصة، إن معركة تحرير الجولان ستوسط الوحدة الوطنية، وستفشل كل محاولات تفكيك المجتمع السوري على أساس طائفي أو ديني أو قومي، أي باختصار ستجري عملية تطهير شاملة معنوية ومادية للمجتمع والدولة.

في هذا الجو ينعقد مؤتمرنا الذي تقترح هيئة الرئاسة اختياره المؤتمر الحادي عشر، انطلاقا من أن مؤتمرنا الاستثنائي الذي عقد في الظروف التي نعرفونها وعلى أساس النظام الداخلي القديم، هو قد تكون على أساس النظام الداخلي الجديد الذي أقرناه في الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي الذي يلزم بتجديد قوام المؤتمر كل سنتين، فإن مؤتمرنا الحالي هو من حيث التكوين ومن حيث النظام الداخلي، مؤتمر جديد ورفقه التسلسلي بالتالي هو أحد عشر.

قد يتساءل البعض لماذا رفعنا كلمة استثنائي، والجواب ببساطة هو أن مؤتمرنا أصبح دوريا



قياسا على النظام الداخلي الذي سمح به، وفي نهاية المطاف فإن المشكلة ليست بالشكل وإنما في محتوى المؤتمر وقراراته، وإن كان للشكل دور أحيانا في تمييزنا عن الآخرين.

إن الموعد الدوري لعقد مؤتمرنا كان يجب أن يتم قبل نهاية العام الفائت، وقد اقترحت هيئة الرئاسة في حينه على مندوبي المؤتمر تأجيله إلى الربيع لأسباب فنية، وقد جرى استفتاء المندوبين على هذا الاقتراح لأنه حسب النظام الداخلي الساري المفعول لا يحق لهيئة الرئاسة تأجيله من طرف واحد، وقد جرى استفتاء جميع المندوبين المنتخبين مجددا ضمن الولاية القانونية الزمنية الصحيحة، بشكل شفهي أو كتابي عبر منظماهم، وكان هنالك شبه إجماع على الموافقة، وهانحن اليوم نعقد جلستنا الأولى لمؤتمرنا بتركيبه الجديد . وضمن توجيهات الجلسة الماضية للمؤتمر السابق، كان هناك إصرار على تحسين تمثيل النساء والشباب في المؤتمر وصولا إلى هيئة الرئاسة الجديدة التي طالب مؤتمرنا السابق أن لاتكون نسبة الشباب فيه أقل من ٣٠ ٪ (حوالي ثلاثين عاما). وقد خطبنا خطوات هامة في هذا المجال، وإن لم يجر ذلك بخطوات متساوية في كل المنظمات، لكننا معكم، كلنا إصرار على تخفيض وسطي عمر أعضاء هيئة الرئاسة القادمة عبر تنفيذ التوجيه الصحيح لمؤتمرنا السابق.

إن هذه القضية حيوية وجدية ويجب التعامل معها بروح من المسؤولية العالية، فنحن لانقصد تقديم الشباب لأنهم شباب، وإنما نقصد أن يجري عمل واع وهادف ومنظم لتسريع تطوير أولئك الرفاق الشباب الذين يتسمون بالسمات الضرورية للكارل الشيوعي، أي أن هذه العملية لايجوز أن تترك للتقدير، ونجاحنا فيها له علاقة في نهاية المطاف، بتحسين تجذير حزينا في أوساط الجماهير الشعبية التي يشكل الشباب ٦٠ ٪ منها في ظروف سورية الحالية. إن عدم تحقيق هذا الهدف بالسرعة المطلوبة سيؤدي إلى شيخوخة تنظيمنا، وإن في المستقبل غير المنظور، مما سيؤدي إلى خلق الطرف الموضوعي لانتقطاعا عن جزء هام من الجماهير الشعبية، والمشكلة عندنا ليست كما عند غيرنا والتي هي وسطي العمر المرتفع في الحزب، فوسطي العمر عندنا منخفض نسبيا، لأن الجزء الأساسي والهام من تنظيمنا هو شاب، ولكن المشكلة أن قيادتنا الحزبية على مستوى المنطقيات والمركز ذات أعمار عالية نسبيا بالمقارنة مع تنظيئهما، وهذه الهوة يجب أن تردم وهذا أحد مفاتيح التقدم اللاحق.

إن مؤتمرنا هو مؤتمر عمل وليس مؤتمر ضجة وإعلان، مؤتمرنا هو مؤتمر تفكير وإنجاز وليس مؤتمر شكليات وتخريج حقوقي لقرارات مسبقة، لذلك يتوقف الكثير على حسن التحضير للمؤتمر والنقاش الذي سيجري فيه لمحاسبة هيئة الرئاسة على نشاطها السابق.

لقد قامت هيئة الرئاسة بتدقيق وتطوير الرؤية المقررة في جلستنا السابقة، كما قامت بتطبيق النشاط العملي على الأرض لتنفيذ هذه الرؤية، وسيعرض تقريرنا في فصوله اللاحقة الجوانب والمفاصل الرئيسية ونتائج هذه العملية.

١ - الوضع الدولي؛

لقد صاغت هيئة الرئاسة خلال الفترة المنصرمة منذ انعقاد الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي في كانون الأول ٢٠٠٤ مواقفها على ضوء التقارير التي أقرها المؤتمر الاستثنائي في جلسته الأولى والثانية والتي يمكن تلخيص نقاطها العلام التالية:

رغم اختلاف ميزان القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، إلا أن الإمبريالية

بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، تعاني من أزمة مستعصية ذات طابع بنيوي شامل، لا حل لها إلا اللجوء إلى الخيار العسكري.

وإذا كانت الإمبريالية الأمريكية محكومة بالحرب بسبب أزمته الاقتصادية المستعصية والمالية المتفاقمة، وبسبب التناقضات الاجتماعية الداخلية العميقة فهي، فهي بسبب مجموع هذه العوامل غير القابلة للحل بالطرق العادية، محكومة بتوسيع رقعة الحرب.

لقد بينت التطورات خلال العام المنصرم ٢٠٠٥ حتى هذه اللحظة الأمور التالية:

بسبب عدم قدرة الإمبريالية الأمريكية على تحقيق انتصار عسكري كامل، تعقدت أمورها في العراق، وهي تسعى للخروج من المازق عبر إشعال نيران الحرب الأهلية وعبر نقل نيران الحرب إلى المناطق المجاورة.

وانطلاقا من ذلك، وبسبب المخاطر التي تزداد في المنطقة، وبسبب زيادة استهلاك النفط في العالم، والانخفاض النسبي لاحتياطاته، أصبح الميل العام لسعر البرميل نحو الارتفاع بشكل ثابت، وهو قد لامس حاجز ال ٧٠ دولار مؤخرا، والأرجح أن هذا الميل سيظل ثابتا مما سيحبط الهدف المتوسط المدى للحرب الأمريكية على المنطقة التي دون توسيع رقعتها، لن تستطيع التحكم بسعره لصالحها.

كما تبين آخر الدراسات والتقارير أن الإمبريالية الأمريكية، نتيجة كل هذه الأوضاع المستجدة مضطرة لزيادة كتلة الدولار الورقي في التداول العالمي، مما جعلها تمنع منذ آذار الماضي نشر أي معطيات جديدة حول الكتل الدولارية الجديدة الداخلية إلى السوق وهذا الحل له حدان: فهو إن كان من جانب يسمح بزيادة نهب ثروات العالم، ليخفف ضغط الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، إلا أنه من جانب آخر، يزيد للكتلة الدولارية إلى حدود غير مسبوقة، يزيد مخاطر الانهيار المجائئ والكارثي للدولار، وما سيبتهع من انهيارات ملاحقة في كل الجالات.

وإذا كانت هذه الملامح التي تحدثنا عنها باكرا، قد أصبحت الآن واضحة للعيان فإن ما يؤكدنا أكثر، هو تفاقم الأزمة الاجتماعية السياسية في الغرب الرأسمالي، والتي يمكن الإشارة إلى بعض معالمها.

فإعصار كاترينا، بما أظهره من عجز للإدارة الأمريكية في معالجة هذه الكارثة، أثبت ضعف كبير في بنية الدولة، وأوضح الخلل في آلية معالجة أية هزة محتملة، التي يمكن بسبب ذلك أن تتطور بشكل لايمكن توقع نتائجها الكارثية.

أثبتت ثورة المهمشين في أوروبا وفي فرنسا بالدرجة الأولى، عمق التشققات الاجتماعية وعدم إمكانية الرأسمالية، رغم ادعائها بتحقيق الرفاء والرخاء، على معالجة المشاكل الاجتماعية، بل أثبتت أن سياساتها تعمق الفرز الطبقي، وتفاقم تناقضاته.

كما أن موجة الرفض التي اجتاحت أوروبا جزئيا ضد الدستور الأوروبي، أكدت أن هناك قوى اجتماعية جديدة صاعدة، ترفض الليبرالية الجديدة، وبدأت بأخذ زمام المبادرة، مما سيعزل بالتدرج اليمين الليبرالي السائر في ركاب سياسات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

ومؤخرا، جاءت موجة الاحتجاجات الفرنسية الشعبية ضد قانون عقد الوظيفة الأول، لتثبت أنه يمكن إسقاط السياسات الليبرالية بضغط شعبي منظم.

إذا، إذا أجملنا كل مآتي أعلاه، يمكن أن نستنتج أن الخط العام الذي صفناه والذي خرجنا على أساسه باستنتاجات خلال السنوات القليلة الماضية هو صحيح بانجاه العام.

لذلك لم نرتكب بعض الأخطاء التي ارتكبتها قوى أخرى فربما بخص استقرار نوايا ومخططات الإمبريالية الأمريكية....ماذا؟

لأن تحليلنا قد استند إلى نقطتين منهجيتين تعلمنا إياهما الماركسية:

١ . الرؤية الطبقيية في تحليل الظواهر الاجتماعية، أي البحث عن المصلحة الطبقيية العميقة التي تقود هذا السلوك أو ذاك.

٢ . الرؤية الشاملة لمنطقتنا ضمن اللوحة العالمية، وعدم اجتزائها وفصلها عن هذا السياق.
إن البحث في أوضاع المنطقة دون ربطها بالمخطط الشامل للإمبريالية الأمريكية، ودون رؤية جذوره الطبقيية العميقة ومصلحه المباشرة وغير المباشرة، كان يمكن أن يوقنعا في دوامة التخبط والتتجيم والتبصير، أما الانطلاق من رؤية ماركسية علمية راسخة فهو يضمن الوصول إلى استنتاجات كالتي توصلنا إليها سابقا، ولنخصها اليوم بالتالي:
الإمبريالية الأمريكية كانت محكومة بالحرب،

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر

وهي اليوم محكومة بتوسع رقعة الهيمنة والحرب، وهي غدا محكومة بالفشل الذريع الذي سيتبعه انهيار شامل. وجلي لنا أن هذا الانهيار الشامل لن يأتي لوحده، وهو إن حدث، فسيحدث فقط نتيجة للمقاومة الشاملة ضد المخطط الإمبريالي الأمريكي التي تتصاعد في كل مكان. وحساب القوى هنا، لايدخل فيه التوازن التكنولوجي كمعصر حاسم، بل إن العنصر الحاسم فيه، هو الإرادة السياسية، فالتجربة في النصف الثاني من القرن العشرين، أثبتت أنه في الحروب غير المتوازنة وغير المتكافئة، النصر سيكون للطرف الأضعف تكنولوجيا، إذا امتلك الإرادة السياسية للمواجهة، وطبيعي أن الطرف الأضعف تكنولوجياً ومادياً، سيبقي أضعف وسيهزم إذا لم يمتلك إرادة المواجهة السياسية. لقد قلنا حرفياً في تقرير هيئة الرئاسة ١٧/١٢/٢٠٠٤: «إن ملامح التصعيد الأمريكي في المنطقة واضحة لاليس فيها، وهي إن كانت تستهدف في التصعيد سورية أحياناً في الدرجة الأولى، فإنها تنتقل لاستهداف إيران في التصعيد هذا نفسه في لحظة أخرى في الإطار العام لما يسمى بتحمية الجو ضمن التحضير الإعلامي النفسي للغزوات اللاحقة، وإذا كانت الغزوات اللاحقة لن تأخذ الشكل الذي أخذته في العراق تماماً، إلا أن هدفها يبقى واحداً، وهو تفتيت جميع البنى من دول ومجتمعات ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى تفتيت وإعادة تركيب دول ومجتمعات المنطقة بكاملها، ولأهمية كبرى هنا لأولويات الضربات الأمريكية التي سيجدها تطور الوضع الملموس على الأرض. ولكن من الواضح منذ الآن أن الضربات اللاحقة ستأخذ شكلاً مركباً، أي ستستخدم الضغط الداخلي والخارجي بشكل متبادل، وستستخدم فيه كل الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية، وأخيراً العسكرية، للوصول إلى هدفها المنشود وعبر عملية تصعيد تدريجية محكومة بإطار زمني محدد، حسب مايصرحون هم أنفسهم بين أعوام ٢٠٠٥ -٢٠١٠، هذه الفترة التي لايد لهم من أن يستكملوا مشروعهم فيها في هذه المنطقة بالذات كي يهيئوا أرضية لمواجهة منافسيهم الكبار بعد عام ٢٠١٠ على أرضية الأوضاع الجديدة على الأرض من أفغانستان حتى البحر المتوسط. وهكذا برأيهم يحصلون على تفوق استراتيجي على خصومهم بالمعنى الجغرافي السياسي، أي أوروبا وروسيا والصين».

لذلك، في هذه اللحظات، ومع اقتراب عام ٢٠١٠، أصبح العامل الزمني عاملاً حاسماً في رؤية ومعالجة الوضع، فإذا كنا سابقاً نتكلم عن وقت متبقي، فالوقت المتبقي الآن عملياً لانتقال المخطط الأمريكي إلى مراحله الأخيرة، يقارب الصفر، وإذا كانت هنالك شكوك لدى البعض، انطلاقاً من أن ورطة العراق ستمنع الإمبريالية الأمريكية من توسيع رقعة التوتر، إلا أن أحداث السنة الماضية، من اغتيال الحريري، إلى طريقة معالجة الملف النووي الإيراني، أثبتت أن لدى قاطني البيت الأبيض إرادة ثابتة تعلن بالتدرج في استكمال السيطرة على المنطقة بأي شكل كان، وتحت أية ذريعة كانت، وضمن الأجل الزمنية المحسوبة سابقاً، إن القضية التي يجب توضيحها لإزالة كل لبس وغموض حول هذا الموضوع، هي أن عدم وضع الإمبريالية الأمريكية يدها على نفط المنطقة كاملاً، لن يخرجها، حسب رأيها، من أزمته المؤكدة، لذلك فإن هذا الاستيلاء الذي يعتبر مخرجاً لها وسداً لطريق منافسيها العالميين بأن واحد، هو الطريقة الوحيدة لتجنب الانهيار المؤكد، مع أن الحرب وتوسيعها، لايقدمان الضمانات المطلقة للوصول إلى النتائج المطلوبة، ولكنهما يفتحان احتمالاً، إذا مناجح المخطط العسكري، الخروج من الأزمة.

وتخلق هذه القضية اليوم، صراعات ونقاشات حادة ضمن الأوساط الأمريكية الحاكمة نفسها، فهناك اتجاه يتوسع، يعارض اتجاه الإدارة الحالية التي تمثل مصالح طغم النفط والسلاح، ويرى أن الحل العسكري لن يؤدي إلى نتيجة، بل إلى هزيمة، لذلك تقوى شيئاً فشيئاً، الاتجاهات الانكفائية نحو الداخل التي تريد الحفاظ على مايمكن الحفاظ عليه. ونعتقد أن الإدارة الحالية، في الفترة المتبقية لها، ستجرب حظها في السيطرة على المنطقة، وإذا ماأخفقت، سيجري انعطاف حاد في شكل تنفيذ السياسة الأمريكية مع محاولة إبقاء جوهرها الساعي إلى التوسع والهيمنة قائماً، وفي كلا الحالين، فإن حظوظ الإمبريالية الأمريكية بالخروج سالمة من المستتق هي حظوظ ضعيفة جداً، ولاننا إن قلنا إننا أمام مشهد انهيار متدرج شامل للنظام الإمبريالي العالمي الذي تمثل الإمبريالية الأمريكية طبيعته، وذلك بالمعنى



من خلال خلق واقع جغرافي سياسي جديد، يسمح بدفع التناقضات الثانوية إلى السطح، من دينية وطائفية وقومية، وجعلها تصبح رئيسية بشكل مفتعل ومصطنع وموجه لمنع التناقض الأساسي بين الإمبريالية والشعوب، وبين الشعوب وأنظمتها الديكتاتورية المهترئة، من أن يأخذ مداه، وصولاً إلى إجهاض، أو على الأقل تأخير أي مشروع تاريخي يسمح بإحداث اختراق إلى الأمام.

وينصب اهتمام الإمبريالية العالمية، وبالدرجة الأولى فضيلها الأساسيين الأمريكي والصهيوني على منطقتنا في هذا الاتجاه، لأنها حسب رأيهم، تشكل قلب العالم، ومن يسيطر عليها، سيسيطر على مقدرات العالم في المستقبل، أي أن المعركة التمهيدية الحاسمة للسيطرة الإمبريالية الأمريكية على العالم، تجري في منطقتنا، وجدولها الزمني يحده عام ٢٠١٠، فلماذا ٢٠١٠ بالتحديد حسب مايصرحون هم أنفسهم؟

لأنه بعد ذلك الحين، وإذا لم تتم السيطرة الكاملة على منابع النفط، إنتاجاً ونقلًا وتسويقاً، فإن حظ المنافسين الكبار للإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، مثل الصين واليابان وأوروبا، يصبح كبيراً جداً في الإفلات من الهيمنة الأمريكية باتجاه تغيير جذري ونهائي لارجعة فيه في موازين القوى الاقتصادية التي ستلمي في نهاية المطاق الدور السياسي والعسكري لكل طرف على حدة. إذا، تقوم الإمبريالية الأمريكية بالتواطؤ مع إسرائيل الصهيونية بإغلاق المستقبل أمام منافسيهما، وهذه العملية يمكن تسميتها اليوم، أنها المحاولة الثالثة لإعادة تقاسم مناطق النفوذ بين المراكز الإمبريالية المختلفة، وإذا كانت المحاولتان الأولى والثانية قد ترافقتا مع حربين عالميتين، فإن مايجري اليوم، هو حرب عالمية بشكل جديد، يمكن بأية لحظة أن ترقد لتأخذ الشكل القديم عند أي استعصاء جدي تشعر به الإمبريالية الأمريكية وحليفها الصهيونية العالمية ممثلة بإسرائيل.

لقد كان احتلال أفغانستان والعراق هو الحلقة الأولى في هذا المخطط، وكانت كل خطوة تتطلب اختراع حجة، فالحجة في أفغانستان كانت أحداث ١١ أيلول، والحجة ضد العراق كانت ماتسمى بأسلحة الدمار الشامل، والحجة اليوم ضد إيران هي الملف النووي، أما الحجة ضد سورية فهي ملف اغتيال الحريري. وكما بينت التجربة، فالحجة ضرورية للتعبئة الإعلامية والسياسية، وتسقط أهميتها فوراً بعد بداية الفعل العسكري الذي يصبح له منطقة الخاص.

لقد خلقت المرحلة الأولى من المخطط الأمريكي في المنطقة(غزو أفغانستان والعراق) تعقيدات كبيرة على المستوى العالمي والإقليمي، جعلت ليس من السهولة بمكان كالتسابق الانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي إخضاع سورية وإيران، ولكن الإمبريالية الأمريكية تسير نحو هذا الهدف بإصرار، لأنه دون ذلك، لايمكن تحقيق المخطط بمداه المتوسط، أي الاستيلاء على النفط والتحكم بأسعاره، كي تصبح شبه مجانية للاقتصاد الأمريكي، وبأعلى الأسعار للاقتصادات الأخرى. فما هي التعقيدات التي واجهها المخطط الأمريكي في مرحلته الثانية:

١ . لبنانيا: لم تتمكن حجة مؤامرة اغتيال الحريري من شل حزب الله حتى الآن، عبر القرارين الدوليين ١٥٥٩ ١٥٩٥، اللذين كان يقصد بهما، تجريد المقاومة من سلاحها لضمان الأمن الإسرائيلي في حال ضرب إيران. لقد استطاعت القوى الوطنية اللبنانية حتى الآن أن تمنع تحقيق المخطط الأمريكي الصهيوني، وبقي لدى هذا المخطط الوسائل التالية لتمير بنوده:

أ . تغيير رئيس الجمهورية، بهدف نشر الجيش اللبناني في الجنوب لخلق مواجهة مصطنعة مع

لقد قدم النصف الثاني من القرن العشرين أمثلة كثيرة على هذا الموضوع، فالشعوب التي انتصرت على الإمبريالية الأمريكية من فييتنام إلى جنوب لبنان، مروراً بالجزائر وجنوب أفريقيا، كانت جميعها أضعف بمعنى العدة والعتاد، ولكن الذي انتصر في نهاية المطاف هو الإرادة السياسية للطرف الأضعف مادياً.

٢ - الوضع العربي:

تأكدت موضوعة انهيار النظام الرسمي العربي، وحينما نقول النظام الرسمي، إنما نقصد تلك المنظومة التي تجمع الأنظمة العربية المختلفة، وتحدد موقعها في النظام الرسمي العالمي الذي تمثله اليوم بالدرجة الأولى الأمم المتحدة ومؤسساتها المختارة، والجدير بالذكر أن مقولة «النظام الرسمي العربي» هي غير الأنظمة السياسية الرسمية العربية، وإن كانت بمجموعها هي المكون الأساسي لهذا النظام إذا، النظام الرسمي العربي، هو منظومة علاقات الأنظمة العربية، وليس هي نفسها تحديداً، وإن كانت هذه الأنظمة من حيث تكوينها وطبيعتها، تطبع النظام الرسمي العربي بطابعها، لقد كان مؤتمر القمة الأخير في الخرطوم إثباتاً فاضحاً على فشل هذا النظام وانهياره، الأمر الذي يقتضي إعادة تكوين النظام الرسمي العربي، هذا التكوين الجديد الذي أصبح ضرورة موضوعية، والذي لن يتكون إلا بتغيير جذري لطبيعة أنظمتة، وهذا التغيير لابد أن يطال قضيتين أساسيتين:

١ . الموقف من الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، سياسياً واقتصادياً أيضاً، وهذا الموقف يتطلب الانتقال من حالة الخضوع والخنوع إلى حالة المواجهة والتصدي في كافة المجالات.

٢ . الموقف من الداخل باتجاه إصلاحات وطنية ديمقراطية، تحرر الجماهير من أغلالها، وتؤمن لها العيش الكريم من ثرواتها المنهوبة.

والواضح أن ملامح النظام الرسمي العربي الجديد، قد بدأت بالتفون، وتظهر أحياناً بشكلها الكامن عبر:

١ . الموقف العدائي الشديد للجماهير الشعبية من الإمبريالية والصهيونية، هذا الموقف الذي لم يسبق له مثيل بحدته في التاريخ المعاصر.

٢ . الغربة الشديدة بين الحكام العرب والجماهير، مما يضطرهم بنية الحفاظ على مواقفهم إلى استخدام كل أشكال القمع المستتر والمفضوح.

٣ . التدني الشديد للمستوى المعاشي للشعوب العربية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدود لم يسبق لها مثيل من فقر وبطالة وقصور في النمو رغم الثروات الهائلة التي تراكت مؤخراً خلال العقود الماضية بسبب الربع النفطي بالدرجة الأولى، الأمر الذي أدى إلى استفحال الاستقطاب الطبقي بشكل مذهل وغير مسبوق، فقد ازداد الأغنياء غنى بشكل فاحش، وازداد الفقراء فقراً بشكل متوحش.

٤ . ضعف، وحتى إفلاس تنظيمات سياسية مختلفة، كان قسم منها حتى الأمس القريب يعتبر في عداد حركة التحرر العربية، مما خلق فراغاً سياسياً مؤقتاً، يتطلب بالضرورة تعبئته بأشكال جديدة قادرة على التعبير عن مطالب ومطامح الجماهير الشعبية في الظروف الجديدة.

إذا، فالقديم يموت، والجديد لم ينشأ بعد، وهو سيكون ثمار تحول عميق في بنية الأنظمة السياسية العربية التي تؤكد المؤشرات الموضوعية أنه قد آن أوان قطافها. والمفارقة أن أصحاب النظام العالمي الجديد يعون هذه الحقيقة تماماً، ويريدون الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية لدفع الأمور نحو الوراء مانعين التقدم نحو الأمام

❖ إن مهمة الأمريكان

اليوم، ليس تطويع

النظام كما يتوهم

البعض، بل سيسعون

إلى ذلك النوع من

التغيير الذي يفتح

إمكانية تغير بنية

الدولة ككيان، والمجتمع

كوحدة مترابطة.

❖ مراكز الفساد

الكبرى هي نقاط

اختراق أساسية

محتملة للعدو

الخارجي يدخل

في صلب وظيفتها

تهيئة الظروف المناسبة

له، من خلال زيادة

الاستعصاء واستحكامه

اقتصادياً واجتماعياً

وسياسياً.

❖ يجب صياغة دور

جديد للدولة، يكون:

تنموياً، عقلائياً،

منفتحاً على المجتمع.

❖ المقاومة الشاملة

على جميع الجبهات،

وهذه الإستراتيجية،

تتطلب إيجاد الهياكل

الضرورية في المجتمع

والدولة، التي تستطيع

القيام بهذه المهمة

لإحباط مخطط

الهيمنة والتفكيك.

❖ المواجهة السياسية

تتطلب استقراءً

صحيحاً لنوايا العدو،

وهو الأمر الذي

لايحدث دائماً بالشكل

الأمثل.

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر

❖ البطالة تتحول إلى قنبلة حقيقية موقوتة قابلة للانفجار بأية لحظة بسبب الازدياد المريع بعدد المهمشين في المجتمع وخاصة بين الشباب.

❖ استراتيجية المقاومة تتطلب مضاعفة الدخل الوطني السوري مرتين على الأقل، خلال عشر سنوات على الأكثر.

❖ يجب القضاء على النهب والفساد الكبير الذي يقتطع أجزاء هامة من الدخل الوطني ويخرجها من الدورة الاقتصادية.

❖ يجب منع ومقاومة كل أشكال خصخصة قطاع الدولة،

فالخصخصة هي أعلى مراحل الفساد.

❖ إضعاف قطاع

الدولة، إن كان عبر نهبه، أو عبر

خصخصته هو جريمة لاتغتفر ترتكب بحق الأمن الوطني.

❖ إن مايجري اليوم من إعادة تقييم للأراضي المصادرة للإصلاح الزراعي، يمكن أن يخلق وضعاً المقصود منه هو إعادة هذه الملكيات للإقطاعيين السابقين.

حزب الله.

ب. محاولة توجيه ضربة لحزب الله والقوى الوطنية عبر إشعال حرب أهلية مرة أخرى، تستخدم فيها بالدرجة الأولى هذه المرة قوى أصولية إسلامية (على شاكلة القاعدة مثلاً). إن ذلك يبين قصور أدوات الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية، فهي اليوم، وبسبب تعقيدات الوضع اللبناني، غير قادرة على القيام بعمل عسكري مباشر، فهي غير قادرة على استخدام القوى الأطلسية، وعلى رأسها الأمريكية، لأن المعركة في لبنان لن تكون ضد جيش نظامي، وحلها الأخير، أي استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية، يشوبه مخاطر عديدة، وبالدرجة الأولى، يحمل في رحمه خطر نسف كل المشروع الأمريكي في المنطقة، لأن كل ادعاءاته حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ستفضح لحظة استخدام الآلة العسكرية الإسرائيلية.

لقد فشل المخطط الأمريكي الصهيوني حتى هذه اللحظة في تحقيق أهدافه في لبنان، وفشله اللاحق مشروط بصلاية وحكمة القوى الوطنية اللبنانية وعلى رأسها حزب الله. ٢. فلسطينيا: أدت الهجمة الإسرائيلية والوفاحة الأمريكية في دعم حكام إسرائيل، إلى جانب تنازلات السلطة الفلسطينية السابقة والفساد الكبير الذي مارسته وحمته، إلى وصول حماس إلى السلطة، والذي جاء كتعبير شعبي عن رفض أوسلو، وتبني خيار المقاومة، والمطالبة بمحاربة الفساد داخليا .لقد استطاعت حماس أن تجد أدنا صاغية لدى الجماهير الفلسطينية، لأنها كانت واضحة وملموسة في هذه القضية، وابتعدت عن المواربة والتلميح في مابين السطور الذي كان أحد نقاط ضعف القوى اليسارية الفلسطينية.

إن وصول حماس للسلطة عبر انتخابات تشريعية، هو مؤشر على جذرية مواقف الجماهير الشعبية الفلسطينية، وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ المنطقة، سيكون لهذا الموضوع تأثيرا حاسما على تطور الصراع، فالحكومة الفلسطينية الجديدة، إذا حافظت على وحدتها، قد تصبح قوة حليفة إضافية للقوى المناضلة ضد الهيمنة الأمريكيةوالإسرائيلية.

٣. عراقيا: اضطر الاحتلال الأمريكي إلى إذكاء فتيل الفتنة الطائفية، كي تصبح الحرب الأهلية حربا موازية لحرب الشعب العراقي ضد الاحتلال الأمريكي، ويقوم بإذكاء نار الفتنة الطائفية عبر تنظيماته السرية (فرق الموت) وعملائه السياسيين في أوساط القوى السياسية المختلفة الذين يقومون بوظيفتهم في تعقيد الأمور، وما تأخر تشكيل الحكومة العراقية أشهر عديدة بعد الانتخابات التشريعية، إلا دليلا على ذلك، يؤكد فيه الاحتلال إصراره على إحداث فراغ سياسي، كي يهيئ أكثر للظروف المناسبة للاقتتال الداخلي، بهدف تخفيف العبء والحمل عن قواته في حال جرى الصدام مع إيران. إن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أمر غير منظور في المدى القريب، وهي باقية هناك حتى إتمام مهمتها في المنطقة، وفي أحسن الأحوال في حال إشعال الحرب الأهلية، ستقوم بإعادة تجميع قواتها في قواعد عسكرية في العراق وفي المنطقة بشكل يضمن الهدف الأساسي، وهو النفط.

٤. مصريا: استطاعت الإدارة الأمريكية عبر النظام الحاكم، أن تقوم العام الماضي بالأمور التالية:

أ. غض النظر عن استمرار فعل قانون الطوارئ لقمع الجماهير الشعبية، خلافا لكل الادعاءات حول نشر الديمقراطية.

ب. رفع الوزن النسبي السياسي للإخوان المسلمين، وتمثيلهم بكثافة في السلطة التشريعية، مقابل عدم اعتراضهم على ترشيح مبارك لولاية جديدة.

ج. إشعال فتيل الفتنة الطائفية الإسلامية المسيحية، وأخذ موقف المدافع المناق من أقباط مصر، وثبتت الأحداث الأخيرة، أن قوى ما في جهاز الدولة، قد لعبت دورا هاما في الصدمات الطائفية.

وبذلك خلقت كل الظروف كي تكون مصر مرتبكة بأمورها الداخلية ومشلولة في حال نشوء أي وضع جديد في المنطقة.

إن التوتر الاجتماعي يتصاعد في مصر، كما يتصاعد الاستياء في الجيش من الموقف التخاذلي والمشبوه لنظام مبارك الذي كان آخر تصريحاته حول الشيعة في المنطقة تجريضا للاقتتال الطائفي في المشرق العربي، وتبريرا للسلوك الأمريكي الممكن ضد إيران، ومحاولة لكبح مشاعر بعض الجماهير العربية في حال حدث صدام أمريكي إيراني.

٥. سودانيا: ازدادت مخاطر الحرب الأهلية في السودان، كما ازداد خطر التدخل الدولي، الأمريكي



خصوصاً في شؤون السودان الداخلية، تحت ستار الأمم المتحدة، إن الوضع الذي يتكون في وادي النيل مصريا وسودانيا، لا يختلف بمعامله الأساسية عن ذلك الذي تكون في المشرق العربي، لقد حدث انفراج داخلي نسبي في السودان خلال السنة الماضية، وهو أمر يمكن أن يعيق بجدية محاولات التدخل الخارجي.

إن كل هذه اللوحة، تؤكد أن هناك مشروعا متكاملا يجري الإعداد له وتنفيذه، وتشعر إيران أنها المستهدف القادم، وتواجه الوضع بواقعية ورياسة جأش، ودون تنازلات مبدئية مع المرونة التي تبديها .

تؤكد مراكز الأبحاث الاستراتيجية الغربية، أن خطة العمليات العسكرية ضد إيران أصبحت جاهزة، ويمكن أن تضرب مئات الأهداف جوا، حتى باستخدام قنابل نووية تكتيكية.

إن المقامرة الأمريكية الجديدة إن حدثت، ستقتل الوضع في المنطقة والعالم إلى حالة جديدة، تهدد بجعل الحرب العالمية الجارية حاليا، حربا مباشرة ومكشوفة، وتقول آخر التقديرات أن الضربة ضد إيران إن حدثت، ستكلف ٣ ملايين قتيل، ٣٥ مليون مصابا في المنطقة الممتدة حتى باكستان.

٣ - الوضع حول سورية وفيها:

أكد سياق الأحداث أن استكمال الهيمنة الأمريكية على المنطقة، لابد له في سياقه العام من إخضاع سورية، والهيمنة على مقدراتها، ولهذا التوجه دوافعه ومبرراته، فسورية من الناحية الجغرافية السياسية، هي منطقة حساسة، لايمكن استكمال السيطرة على المنطقة دون إخضاعها، إضافة إلى أن مخطط الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى تفتيت وإعادة تركيب المنطقة، والذي ابتدئ تنفيذه من العراق، لايمكن أن يستثني بلدنا، لذلك لم تخالجنا للحظة واحدة أية أوهام حول النوايا الأمريكية تجاه سورية، لأنها جزء من مخططهم بشكل عام، وبقي السؤال قائما: هو كيف ستعمد الإمبريالية الأمريكية إلى تنفيذ مخططها؟ وقد قلنا في حينه: إنها ستلجأ إلى حل مركب، يجمع خلاصة التجريبتين في إخضاع مصر وفي إخضاع العراق، وقلنا إن الحل المركب هو استخدام للأساليب السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والنفسية وحتى العسكرية بأن واحد، وأوضحنا أن تناسب هذه الأشكال مع بعضها بعضا، والتناسب فيما بينها، سيحدده الوضع الملموس على الأرض لاحقا.

وفعلا، بدأت تتضح معالم السلوك الأمريكي تجاه سورية بعد القرار ١٥٥٩ لمجلس الأمن وبعد اغتيال الحريري في شباط ٢٠٠٥، وكان المقصود في المحصلة انكفاء القوة العسكرية السورية إلى الداخل، بما يمكن أن يحمله ذلك من تعقيدات، والشلل التدريجي لمراكز القوى في النظام تحت الضغط الإعلامي والدبلوماسي والنفسي ملف اغتيال الحريري، كل ذلك بالاستناد إلى مراكز الفساد الكبرى التي حذرنا باكرا من كونها نقاط اختراق أساسية محتملة للعدو الخارجي التي يدخل في صلب وظيفتها تهيتة الظروف المناسبة، من خلال زيادة الاستِغناء واستحكامه اقتصاديا واجتماعيا وُسياسيا، للوصول إلى مايشبه الثورة البرتقالية على الطريقة السورية. ومع تنامي الضغط الخارجي، تبين بوضوح أن هناك مراكز سياسية وإعلامية في النظام، قد ارتعدت فرائصها، وبدأت تبحث عن مخارج من خلال مساومات غير مبدئية تحت حجة الانحناء أمام العاصفة، لدرجة أن بعضهم وقبل تقرير ميليس الثاني، اقترح التنازل عن كل شيء للحفاظ على النظام بانتظار مرور العاصفة، مما اضطرنا للرد على أولئك عبر



إحدى افتتاحيات صحيفة قاسيون حيث قلنا: إن مايجري ليس عاصفة مؤقتة، بل استبدال للمناخ بشكل مصطنع، ولاحل إلا المواجهة الشاملة، لأن ثمن الهزيمة إن حصلت، هو أقل بكثير من ثمن الاستسلام، وجاء خطاب الرئيس بشار الأسد على مدرج الجامعة عشية تقرير ميليس، ليحسم الجدل الجاري في النظام حول طريقة التعامل مع الضغط الخارجي، حينما أعلن: أن «ثمن المواجهة هو أقل من ثمن الفوضى»، وبرأينا، ومن دون مبالغة، أن هذا التوجه السياسي، كان عاملا مهما في إحباط الهجوم الشامل الذي كانت تديره الإدارة الأمريكية من أجل الاستيلاء على النظام، وكما تبين لاحقا، لم تكن قوى من داخل النظام بعيدة عن هذه العملية. في هذا السياق، وفي هذه الظروف، جاء إعلان دمشق الذي جددنا موقفنا منه، صلبا من حيث الجوهر، ومرنا من حيث الشكل.

إن الصلاية في الموقف الجوهري من إعلان دمشق، أملتة الأمور التالية:

١. الملاحظة المبدئية على الإعلان أنه لم يشر في متنه إلى الإمبريالية الأمريكية وإلى الصهيونية العالمية، ولا إلى الكيان الصهيوني، ودورهم فيما يجري في المنطقة، والأسوأ من ذلك أنه كان يتضمن اقتراحات وتلميحات تقضي إلى توتر ديني وطائفي، وصولا إلى التعامل مع الشعب السوري كمجموعة كيانات دينية وطائفية وأثنية، بما يهدد بشكل عميق الوحدة الوطنية، في ظروف النضال ضد مخطط الشرق الأوسط الكبير.

٢. توقيت الإعلان: جاء عشية تقرير ميليس الذي كان البعض يتوقعه ضربة قاسية للنظام، لذلك اعتبرناه استقواء بالخارج، حتى لو صرح في متنه بعكس ذلك.

٣. لفت انتباهنا، فتوجسنا شراً من الدفعة الثانية للموقعين الذين كان من بينهم العميل الأمريكي العلني «فريد الغادري» وقيادة الإخوان المسلمين في لندن، والتي وكما تبين بشكل سريع، أنها كانت لاعبا أساسيا في صياغة هذا الإعلان، ولم يكن قد جف بعد خبر بياناها في ٢٠٠٥/٤/٣ حينما أعلنت أن «شمس الحرية تشرق على العالم اليوم، قاصدة نشر الديمقراطية الأمريكية، والتي أعلنت أيضا ضرورة الذهاب إلى مؤتمر وطني على أساس طائفي وديني، وليس سياسيا . هذا من حيث الجوهر، أما من حيث الشكل، فقد ارتأينا التعامل بمرونة مع بعض الموقعين الذين لانشكل بإخلاصهم ووطنيتهم، والذين جرتهم الظروف للتوقيع على الإعلان، إن كان بسبب تأخر النظام عن فتح حوار وطني، وعدم استجابته السريعة للمطالب الحقة والمشروعة بإحداث انفراج ديمقراطي مطلوب وطنيا لتمتين اللحمة الوطنية على أساس رفع حالة الطوارئ وإيقاف الاعتقال السياسي إلا في القضايا التي فهم الأمن الوطني، أي التي لها علاقة بالخارج أو إصدار قانون الأحزاب والانتخابات الجديدين، وإن كان بسبب ضيق نفسهم وعجزهم عن التفاعل المطلوب مع الشّارع والتحول إلى قوى حقيقية على الأرض. وأيضا بسبب عدم قدرتهم على القراءة الصحيحة للمخطط الأمريكي ولتوازن القوى في المنطقة وفي الداخل، الأمر الذي أدى بهم لاستنتاجات خاطئة، وعلونا على أن تطور الأحداث اللاحق، مضافا إليه الحوار الأخوي، يمكن أن يعيد اصطفاف القوى على أسس صحيحة.

ونعتقد أن تأخير إعلان الوثيقة الوطنية، ذلك الأمر الذي لم يحدث بسببنا، وإنما بسبب عدم تقدير بعض القوى في النظام لحجم الخطر المائل على سورية، قد لعب دورا في هذا الاصطفاف، مع أن هذه الوثيقة كان يجري الإعداد لها قبل إعلان دمشق بوقت طويل، وكانت جاهزة للتوقيع والإشهار، لكن التأخير الحاصل فيها، أفقدنا جزءا من المبادرة، ونقل جزءا من موقعها المحتملين إلى صفوف إعلان دمشق مؤقتا .

ونقول مؤقتا، لأن ماجري بعد ذلك من ظهور



خدام في صفوف المعارضة وتحالفه مع الإخوان المسلمين، تحت غطاء مايسمى: جبهة الإنقاذ الوطني، قد قسم فعليا صفوف موقعي إعلان دمشق، ويأخذ اليوم مؤسسو ماسمي «جبهة الخلاص الوطني» على جماعة «إعلان دمشق» في الداخل، أنهم بقوا في إطار الإعلان، ولم ينطلقوا إلى التحرك، مما اضطرهم إلى البحث عن أطر جديدة، والحقيقة أن وظيفة إعلان دمشق، قد انتهت فعليا مع فشل تقرير ميليس الثاني في تحقيق وظيفته، مما اضطر للاعبون الكبار إلى إجراء تعديل أساسي على المخطط الأول، في إطار الحل المركب نفسه، وهذا التعديل يتضمن بنودا جديدة:

١. إظهار شخصية من صلب النظام، كشخصية معارضة كانت حتى الأسس القريب تلعب دورا من داخل النظام، في تنفيذ المخطط ذاته.

٢. هدف إظهار هذه الشخصية هو: تجميع القوى المحتملة داخل النظام والتي يمكن تشخصيتها من حيث المبدأ: بالقوى المستفيدة من الفساد، بحيث تتحول إلى قاعدة جبل الجليد التي ستلعب دورا أساسيا في اللحظة المناسبة، والجدير ذكره أن مهمة قوى الفساد الكبرى تلخص اليوم في تأخير وحتى تعطيل أي إصلاح وطني ديمقراطي للحفاظ على حالة التوتر الاجتماعي والسياسي، خدمة للمخططات اللاحقة، إذ تعتقد هذه القوى أن أي تصعيد للتوتر في المنطقة، سيشل مراكز القوة في النظام، وسيجعلها أكثر قدرة على الفعل والتأثير وإدارة الدفة على هواها .

٣. لم يُلغ دور لجنة التحقيق الدولية في محاولة إحداث الخلفة المطلوبة في البلاد، وهي إن أخذت اتجاهها يتميز بتخفيف الضجة الإعلامية بعد تغيير رئيسها، إلا أن مهمتها تبقى نفسها، أي استخدام ملف اغتيال الحريري للضغط على النظام وتخويله وإجباره على التراجع، وصولا إلى تفكيكه.

لقد أكدنا دائما أن مهمة الأمريكان اليوم، ليس تطويع النظام كما يتوهم البعض، كما أوضحنا أنهم لن يقبلوا بأي تغيير ما للنظام، بل سيسعون إلى ذلك النوع من التغيير الذي يفتح إمكانية تغير بنية الدولة ككيان، والمجتمع كوحدة مترابطة.

وهنا دققنا، أن تفكيك كيان الدولة الوطنية، أي التي تكونت مع غيرها من الدول بعد سقوط نظام الاستعمار القديم، يتطلب أول مايتطلبه إلغاء، أو على الأقل شل الدولة كجهاز حكم وإدارة، وبينت تجربة العراق أن انهيار جهاز الدولة، هو شرط ضروري لانهيار تكوين الدولة الوطنية، لذلك أكدنا أن دور الدولة الحالي يجب أن يتغير، لأنه أصبح غير قادر بشكله السابق على القيام بواجبه، وهو الدفاع عن الكيان الوطني، وقلنا إن الحفاظ على الدور القديم الذي أنتج إفرازات سلبية كثيرة، منها اغتراب المجتمع عن السياسة ومنها تحول جهاز الدولة إلى جهاز لا يخضع فعليا لأية مراقبة، وليس آخرها استفحال التواطؤ بين الفاسدين في الدولة والمجتمع الذين أصبحوا العقبة الكبرى أمام التقدم في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبح غير ممكن الاستمرار فيه، بل إن الاستمرار فيه عنوة ومعاندة للقوانين الموضوعية، يمكن أن يخلق الشروط المثلّي لانهيار الدولة، الأمر الذي تسعى إليه الإمبريالية الأمريكية وصولا إلى تفكيك بنية المجتمع والكيان الوطني، إن كل ذلك يتطلب صياغة دور جديد للدولة، رسمنا ملامحه الأساسية، وقلنا عنه أنه يجب أن يكون: تنمويا، عقلانيا، منفتحاً على المجتمع. .

تنموي: أي قادر على تحقيق النمو الضروري اللاحق المترافق مع العدالة الاجتماعية والمتوازن مع الطبيعة.

عقلاني: أي يأخذ بعين الاعتبار المصالح بعيدة المدى والإستراتيجية للاقتصاد والمجتمع دون البحث عن مكاسب صغيرة مؤقتة ويستند إلى ما أنجزه العلم في كل المجالات.

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر



منفتح على المجتمع: أي يضمن تأمين مصالح المجتمع عبر ضمان الرقابة المجتمعية على جهاز الدولة، الأمر الذي يتطلب ذلك المستوى من الديمقراطية للمجتمع الذي يسمح له بصياغة مطالبه والتعبير عنها والدفاع عنها .

استراتيجية المقاومة:

إن كل ماتقدم يضع بلادنا أمام مرحلة جديدة، فقد فرضت علينا المقاومة والمواجهة كخيار وحيد، ونقصد المقاومة الشاملة على جميع الجبهات، وهذه الإستراتيجية، تتطلب إيجاد الهياكل الضرورية في المجتمع والدولة، التي تستطيع القيام بهذه المهمة لإحباط مخطط الهيمنة والتفكيك، وبما أن الهجوم الإمبريالي على بلادنا هو هجوم مركب، كما أسلفنا، فإن المواجهة أيضا، يجب أن تكون مركبة، إذ لا تقتصر على جوانب دون جوانب أخرى، وترتدي في هذا المجال الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية أهمية قصوى، وهي يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة ومتشابكة بشكل لم يسبق له مثيل

أ سياسيا: إن المواجهة السياسية تتطلب استقراءً صحيحا لنوايا العدو، وهو الأمر الذي لا يحدث دائما بالشكل الأمثل، وإذا حدث فإنه يحدث متأخرا، هادرا وقتا ثمينا، كان يمكن استخدامه في تعبئة القوى.

إن صلف وعنجهية الإمبريالية الأمريكية، قد أقعن كل الوطنيين اليوم تقريبا أن المواجهة قد بدأت، بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه، أو الذي يمكن أن تأخذه، إن موقف سورية الوطني العام، الذي لا يقبل التنازل عن الثوابت الوطنية الكبرى هو موقف يحظى بدعم الجماهير الشعبية في البلاد وفي العالم العربي، وحتى في العالم أجمع، وفي هذا السياق، تزداد الأهمية النوعية لقضية تحرير الجولان، فهذا الجزء الغالي من ترابنا، لا يمكن أن يبقى تحت الاحتلال، وكي يدمر الاحتلال يجب مقاومته، وإذا كانت الظروف الدولية والإقليمية، لا تسمح بتحقيق هذا الهدف بالأساليب العسكرية التقليدية، فإن تجارب المقاومة الشعبية إقريبة والبعيدة تاريخيا، والقريبة والبعيدة جغرافيا، تثبت أنه يمكن أن تحل هذه المهمة، إذا ماتوقرت الإرادة السياسية المطلوبة.

إن الارتفاع في تنفيذ هذه المهمة إلى مستوى نوعي جديد، سيخلط أوراق اللعبة التي يعتمدها الصهاينة وأسيادهم الأمريكان، وسينقل الحوار الوطني والوحدة الوطنية إلى مرحلة جديدة، يصبح فيها الفعل هو مقياس الموقف، وليس الكلام والإعلان، وهو ماسيسرع الفرز في الفضاء السياسي السوري على أساس برامج وطنية سياسيا واجتماعيا، مما سيعيد النشاط المطلوب للمجتمع ويسترجع بالتدريج ثقته بقواه السياسية. ب اجتماعيا: إن استراتيجية المقاومة، تتطلب إغلاق الثغرات الموجودة في المجتمع التي يمكن أن تسبب تصدعات يتسبّل منها العدو الوطني والطبقي داخليا وخارجيا وأهم هذه الثغرات هي: البطالة التي بعمقها تتحول إلى قبيلة حقيقية موقوتة قابلة للانفجار بأية لحظة بسبب الازدياد المريع بعدد المهمشين في المجتمع وخاصة بين الشباب في المدن الكبرى والمناطق النائية. انخفاض مستوى المعيشة وشكله الأقصى: الفقر الذي يتحول إلى مشكلة حقيقية تزيد درجة التوتر في المجتمع، الأمر الذي يترافق مع تركز خيالي للثروات بأيدي قلة قليلة، مما يخلق إمكانية لهزات وانفجارات لأي سبب كان، قد لا يمكن التحكم بنتائجها.

مشكلة السكن، وخاصة العشوائى والذي هو انعكاس لارتفاع أسعار الأراضي والعقارات، والذي يخلق بدوره مشاكل اجتماعية عميقة، تؤثر على تطور المجتمع، وخاصة من حيث رفع

سن الزواج، والانخفاض السريع بنسب الإنجاب، مما قد يؤدي سريعا في المستقبل المتوسط المدى، إلى شيخوخة مبكرة للمجتمع، وإلى زيادة هجرة العقول والكفاءات، وزيادة نسب الانحرافات الاجتماعية المختلفة بشكل كارثي لا يمكن معالجتها إلا بإجراءات طويلة المدى.

مشكلة الخدمات الأساسية المختلفة من صحة وتعليم وضمان اجتماعي التي إلى جانب انخفاض نوعيتها، يصبح حصول المواطن العادي عليها قضية أصعب فأصعب.

ج اقتصاديا: لقد تحول الوضع الاقتصادي إلى عامل حاسم في تأمين استراتيجية المقاومة، وكي يتحول إلى حامل لها، فإن المطلوب منه اليوم، تجاوز القصور في النمو وتأمين معدلات نمو عالية جدا، لأنه دون معدلات كهذه، لم يعد ممكنا لسورية أن تلعب الدور المنوط بها إقليميا في ظل الأوضاع العالمية والإقليمية المستجدة. إن استراتيجية المقاومة تتطلب مضاعفة الدخل الوطني السوري مرتين على الأقل، خلال عشر سنوات على الأكثر، وهذا الأمر واجب وممكن التحقيق، ولكن تحقيقه له متطلبات وشروط وهي:

١) القضاء على النهب والفساد الكبير الذي يقطع أجزاء هامة من الدخل الوطني ويخرجها من الدورة الاقتصادية، مكبلا إمكانية التطور السريع اللاحق، وبالتالي أصبحت هذه المهمة مهمة وطنية كبرى.

٢) منع ومقاومة كل أشكال خصخصة قطاع الدولة، فالخصخصة كما أثبتت التجربة التاريخية هي أعلى مراحل الفساد، وهي كآلية، المقصود منها تحويل الشكل القانوني لقطاع هام في الاقتصاد الوطني من عام إلى خاص، لأن الثروة المنتجة فيه، قد تخصصت عبر عملية استيلاء الناهيين عليها بالتدريج خلال العقود الماضية، والمطلوب اليوم إزالة هذا الشكل من الخصخصة في محتوى عمل القطاع العام، أي المطلوب إعادة تأميمه، وليس قوننة خصخصته الجارية على قدم وساق، عبر عملية النهب التي جرت فيه تاريخيا. إن إضعاف قطاع الدولة، إن كان عبر نهبه، أو عبر خصخصته من الناحية الشكلية القانونية، هو جريمة لا تغتفر ترتكب بحق الأمن الوطني، والواجب مقاومتها، لأنها مخالفة لأحكام الدستور الموجود، الذي لا يعطي الحق لأحد بالتصرف بالمال العام.

٣) إيجاد الموارد الضرورية للتطور اللاحق، كي تتعكس في الاستثمارات المطلوبة وبنيتها، وهنا نقول بصراحة: إنه إذا كان التمويل على الموارد الخارجية، أو على الأقل، على موارد خارج قطاع الدولة، فهذه الموارد افتراضية، وإذا تحققت، أو تحقق جزء منها، فإنها لن تسير بالاتجاه المطلوب لتسريع نمو الدخل الوطني، وهي في أحسن الأحوال، وخاصة الموارد الخارجية التي تتوضع اليوم بالدرجة الأولى في الأراضي والعقارات، ستخلق فقاعة نمو، وليس نمو حقيقيا، وهي تحمل في كنفها خطر تشويه بنية الاستثمارات لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية التي تعود الرأسمال الربعي تاريخيا لى العمل فيها.

٤) منع المساس بالمنجزات والمكتسبات التي تحققت تاريخيا، وخصوصا الإصلاح الزراعي. إن مايجري اليوم من إعادة تقييم للأراضي المصادرة للإصلاح الزراعي، يمكن أن يخلق وضعاً، المقصود منه بحجة التعويض على الملاكين السابقين، وعدم قدرة الدولة على تحقيق ذلك بسبب المبالغ الخيالية التي يتطلبها الأمر، المقصود هو إعادة هذه الملكيات للإقطاعيين السابقين.

والخلاصة: إنه واضح لنا أن استراتيجية المقاومة بمختلف إحداثياتها، وإن كانت في الظروف الحالية صعبة التحقيق لعوامل ذاتية، إلا أنها ضرورية للأسباب الموضوعية التي أشرنا إليها، وفيما يخص الطرف الذاتي، نعتقد أن قوى الطبقة العاملة الممثلة بنقاباتها وأحزابها السياسية المختلفة،



بالإضافة إلى القوى النظيفة في جهاز الدولة، قد استطاعت التصدي لموجة الخصخصة الأولى تحت شعارات التأجير والاستثمار وإفشالها، وقلنا في حينه إن هذا انتصار هام، ولكن ستعقبه موجة ثانية يجب التصدي لها، وفعلا، طرحت مؤخرا شركات الأسمنت والموائئ لمشاريع للاستثمار، وجرى التصدي لها، وتشير المعطيات الأخيرة إلى تعرقل هذه الموجة، وحتى البدء بإعادة النظر ببعض نتائج الموجة الأولى مثل معمل حديد حماة.

إن كل ذلك يدل أن القوى الكامنة في المجتمع السوري والتي تربط بين القضية الوطنية والقضية الاقتصادية الاجتماعية، هي قوى هامة وقادرة على التحول إلى حامل لاستراتيجية المقاومة، إذا ماأحسن تنظيم نفسها وإدارة الصراع بحكمة وحزم، ونعتقد أن منطق النضال ضد العدو الخارجي المتمثل بقوى العولة المتوحشة، سيفرض نفسه على الصراع الاجتماعي الداخلي بقدر اشتداد المعركة ضد العدو الخارجي ومخططاته. من هنا تصبح قضية النضال ضد ارتفاعات الأسعار المختلفة، وانخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية المتمثل بانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية أمرا أساسيا وحيويا لتنشيط الحركة الجماهيرية ضمن المستوى المنخفض للديمقراطية عن حاجات التطور الاجتماعي السياسي.

الوضع السياسي العام:

ما تزال القضايا السياسية الداخلية الموضوعة على بساط البحث، والتي تتطلب الحل عاجلة، ولا نتقدم بالشكل الذي تفرضه ضرورات التطور العام، وأهم هذه الملفات هي المتعلقة بتنشيط الحركة السياسية من خلال خلق مناخ ديمقراطي عام وهي:

أ- قانون الأحزاب والانتخابات.
ب- طريقة التعامل مع قضية قانون الطوارئ، والمادة الثامنة من الدستور.

ج- نتائج الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة لعام ١٩٦٢ .

لقد أوضحنا مرارا موقفنا من قانون الاحزاب المفترض و أكدنا أن هذا القانون يجب أن يصاغ بشكل يساعد على تدعيم الكيان الوطني المستهدفة وحدته من قبل مخطط الشرق الأوسط الكبير،لذلك أكدنا أن هذا القانون يجب أن لا يسمح بقيام أحزاب على أساس ديني أو طائفي،أما ما يخص بنية الاحزاب التي سيشرعها القانون فيجب أن تكون برامجهما وأنظمتها الداخلية قائمة على أساس وطني شامل يطرح قضايا مجموع الوطن بغض النظر عن طريقة الطرح،ويضمن كذلك عضوية أي مواطن سوري فيها بغض النظر من أية منطقة من البلاد كان،وأشرنا بشكل واضح أن قانون الاحزاب لن يستطيع أن يقدم المطلوب منه إذا لم يرافقه قانون انتخابات جديد يسمح بتنشيط الحركة السياسية و كان رأينا أن القانون الأمثل في ظرفنا السياسي الملموس هو المبني على أساس نسبي بإعتبار البلاد دائرة واحدة،مع اعتماد نسبة حسم منخفضة (أقل من خمسة بالمئة)،وأوضحنا أن قانون الاحزاب شرط ضروري لتنشيط الحياة السياسية ولكنه شرط غير كاف،إذا لم يعتمد نظام انتخابي جديد يلغي الشكل القديم الذي سبب اضرازا كبيرة للحياة السياسية في البلاد .

لقد أكدنا دائما على أهمية رفع حالة الطوارئ و حصرها بالقضايا التي تهم الأمن الوطني فعلا، و طالبنا بحصرها و تحديد فعلها مكانيا و زمانيا حين تتطلب الظروف ذلك و أن لا تستخدم لتقييد الحركة السياسية و خاصة تلك التي سيشرعها قانون الاحزاب.و وافقنا على ما جاء في الوثيقة الوطنية(إعلان البلازا) حول التداول السلمي للسلطة الأمر الذي لا يمكن الحديث عنه عمليا إلا في ظل قوننة الحياة السياسية في البلاد، ظهرت بوضوح الاثار السلبية لاستمرار

نتائج الاحصاء الاستثنائي و ابدينا ارتياحنا للتصريحات الرسمية حول انتهاء اعادة النظر بنتائج، الأمر الذي تأخر كثيرا مع مايجمله من أضرار على قضية الوحدة الوطنيةو نرى أن حل قضية الاحصاء الاستثنائي و تأمين الحقوق الثقافية للمواطنين السوريين من القوميات الصغرى التي هي جزء من النسيج الوطني السوري تاريخيا(كالأكرد مثلا)، سيخلق انفراجا في جزء هام من المجتمع السوري الذي سيحاول اعداء الخارج استخدام التوترات الموجودة فيه ضد مصلحة البلاد و وحدتها الوطنية .

إن بقاء الأوضاع على حالها يثبت استمرارية الثنائية الوهمية: (معارضة نظام) والتي أكدت الأحداث خطورة استمرارها، فها هي بعض القوى التي كانت محسوبة على النظام تعلن انتقالها إلى صفوف المعارضة الخارجية، ليس فقط مكانيا، وإنما بالدرجة الأولى برنامجيا. إن التوزيع غير الصحيح للقوى السياسية على أساس معارضة نظام، يعيق الفرز الاجتماعي السياسي الحقيقي، الأمر الذي لايد منه لتعبئة قوى المجتمع لكل الاحتمالات القادمة.

نعتقد أن تحقيق الملف الديمقراطي على الأرض هو ضرورة وطنية، وإذا كان بعض الخارج يطالب به، فإنه يطالب بشكل ومضمون آخرين لما يسميه ديمقراطية ،هدفها فعلا تفكيك قوى المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية الحقيقية هي مطلب داخلي، يحق للمجتمع الحصول عليه من أجل حماية نفسه من الأخطار الخارجية والفساد الداخلي، ونرى أن تحقيق وتنفيذ المطالب الديمقراطية المعروفة لايتم بانتظار هبة من أحد، أو تنازل من طرف ما، بل إن ذلك سيكون ثمرة لتوازنات اجتماعية وسياسية جديدة، تكون محصلتها تحقيق هذا البرنامج. من هنا نختلف مع بعض القوى السياسية الوطنية التي ترى نفسها عاجزة عن تحقيق مطالبها، فتكسب باتجاه الروح الانتظارية المستندة للاعتماد على التقدير، إن المدخل الحقيقي للإصلاحات الديمقراطية المنشودة هو زيادة دور وفعل الجماهير الشعبية في العمليةالاقتصاديةوالاجتماعية.

لقد أكدنا دائما على أهمية ترابط القضية الوطنية بالقضية الاقتصادية الاجتماعية والقضية الديمقراطية، وقلنا دائما إن هذه القضايا هي وجوه لقضية واحدة، هي قضية الوطن، لا يمكن تسبيق أحد جوانبها على الجوانب الأخرى، وهذا صحيح وأكد من حيث الرؤية المنهجية، ويواجهنا البعض بسؤال: من أين نبدأ في هذه الحال؟ هل يمكن البدء بهذه القضايا مجتمعة؟ ونقول: إن الرؤية وتنقيف الجماهير وتعبئة القوى، يجب أن تتم على هذا الأساس، ولكننا نعي أن الممارسة العملية، هي أغنى من كل المخططات والتوقعات النظرية، فالممارسة متعلقة إلى حد كبير بدرجة نضج الجماهير وروحها الكفاحية، واستعدادها للدفاع عن مصالحها باتجاه الفعل الحقيقي، والحياة هي التي ستقدم الجواب للملوس: من أين نبدأ في تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل المطلوب، وبانتظار ذلك لابد من الدفاع عن مطالب الجماهير الاقتصادية الاجتماعية، الجزئية والشاملة، الأمر الذي يمكن أن يعتبر مدرسة حقيقية لتدريب الجماهير على نيل حقوقها، وبدرجة تقدم هذه العملية، نتيجة العمل المنظم للقوى السياسية الطليعية، بقدر ما سيتوضح من خلال الأجوبة التي ستقدمها الحياة: من أين نبدأ بشكل ملموس على الأرض، ويمكن القول أن هناك سيناريوهات عديدة لهذه العملية، فآية معركة وطنية جدية، إذا فرضت علينا المواجهة، ستقل القضية الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية إلى مستوى جديد غير مسبوق، ومن جانب آخر، فآية معركة اقتصادية، اجتماعية جدية، ستغير موازين القوى جذريا ضد قوى الفساد الكبرى التي تعوق الإصلاح الشامل، مما سيفتح الطريق واسعا أمام النهوض الديمقراطي المطلوب. المهم بالنسبة لنا، أن الاستحقاقات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، يجب أن تتم بمعزل عن الضغوط الخارجية التي لن تتوقف بل ستزداد، والضمانة الحقيقية لمواجهة هذه الضغوط هي الإصلاحات الداخلية الشاملة نفسها، ونعتقد أن إستراتيجية الضغط الخارجي تأخذ بالحسبان أمورا مختلفة من أجل خلق حالة استعصاء، وحتى تخبط، في الداخل إذا لزم الأمر، وعلى ما يظهر فقد أضحت قضية المواجهة في المكان، داخليا على الأقل، هدفا بحد ذاته، لأنها تعوق تحقيق إستراتيجية المقاومة، ونرى أن إستراتيجية الحل المركب ضد سورية في الظروف الحالية، ستأخذ المناحي التالية:

١ . ضغط القوى الليبرالية الجديدة لجر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في الاتجاه الخاطئ والمدمر، أو على الأقل، منع أي تقدم

❖ القوى الكامنة في المجتمع السوري والتي تربط بين القضية الوطنية والقضية الاقتصادية والاجتماعية، هي قوى هامة وقادرة على التحول إلى حامل لاستراتيجية المقاومة.

❖ المدخل الحقيقي للإصلاحات الديمقراطية المنشودة هو زيادة دور وفعل الجماهير الشعبية في العملية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ الضمانة الحقيقية لمواجهة الضغوط الخارجية المعادية هي الإصلاحات الداخلية الشاملة.

❖ القوى الليبرالية الجديدة تضغط لجر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في الاتجاه الخاطئ والمدمر.

❖ إن مالاتريده الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني هو الوحدة الوطنية الحقيقية التي ينتفي فيها كل تصدع على أساس إثني أو ديني أو طائفي أو عشائري.

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر

❖ المفارقة أن الممارسة

الاقتصادية في الواقع

تسير بالاتجاه المعاكس

تماما للخطاب السياسي.

❖ إن قلق الناس حول

الوضع في البلاد، هو

قلق مشروع، فالقرارات

الاقتصاديةوالاجتماعية

تستفز الشارع وتهز

الاستقرار الاجتماعي،

وتضعف مصداقية

الخطاب السياسي.

❖ إن في بنية النظام

ألغاما موقوتة، تعمل

بالتواتر مع الضغوطات

الخارجية لخلق الأرضية

وتوسيعها لبعض

المعارضات المرتبطة

بالخارج.

❖ استهداف الأمن

الاجتماعي والاقتصادي في

ظروفنا، هو جريمة كبرى

تسمح للعدو بالتقدم بأقل

وقت وبأقل الخسائر.

❖ أهم مستلزمات

الصمود في ظروفنا

الحالية هو أنه أصبح من

الضروري الإقلاع الجدي

بحملة مكافحة الفساد .

❖ إن الذين يعملون

على تأخير الإصلاح

الشامل، إنما يعملون

على تأخير تطبيق

إستراتيجية المقاومة من

أجل إبقاء البلاد مكشوفة

أمام المخاطر حينما

تصل إلى لحظة المواجهة

الكبرى.

حقيقي في هذا المجال، من هذه الزاوية نفهم موضوع محاولات خصخصة القطاع العام بأشكاله المختلفة.

٢ . خلق حالة ضغط على الليرة السورية، وخلق ما أمكن من ظروف تؤدي إلى انهيارها في اللحظة المناسبة، مما يمكن أن يهز الاقتصاد والمجتمع، وصولا إلى خلق حالة استياء اجتماعي شديد، يتم الاستفادة منها من بعض القوى المشبوهة.

٣ . استمرار تعطيل الحركة السياسية، وزيادة الهوة إن أمكن، بين الأحزاب والشارع، لكي يبقى هذا الشارع بلا رأس، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في لحظات التوتر القصوى لخلق الفوضى المطلوبة.

٤ . استمرار الضغط الإعلامي والنفسي والدبلوماسي من خلال لجنة التحقيق الدولية لخلق جو يعزل سورية عالميا، ويشل إرادة جهاز الدولة فيها قدر الإمكان، من خلال الاتهامات التي يمكن أن توجه إلى البعض، مما يمكن أن يخلق جوا حسب بعض الحسابات، يتسم بالخوف والانتكفاء وشلل الإرادة.

٥ . استمرار الضغوط لمحاولة قسم النظام من داخله، ونرى أنه يجب عدم الاستخفاف بظاهرة خدام، فتراكم ممارسات الفساد خلال عقود، قد خلق أشباها كثيرين له في جهاز الدولة، وهم مستعدون للتحول والانقلاب على النظام مع المعلمين الجدد حفاظا على مصالحهم التي أصبحت تتمثل بحساباتهم وثرواتهم الفاحشة الموجودة في البنوك الأجنبية.

٦ . استمرار تهديد النظام عسكرياً، وشحن الأجواء حوله بأية حجة كانت (العراق لبنان فلسطين)، وتهيئة الأجواء لضربات نفطية أمنية عسكرية، إذا تطلب الأمر ذلك كعنصر متمم الأشكال الضغط الأخرى.

٧ . زيادة حقن بؤر التوتر المختلفة في البلاد، وهي كثيرة وموجودة في كل محافظة، بهذا الحجم أو ذلك، وتوتيرها على أساس ديني أو قومي أو طائفي حسب ما يتطلب الأمر، وهنا يجب الانتباه الشديد للدور الاستفزازي لتحقيق هذا الهدف من عناصر مديسوسة أو مدربة في الخارج، وفي إسرائيل تحديدا كي تظهر في ساعة الصفر كعنصر أساسي في إصطناع الفوضى.

لانتعقد بتاتا أن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية، لاتريدان الفوضى في سورية خوفاً من آثارها على الكيان الصهيوني، فالفوضى المطلوبة هي فوضى ستستنزف القوى الداخلية، وتستهلکها، وتجعل الكيان الصهيوني في مأمن كما لم يكن خلال كل تاريخه، إن مالاتريده الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني هو الوحدة الوطنية الحقيقية التي ينتفي فيها كل تصدع على أساس إثني أو ديني أو طائفي وعشائري، لأن مثل هذه الوحدة الوطنية تشكل خطرا حقيقيا على المخطط الإمبريالي بشكل عام وإمكان تنفيذه.

لقد قمنا بنشاط هام من أجل توطيد الوحدة الوطنية على أساس قرارات مؤتمرنا في جلساته السابقة، واستطعنا أن نصدر الوثيقة الوطنية، وأن نكوّن لجنة المبادرة للحوار الوطني، رغم الصعوبات التي اكتتفت هذه العملية، هذه اللجنة التي يجب أن تسير نحو تشكيل أوسع جبهة شعبية على الأرض من أجل المواجهة، ونعتقد أن نشاط لجنة الحوار الوطني يجب أن يسير نحو تعميق هذا الحوار بين القوى السياسيةالوطنية المختلفة، والوصول إلى أوسع الجماهير الشعبية،و هو يمكن أن يلعب دورا هاما في تعزيز الوحدة الوطنية، والأن تنتصب أمامنا مهمة تشكيل لجان المحافظات للحوار الوطني، الأمر الذي يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن. إن هذه العملية يجب أن تقضي إلى المؤتمر الوطني المنشود، وتصورنا عن هذا المؤتمر مبني على أساس أنه سيكون ملتقى أساسيا للتتويج الحوار الوطني وإيجاد البوتقة الضرورية لتوحيد القوى الوطنية، على أساس برنامج مواجهة ودفاع عن الوطن وكرامته، وليس برنامج حكم بتاتا، من هنا، فإن كل القوى الوطنية، بغض النظر عن وزنها أو حجمها، إن كانت داخل النظام أو خارجه، يجب أن نسعى بجدية لإفساح المجال لها للمشاركة في هذه العملية.

إن نجاحنا في هذه المهمة سيخلق الآفاق الضرورية لإحباط الهجمة الإمبريالية الصهيونية.

آفاق التطور الاقتصادي واحتمالاته:

يتميز الوضع الداخلي باللامح التالية:

١ . قصور في معدلات النمو.

٢ . نزوب في الموارد الضرورية للتطور اللاحق.

٣ . التدهور المستمر للمستوى المعاشي للجماهير الشعبية، واختلال هيكلي عميق في معادلة الأجور والأرباح.

٤ . استمرار النزيف الاقتصادي عبر الفاقد الذي يسببه النهب الكبير المرافق للفساد .

٥ . المخاطر التي تحيق بوضع الليرة السورية التي مرت بهزات جديدة، لانعتقد أنها عابرة ونهائية.

إن كل ذلك يؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الدخل الوطني، الأمر الذي يتعقد أكثر من خلال ازدياد عدم عدالة التوزيع المرافق مع تركز هائل للرساميل لم يسبق له مثيل، فقد أصبح من الصعب الحصر السريع لعدد المليارديرية الجدد، وهذه ظاهرة خطيرة توضح عمق الاستقطاب الطبقي في البلاد .

إن القضية التي لايعلو عليها شيء، هي قضية تحقيق معدلات نمو عالية، لأنه كما تبين الدراسات، لايمكن الحل الجذري لقضية مستوى المعيشة والبطالة ضمن آجال زمنية معقولة، حتى لو أعيد توزيع الدخل لصالح الأجور، فالحجم الكلي للدخل الوطني اليوم قاصر عن حل هذه المهام، والمشكلة الأساسية تكمن في تحديد الآجال الزمنية لحل هذه المشاكل، فيجب الوصول إلى استنتاج وقرار نهائي حول ذلك، كم سينتظر المجتمع لحل مشكلة البطالة ومستوى المعيشة إذا تقرر السير في هذا الاتجاه؟ خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ خمسين سنة؟

إن الوضوح في هذه القضية ضروري، لأن حلها مرتبط بالتحديات المنتصبة أمام سورية، وخاصة التحديات السياسية، ونعتقد أن مهلة سبع سنوات، هي الحد المعقول الذي يمكن أن يتحملة المجتمع، أقل من ذلك مستحيل عمليا وأكثر من ذلك يحمل مخاطر نتائج سلبية ، وإذا اعتمدنا هذه المهل، آخذين بعين الاعتبار، أنه يجب مضاعفة الدخ الوطني مرة ونصف، أو مرتين، خلال الفترة المطلوبة، يصبح من الضروري تأمين نمو سنوي، لا يقل عن ١٢٪، الأمر الذي يتطلب استثمارات تتجاوز ٣ تريليون ل س (٣الآف مليار ل س)خلال كل الفترة المطلوبة، فهل هذا الأمر ممكن التحقيق؟ نعم بحالة واحدة، إذا تم اجتثاث النهب والفساد المرافق له، الذي يقطع من الدخل الوطني من ٢٠ ٤٠ ٪ منه، فإعادة تحويل هذه الموارد إلى مصادر للنمو إلى جانب المصادر الأصلية كفيل بحل هذه المهمة، وبغير ذلك يبقى الحديث عن الإصلاح، وعن أي نمو حقيقي لحل المشاكل الفعلية للاقتصاد والمجتمع، وهما وقبضا للريح.

قدرت الخطة الخمسية العاشرة مواردها الضرورية ب ١٨٠٠ مليار ل س، تقوم الدولة بتأمين ٨٥٠ مليار ل س منها، وتركت الباقي كموارد افتراضية، وهي بحجم ٦٠٪ من الموارد المقدرة، يمكن أن تأتي من القطاع الخاص الداخلي، أو الخارجي، وبالتالي فقد تحولت الخطة التي اعتمدت رقم نمو ٧٪ في نهايتها إلى خطة افتراضية بالكاد قادرة أن تحقق نصف هدفها الملن في النمو، إذا لم تتوفر المصادر الخارجية، وهي لن تتوفر، وإذا ماتوفرت، فإنها لن توظف في مجالات إنتاجية حقيقية كما يتبين الآن، لأن الأموال الربعية (ربع النفط) ستعمل فقط في مجال الربع، كما تفعل الآن، أي في مجال الأراضي والعقارات التي تمثل السياحة الوجه الأملئ لها في ظروفنا السورية.

إن البحث عن الطريق الأمثل لتأمين الموارد لايفترض أن يكون الأسهل، بل يمكن أن يكون الأصعب، ولكن الأضمن، لذلك نرى أن قضية تأمين موارد النمو اللاحقة، هي قضية اجتماعية وسياسية، وليست اقتصادية تقنية، وهي من الخطورة بمكان بحيث يجب أن لاتترك



للاقتصاديين وحدهم غير القادرين على حساب التبعات السياسية والاجتماعية لهذه الحلول. إن الأمراض التي يعاني منها الاقتصاد السوري حتى اليوم، هي أمراض قابلة للعلاج، ولكن التأخر في حلها يمكن أن يجعلنا نتأخر، بحيث أن تصبح غير قابلة للعلاج بالإصلاحات العادية التدريجية، لذلك فإن التأخر في إطلاق الإصلاح الجذري الشامل في كل المجالات، يمكن أن تكون نتائجه كارثية.

في هذا السياق أقر المؤتمر القطري العاشر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ويصر رئيس مجلس الوزراء مؤخراً أن هذا القرار لارجمة عنه وقد أوضحنا موقفنا في حينه حين قلنا في إحدى افتتاحيات قاسيون(٢٥١) أحسن المصطلحات والشعارات لاتعني شيئا، إذا لم تؤكد الممارسة مصداقيتها. فالاقتصاد السوري كان يوصف خلال عقود في النصوص القانونية وفي الوثائق الرسمية على أنه اشتراكي، بينما كان في الواقع رأسماليا مشوها ومختلفا. إذن فقوة النص أو المفهوم تأتي في الواقع وليس بالعكس، واليوم في إطار الصراع الجاري مع قوى السوق الكبرى التي تريد سوق فوضى تسميها «بالحررة» يأتي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليفتح إمكانية، مجرد إمكانية للقوى المناهضة لأخطار السوق الحرة، كي تمنع حدوث كارثة إذا أحسنت تنظيم قواها وعبأت قوى المجتمع معرفيا وسياسيا في الاتجاه الصحيح.

وبعبارة أدق، إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تعويذة قادرة بلمسة ساحر على إيقاف قوى السوق الكبرى المنفلتة والمتوحشة والمربطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهائي والملموس له، ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤقتا للقوى التنظيفية في جهاز الدولة والمجتمع.

لذلك فإن وضوح صياغة المفاهيم وإيجاد أشكالها التطبيقية على الأرض سيرتدي أهمية كبيرة بالنسبة لمآل الصراع الجاري في البلاد حول آفاق التطور اللاحق.»

ولكن المفارقة أن الممارسة الاقتصادية في الواقع تسير بالاتجاه المعاكس تماما للخطاب السياسي، فهذا الخطاب الذي يعبر عن إرادة مواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية يحظى بتأييد الجماهير ليس في سورية فقط، وإنما في كل أنحاء العالم العربي، وبالنتيجة فإن الحديث الكثير عن الإصلاح، يرافقه تراجع في أهم مؤشرات صحة الإقتصاد السوري، الذي كان يجب أن يصبح عاملا هاما في الصمود لا أن يتحول إلى أداة لإضعاف إرادة المواجهة، لذلك فإن قلق الناس حول الوضع في البلاد، هو قلق مشروع، فالقرارات الاقتصادية والاجتماعية تستفز الشارع وتهز الاستقرار الاجتماعي، وتضعف مصداقية الخطاب السياسي، لذلك يحق لنا أن نظن أن هناك في بنية النظام ألغاما موقوتة، تعمل بالتواتر مع الضغوطات الخارجية لخلق الأرضية وتوسيعها لبعض المعارضات المرتبطة بالخارج، و خاصة تلك التي كانت جزءا من النظام حتى الأمس القريب.

إن استهداف الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظروفنا، هو جريمة كبرى تسمح للعدو بالتقدم بأقل وقت وبأقل الخسائر، وصمود سورية اليوم هو مطلب شعبي داخلي وعربي وعالمي، ولتأمين هذا الصمود، لم يعد هنالك مجال للتأجيل أو التطنيش أو المسايرة، فالمطلوب هو اتخاذ مواقف واضحة وحازمة، وتسير مباشرة باتجاه تأمين مستلزمات الصمود، وأهم مستلزمات الصمود في ظروفنا الحالية هو أنه أصبح من الضروري الإقلاع الجدي بحملة مكافحة الفساد، وأهم

ضمانات نجاح هذه العملية هي:

إعطاء هذه العملية بعدها الشعبي عبر تشجيع كل أشكال العمل الجماهيري الواعي والمنظم في هذا الاتجاه.

إضفاء طابع العلنية على هذه العملية، كي تكون موادها وملفاتها تحت أنظار الجمهور الواسع.

عدم السماح بالتردد بعد إطلاق الحملة، لأن التردد فيها يعني إجهاضها، وهي ستلاقي صعوبات كبيرة حين تنطلق وسيشتد الضغط بأشكال مختلفة لإيقافها، لذلك يصبح موضوع استمرارها شرطا أساسيا لنجاحها .

ويبقى الضمان الأساسي لنجاح هذه الحملة هو التفاف الجماهير حولها، الأمر الذي لايمكن أن يتم دون أن تنعكس هذه الحملة بنتائجها على مستوى معيشة جماهير الشعب.

وإذا كنا نتحدث عن الفساد الكبير والنهب الذي يرافقه، فإن الوقائع تثبت أن دور حديثي النعمة في هذه العملية، ليس أقل أهمية من دور الناهبين الكبار في قطاع الدولة نفسه، بل إن دورهم هو جزء مكمل وأساسي لعملية النهب. وإذا كان البعض يظن عن حسن نية أحيانا، ونتيجة للموجة السائدة في العالم أنه من الضروري أن يصنع رجاله في اقتصاد السوق، كي يسمعوا كلمته، ويدينوا له بالطاعة بعيدا عن قوى السوق الكبرى التقليدية ذات الارتباطات التاريخية والعضوية بالسوق العالمية، فإن التجربة الماضية القصيرة بينت أن هؤلاء الطارئین الجدد يميلون إلى التحليق خارج السرب والانفراد بقراراتهم الاقتصادية والسياسية بقدر سرعة نمو ثرواتهم دون أي رادع وطني أو أخلاقي، كي يثبتوا مرة أخرى أن الرأسمال الكبير لاوطن له، وأنهم قادرون على الارتباط بأصحاب السوق العالمية بأسرع مما اعتقد الكثيرون حفاظا على ثرواتهم الجديدة ومصالحهم الضيقة، وهم بذلك يتحولون شأنهم شأن مراكز الفساد الكبرى إلى نقاط اختراق سهلة للعدو الأمريكي الصهيوني الذي يحشد اليوم كل قواه من أجل إخضاع سورية بالضغوط من الخارج والداخل.

وحين قلنا إن الذي يملك يحكم، وإن الذي لايملك لايحكم، إنما كنا نقصد أن تحويل الملكية إلى هؤلاء ولو جزئيا لن يضمن استمرار استقلال القرار الوطني ولن يعزز شروط المواجهة الوطنية، ولن يدعم الجبهة الداخلية، بل سيضعف الوحدة الوطنية، وسيعمق التفاوت الاجتماعي الذي سيتحول إلى صدع أساسي تهتز له أركان المجتمع، الأمر الذي سيكون فقط في مصلحة من لاينوون الخير لبلادنا، لأنهم حينذاك، وحين يصبحون المالكين الحقيقيين الأساسيين، سيستطيعون إخضاع جهاز الدولة لمشيتهم السياسية والاقتصادية.

وعلى هذه الأرضية يصبح غير مفهوم، بل ومثير للشك أيضا أي كلام حول تأخير الإصلاح بحجة الأخطار الخارجية، فالضغط الخارجي تحديدا يهدف إلى تأخير ومنع أي إصلاح جذي، لأنه بمفاعيله يقوي ويدعم ويحصن الوضع الداخلي، مما يقطع الطريق على المخططات الأمريكية الصهيونية، وعلى مراكز اختراقها الداخلية المتمثلة بالدرجة الأولى بمراكز الفساد الكبرى.

إن سرعة تطبيق الإصلاح المنشود والذي يليي مصالح المجتمع والوطن، تحددها ضرورات الوضع، وليس الإمكانية كما يحلو للبعض أن يصور لنا الأمر، فانتظار نضج الإمكانيات بشكلها المثالي هو أمر خيالي لامكان له في الحياة الواقعية والإمكانات نفسها تتضج بقدر ما نغذ السير على طريق الإصلاح الشامل الضروري.

إن الذين يعملون على تأخير الإصلاح الشامل، إنما يعملون على تأخير تطبيق إستراتيجية المقاومة من أجل إبقاء البلاد مكشوفة أمام المخاطر حينما تصل إلى لحظة المواجهة الكبرى، وهذا بحد ذاته هو أقصر الطرق نحو الانهيار الشامل لبنية الدولة والمجتمع، وهو مايريده أصحاب مخطط الشرق الأوسط الكبير.

إن الإصلاح إذا سار في طريقه الصحيح معبرا عن مصالح المجتمع سيدج كوادره وقادته القادرين على تحمل عبء هذه المهمة، إذ ستفز الجماهير من بين صفوفها أولئك الذين يستطيعون القيام بذلك، ومفردات هذه العملية بسيطة إذا أردنا البدء فيها وهي:

ضرب مراكز الفساد .

تحسين الأوضاع المعيشية للشغيلة بسواعدهم وأدمغتهم.

تأمين النمو الاقتصادي المطلوب بالاعتماد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الوطنية.

تأمين قانوني أحزاب وانتخابات يضمنان استمرار كيان الدولة الوطنية ويعكسان مستوى الديمقراطية المنشودة كما يضمنان تنفيذ

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

تقرير هيئة رئاسة المؤتمر

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تؤمن الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه خلال فترة زمنية سريعة وقياسية.

وفي هذا السياق لابد من الاهتمام بالقضية الزراعية التي تؤمن جزءا هاما من الدخل الوطني ولعبت دورا أساسيا في تأمين الأمن الغذائي في الفترة الماضية ،و يشير منحي التطور في هذا المجال الى ازدياد احتمال التراجع من حيث الإنتاجية و من حيث مستوى معيشة جماهير الشغيلة في هذا المجال من عمال زراعيين و فلاحين فقراء و متوسطين ، وتكمن عوامل التدهور في ازدياد المنافسة في ظل سياسة فتح الأسواق أمام الخارج و في ظل ازدياد تحكم الوسطاء في أسعار مستلزمات الإنتاج مما يرفع سعر المنتج لصالح ناهبي الاقتصاد الوطني، وفي تدهور احتمالات المنافسة في الأسواق الخارجية مما يضع النتجين المحليين في وضع غير متكافئ مع السوق الدولية..إن الاستقرار النسبي معاشيا واجتماعيا الذي عاشه الريف السوري يشارف على الانتهاء و تمتد عملية النهب المنظم لتطاله اسوة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني مما سيدمجه بشكل أوسع في الصراع الجاري ضد السياسات الليبرالية الجديدة التي تحاول بعض الاوساط أن تمررها و الخلاصة إن جوهر الحل يكمن في استمرار دعم الدولة للمنتج الزراعي أو عدمه .إن الدول المتقدمة التي تسير باتجاه اقتصاد السوق الحر تدعم منتجيها الزراعيين و التخلي عن هذا الأمر في ظروفنا سيوجه ضربة قاسمة للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي..لذلك فإن استمرار دعم المنتج الزراعي و توسيع الاهتمام بالبنية التحتية الزراعية (الأرض) هي شروط ضرورية لتأمين التطور الاقتصادي و الاجتماعي المتوازن في الظروف الدقيقة التي تمر بها بلادنا .
إن الوضع الاقتصادي الداخلي بحاجة بشكل عام إلى حلول إسعافية لضمان تحصين البلاد وتأمين استراتيجية المقاومة، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

٤ - بين تطوير الرؤية وتعميق الممارسة:

إن الرؤية هي التعبير الملموس لموقف الشيوعيين الفكري في الطرف السياسي الملموس، أي أن الرؤية هي الرابط بين المنطلقات الفكرية التي تبقى ثابتة نسبيا وبين الواقع الملموس الذي يتغير بشكل دائم، فبدون رؤية واضحة لايمكن ربط الفكر بالواقع.

وإذا كان تسارع العمليات التي جرت في أوائل هذا القرن بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفييتي قد انعكس في شيء، فقد انعكس في ضرورة تكوين رؤية تجذر وتجدد موقفنا الفكري ولاتنسفه كما يحدث مع البعض نتيجة التسارع العاصف للأحداث.

لقد أوضحنا في تقرير هيئة الرئاسة السابق أن تكون الرؤية بحد ذاته ليس هدفا، وإنما يجب أن تقضي إلى خطاب يتفاعل مع الجماهير أخذا بعين الاعتبار مستوى وطريقة الوعي الاجتماعي، وهذا الخطاب بدوره إذا كان ناجحا سيؤدي إلى خلق الأساس الصحيح للممارسة الفعالة على الأرض، من هنا رأينا الطريق التي يجب أن نجتازها لردم الهوة بيننا وبين الشارع، لذلك في البدء كانت الرؤية، فكيف تكون بالتدرج خلال الأعوام القليلة الماضية منذ توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين في ٢٠٠٣/٣/١٥ حتى الاجتماع الوطني الخامس في تاريخ(٣ حزيران ٢٠٠٣)، وكذلك مانتج عن جلستي مؤتمرنا الاستثنائي من موضوعات وأفكار، كل هذه المواضيع يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ . الإمبريالية وخاصة الأمريكية تمر بأزمة مستعصية، ولأجل لديها إلا الحل العسكري الشامل، وهذا دليل على انسداد الأفق التاريخي أمامها، وهي محكومة بتوسيع رقعة الحرب والهيمنة.

٢ . بالمقابل، هناك أفق جديد يفتح أمام الحركة الثورية العالمية التي كانت بحالة تراجع حتى الآن، وهذا يسمح بالاستنتاج أن المبادرة تنبقل إليها، وأن أفقها التاريخي الذي كان مسدودا مؤقتا في النصف الثاني من القرن العشرين قد انفتح، وبدأت عملية مد جديدة لها، وهذا لايمكن أن يتحقق دون المقاومة الشاملة فكريا وسياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا.

٣ . انهيار النظام الرسمي الدولي والنظام الرسمي العربي، وبداية صعود الشارع في كل مكان.

٤ . هناك هوة بين الحركة السياسية المأزومة والشارع الذي يسبقها.

٥ . خيارات الشعوب ليست متطابقة بالضرورة مع خيارات الأنظمة، بل هي يمكن، بل ويجب أن



تتناقض معها في أكثر الأحوال. في مقابل شعار (السلام خيار استراتيجي) طرحنا شعار (المقاومة الشاملة) لأن السلام المقصود في ظل التوازن الحالي لن يكون إلا عدوانا بطرق أخرى جديدة. ٦ . طورنا مفهوم الوحدة الوطنية، وطرحنا عدم إمكانية المصالحة بين الجماهير وقوى السوق والسوء، وأكدنا على ضرورة عدم الخلط بين أمن الوطن وأمن الذين يهبون الدولة والشعب.

٧ . أكدنا أن الليبرالية الجديدة اقتصاديا، لاتحمل إلى بلداننا إلا المزيد من تقييد الحريات السياسية، والديمقراطية عدو لها. ٨ . حذرنا من أن مراكز الفساد الكبرى هي نقاط الاختراق الأساسية للعدو الخارجي.

٩ . أكدنا أنه في ظروف سورية سيستخدم حل مركب لضربها وضرب سيادتها الوطنية.

١٠ . ربطنا الوطني العام والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وقلنا إنها وجوه لموضوع واحد هو موضوع (كرامة الوطن والمواطن).

١١ . أوضحنا أنه دون القضاء على الفساد الكبير، لايمكن حل أية قضية من القضايا المنتصبة أمام البلاد في أي مجال من المجالات: وطني أم اقتصادي اجتماعي أم ديمقراطي.

١٢ . أثبتنا أنه لم يعد هناك مكان للنمو ولا للتنمية في ظل النهب الكبير والفساد وفي شكل إدارة الدولة الحالي.

١٣ . طرحنا ضرورة صياغة دور جديد للدولة يقف على نقضين من موقفين: الأول الذي لايريد التغيير والثاني الذي يريد نسف دور الدولة من حيث المبدأ.

١٤ . أوضحنا أن المدخل للحريات السياسية وإشاعة الديمقراطية لايمكن أن يمر إلا عبر النضال الاقتصادي الاجتماعي على أرضية النضال الوطني العام ضد المخططات الإمبريالية الأمريكية، وأكدنا دائما أن المهم تغيير السياسات وليس تغيير الحكومات، وبينا أن هناك مايكفي من القوى في المجتمع إذا نظمت صفوفها ستستطيع التصدي لخطر الليبرالية الجديدة.

١٥ . لذلك أكدنا أن المعركة الجارية حول الاقتصاد الوطني، هي إحدى خطوط المواجهة الرئيسية للنضال ضد مخطط الشرق الأوسط الكبير.

١٦ . أكدنا أن الاستقواء بالداخل هو الحل الوحيد لمواجهة الخارج، وأوضحنا أن الذين يستقون بالخارج يعبرون عن عجزهم، وليس فقط عن خيانتهم.

١٧ . حذرنا دائما من خطورة وحتمية العدوان القادم، وطالبنا بإطلاق الحوار الوطني لتوطيد الوحدة الوطنية.

١٨ . تحدثنا عن الخلل الوظيفي في الحركة السياسية، وشخصنا، وطرحنا الحلول لمعالجته.

١٩ . شخصنا أمراض العمل الجبهوي الثلاثة، وقلنا إن الجبهة ليست سقفا للوحدة الوطنية.

٢٠ . استنتجنا أن وحدة الشيوعيين السوريين أمر ضروري وحتمي، وهي أمر قادم بفعل إرادتنا، وهي تعني إعادة تكوين الحركة الشيعوية في البلاد، ورفضنا التوجه نحو تشكيل فصيل آخر في الساحة.

هذا جزء أساسي من رؤيتنا، ولكن ماكان لهذه الرؤية أن تلعب دورها لولا تطور الخطاب الذي لن نتوقف عنده كثيرا، لأنه ينعكس في صحافتنا ووثائقنا وبياناتنا، ولكن سنتوقف عند الممارسة وأدواتها.

لقد كونا وبيننا خلال الفترة الماضية الإدوات الرئيسية لممارستنا، ورغم أننا قطعنا شوطا هاما في هذا المجال، إلا أن نقطة الضعف الأساسية في مجمل عملنا تكمن هنا، وهذا الأمر يتطلب البحث والمعالجة، وإذا لم يحل بشكل صحيح فإن الرؤية التي بذلنا جهدا كبيرا من أجل تطويرها



خلال السنوات الماضية ستبقى في إطار الرؤية ولن تتحول إلى فعل.

إن تحويل رؤيتنا إلى فعل مرهون بتفعيل أدواتنا، فما هي هذه الأدوات باختصار؟

- التنظيم الحزبي.
- اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.
- الحوار الوطني.
- مكافحة الفساد.
- النشاطات على الأرض من اعتصامات ومظاهرات وتوزيع بيانات.
- شبكة توزيع قاسيون.
- التثقيف الحزبي والمدارس الحزبية.
- العمل في النقابات.
- رفع الوزن النسبي للشباب والنساء في قيادة العمل الحزبي والسياسي.
- إصدار مجلة فكرية/ نظرية، وإنشاء مركز دراسات فكرية نظرية.

من كل ذلك يتبين أن أمامنا مهام كبيرة ومعقدة، وهذا طبيعي، فالوضع لايمكن معالجته بحلول بسيطة، لأنه وضع معقد ومتعدد الإحداثيات، لذلك لكي تكون الحلول ناجعة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تعقد الوضع الذاتي. لقد تعودنا وبسبب طبيعة تطور الوضع سابقا أن تكون حلولنا بسيطة وغير مركبة، أما الوضع اليوم فيتطلب غير ذلك، وهذا يمكن اعتباره أحد الاستنتاجات الهامة في الرؤية نفسها . لقد أجزنا الكثير وأمامنا الأكثر، وعلى الحلول الصحيحة التي نستخرجها من الواقع سيتوقف إلى حد كبير مصير حركتنا حاضرها ومستقبلها.

يمكن تلخيص مهامنا في المجالات المختلفة بالشكل التالي:

١ الحزب:

نسير باتجاه الانتهاء من كل الظواهر التي تمنع التنظيم الحزبي من أن يتكوّن بشكله اللبيني، ونعتقد أن البطاقة الحزبية وطريقة التعامل معها وآلية تسديد الاشتراكات الحزبية ستلعب دورا حاسما في ذلك، ولم ترتح لهذا الموضوع تلك الأوساط الحزبية التي تريد إبقاء التنظيم مارتوفيا من حيث الشكل، وجرت مقاومة أحيانا لموضوع البطاقة الحزبية التي كان هدفها رسم وقونة حدود التنظيم، وماتزال آثار خفيفة لهذه المقاومة موجودة هنا أو هناك. إن نجاح هدف إطلاق البطاقة الحزبية والمالية مرهون باستمرارية هذه العملية والالتزام بقواعدها دون تردد، وعليها سيتوقف الكثير في البناء الحزبي.

كما أن التوسع بين الشباب كمهمة حزبية لم يجر التعامل معه بجدية أحيانا، واعتبر في أحيان أخرى مهمة موسمية عابرة، والأكد أننا سنستمر لفترة طويلة قائمة بالتركيز والتضبيب والتطلب في هذا المجال. إن الحديث عن الشباب والعمل بينهم يعني البحث عن المستقبل، ومن لايعي ذلك لايعي معنى إمكانية انقراض أية حركة سياسية، حتى وإن أعلنت عن نفسها أنها شيوعية.

نعتقد أن التثقيف الحزبي المركزي وفي المحافظات يجب أن يصبح منذ الآن وبقرار ملزم لجميع الهيئات والكوادر أمرا دائما ومستمر يكاد يصل لأهميته إلى شروط العضوية، ولم يعد ممكنا البقاء على حالة العفوية في هذا المجال. المطلوب من هيئة الرئاسة القادمة تأمين كل مستلزمات نجاح هذه العملية التي عليها سيتوقف الكثير في عملية نجاح إعادة تكوين الحركة الشيعوية.

٢ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين:

بعد مؤتمرنا هذا سنتجه بكل قوانا لإنجاح الاجتماع الوطني السادس من خلال عملية الانتخابات التي ستسبقه. لقد أكدت عمليات

التحضير للاجتماع الوطني الخامس ضرورة وأهمية هذه العملية، علينا الآن بذل جهود مضاعفة في هذا الاتجاه. إن اللجنة الوطنية الجديدة التي ستبثق عن الاجتماع القادم، يجب أن تكون نوعيا خطوة إلى الأمام باتجاه تكوين ذلك التيار الشيعوي الذي سيفرض وحدة الشيوعيين السوريين، ونعتقد أن هذه المهمة الاستراتيجية يزداد توفر عناصرها الموضوعية والذاتية، فالوضع السياسي العام يسير بشكل متسارع نحو احتداد المعركة الوطنية والطبقية، والقيادات المتنفذة في الفصائل الشيعوية لم تغير شيئا في سلوكها السياسي والحزبي وكأنها تعيش خارج الواقع، وإذا اعتبرنا أنها مصابة بحالة موت سريري، فهي تصر على نقل هذه الحالة إلى تنظيماها نفسها مع ما يحمله ذلك من خطر وأضرار على الحركة الوطنية عموما والشيعوية خصوصا .

وإذا أضفنا إلى كل هذا النمو المتسارع لرغبة الشيوعيين في الوحدة يتضح لنا أن وحدة الشيوعيين السوريين أمر لم يعد وراء الأكمة، وهو إن كان مهمة استراتيجية، إلا أنه ليس مهمة بعيدة المدى، فأي وضع جديد يسمح لنا ببداية استعادة الدور الوظيفي، يعني بدء الانتصار النهائي لوحدة الشيوعيين السوريين.

مع احتمال إقرار قانون الأحزاب هذا العام لابد لنا من التفكير في كيفية تعامل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مع هذا الموضوع، وهو أمر يجب أن يطرح وأن يناقش بشكل معمق للوصول إلى النتائج.

٣ الحوار الوطني ومكافحة الفساد:

تعرفون أهمية الوثيقة الوطنية وأهمية لجنة المبادرة التي تكونت على أساسها، ونحن اليوم أمام أمرين مطلوب تنفيذهما فورا خلال الأسابيع والأشهر القليلة القادمة:

١ تشكيل لجان في المحافظات.

٢ بدء حملة ندوات جماهيرية شعبية واسعة الطيف حول الوثيقة وطرق تطبيقها، ومن المؤكد أن لمنظمتاا دور في هذه العملية من ناحية التنظيم والتبعية وصولا إلى استمرارها وتواصلها، إن عمل لجنة الحوار لايسير بالسرعة التي نريدها، العوائق نسعى للتغلب عليها، وهي ذات طابع له علاقة بالثباينات بتقدير الوضع، أكثر ممّا له علاقة بالجوهر، وقد وصلت اللجنة مؤخرّا وبالإجماع إلى قناعة حول ضرورة تسريع عملها وعدم انتظار موافقة أحد على نشاطها . نعتقد أن الأساس التي تكونت عليه اللجنة كاف وقابل للتطوير، وهي قد اتخذت قرارات ملموسة مؤخرّا لتوسيع دائرة الحوار، وبأشرت في ذلك، ونأمل أن تظهر بعض النتائج الإيجابية قريبا .

بالإضافة إلى ذلك وحسب كل المعطيات، يتم تذليل كل الإعاقات القانونية أمام عمل الجمعية الشعبية لمكافحة الفساد، مما سيطقل إمكاناتها بشكل واسع قريبا، والمطلوب من رفاقنا ومنظمتاا دعم عمل هذه الجمعية بكل الأشكال، وهي يمكن أن تتحول إلى إطار وطني لتجميع القوى الحية في المجتمع وتسيق جهودها في مكافحة النهب والفساد عبر إطلاق أكبر حركة مجتمعية ممكنة.

أيها الرفيقات، أيها الرفاق،

يتوقف الكثير على استمرارنا في العمل على الأرض، من خلال العودة إلى الجماهير، مستخدمين كافة أشكال النشاط والتي وصلناها خلال الفترة الماضية من اعتصامات وتوزيع بيانات وتوقيع عرائض ومظاهرات الخ...

إن المنظمات التي سارت قدما في هذا المجال تحقق نجاحات حزبية وسياسية هامة أكثر بكثير من تلك المنظمات التي تأخرت أو التي لم تقنع بعد في هذه العملية، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن صحيفة قاسيون كحامل لخط الحزب تلعب دورا هاما في تطور حركتنا مما يتطلب إيلاء حملة الاشتراكات وشبكة توزيعها أهمية قصوى

ولاشك أن استمرار عملنا في النقابات العمالية والمهنية وتطوير عملنا بين الشباب والنساء هي عوامل مهمة في تحديد مساحة تأثيرنا المقبلة

إلى الأمام أيها الرفاق...

نحو حزب الشيوعيين السوريين الواحد الموحد.

نحو حزب لا يكتفي برصيده بل يضيف صفحات مضيئة جديدة.

نحو حزب يعيد الطهارة إلى لقب

الشيوعي.

نحو حزب يسير في طليعة النضال

الوطني والطبقي.

❖ يجب تأمين قانوني أحزاب وانتخابات

يضمنان استمرار

كيان الدولة الوطنية

ويعكسان مستوى

الديمقراطية المنشودة.

❖ نحن نسير باتجاه

الانتهاء من كل الظواهر

التي تمنع التنظيم

الحزبي من أن يتكوّن

بشكله اللبيني.

❖ إن الحديث عن

الشباب والعمل بينهم

يعني البحث عن

المستقبل، ومن لا يعي

ذلك لا يعي معنى

إمكانية انقراض أية

حركة سياسية، حتى

وإن أعلنت عن نفسها أنها

شيوعية.

❖ الوضع السياسي

العام يسير بشكل

متسارع نحو احتداد

المعركة الوطنية

والطبقية.

❖ وحدة الشيوعيين

السوريين أمر لم يعد

وراء الأكمة، وهو إن كان

مهمة استراتيجية، إلا

أنه ليس مهمة بعيدة

المدى.

❖ يتم

تذليل كل الإعاقات

القانونية أمام عمل

الجمعية الشعبية

لمكافحة الفساد، مما

سيطلق إمكانياتها بشكل

واسع قريبا.

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

وثيقة المهام البرنامجية التي أقرها المؤتمر

يحدد الشيوعيون السوريون مهامهم البرنامجية من خلال رؤيتهم الطبقيّة المعبرة عن طبيعتهم التي تمثل مصالح الطبقة العاملة وسائر الشغيلة بسواعدهم وأدمغتهم، وهم خلال ذلك يعتبرون الماركسية اللينينية مرجعيتهم الفكرية بعيدا عن روح الجمود أو العدمية، ويبقى هدفهم الاستراتيجي بناء الاشتراكية.

● تتحدد المهام البرنامجية الأساسية من خلال تحديد طبيعة المرحلة الراهنة التي تندمج فيها بشكل واضح المهام الوطنية والاقتصادية . الاجتماعيةوالديمقراطية.

إن الميزة الأساسية لمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة هي ما تتبأ به لينين من اندماج المهام الوطنية بالمهام الاجتماعية الأمر الذي أصبح شاملا وكاملا اليوم ونتيجة لذلك يصبح التناقض الأساسي بين الرأسمالية من جهة والتي تعبر عنها قوى العولة المتوحشة في المراكز الإمبريالية والتي يعتبر الرأسمال المالي العالمي طليعتها اليوم وحلفائها المحليين وفي مقدمتهم البرجوازية الطفيلية وقوى الفساد الكبرى في الدولة والمجتمع، وبين كل القوى الاجتماعية من جهة أخرى، المتضررة منها ومن مخططاتها وطنيا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا.

● فالعولة المتوحشة التي تقودها الإمبريالية الأمريكية بمخططاتها الرامية لتصفية الاستقلال الوطني ونشر الليبرالية الجديدة في اقتصادات البلدان التي كانت قد تحررت من الاستعمار القديم، إنما تجعل النضال ضدها أي ضد الرأسمالية المعاصرة، له وجهان مترابطان: وجه وطني عام ووجه اقتصادي . اجتماعي وديمقراطي.

● إن الهدف الرئيسي للإمبريالية الأمريكية في منطقتنا قد أعلن: وهو تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يعنيه من إعادة نظر في البنية الجغرافية- السياسية للمنطقة وإثارة الصراعات القومية والدينية والطائفية ودفعها إلى الواجهة خدمة لهذا الهدف الذي تحتفي وراءه المصالح المادية الطبقيّة الضيقة للإمبريالية الأمريكية بما يعنيه ذلك من سيطرة على منابع النفط في المنطقة التي تشكل القسم الأعظم من الاحتياطات العالمية، ويجري ذلك في ظل انهيار النظام الدولي الرسمي وكذلك العربي الرسمي. ●وعلى أساس ذلك يصبح هدف الشيوعيين

السوريين هو إحباط المخطط الإمبريالي الأمريكي المتوافق مع مصالح الصهيونية العالمية وصنيعتها إسرائيل والذي تتناغم معه بهذا القدر أو ذاك الأوساط الإمبريالية الأخرى.

إن إحباط هذا المخطط يتطلب تعاون وتحالف جميع مكونات حركات التحرر الوطني في المنطقة المستهدفة بالتفتيت، ومعيار الانتماء لهذه الحركات في يومنا هذا هو الموقف النضالي الحقيقي المعادي لسياسات الإمبريالية الأمريكية وحلفائها المختلفين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا، وعلى هذا الأساس تبقى مهمة تحرير الأراضي العربية المحتلة، وبخاصة الجولان السوري المحتل على رأس أولويات الشيوعيين السوريين، وذلك عبر خيار المقاومة الشعبية على قاعدة أنه إذا كانت للأنظمة ضروراتها، فإن للشعوب خياراتها المفتوحة.

وهذا الموقف النضالي الحقيقي يجب أن يستند لمفهوم المقاومة الشاملة الذي يعتبر رفع السلاح فيه بوجه الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية هو جزء فقط لا غير من ثقافة المقاومة التي أصبحت ممارستها أحيانا على الجبهات غير العسكرية أصعب وأعقد بكثير من الجبهة العسكرية نفسها .

● إن حركات التحرر الأساسية في منطقتنا المستهدفة بمخطط الشرق الأوسط الكبير هي حركات التحرر الوطني العربية والإيرانية والكردية والتركية والوضع القائم يتطلب من كل هؤلاء صياغة مشروع مواجهة متقدم وبديل يؤمن إفشال المخطط الأمريكي . الصهيوني التفتيتي، كما يؤمن حوار وتضامن وتعاون واتحاد شعوب المنطقة في هذا الشرق العظيم، مما يتطلب أن تجري صياغة متطورة لمفهوم الدولة الوطنية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجارية، بشكل يحافظ على سيادة ووحدة الشعوب المعنية في مواجهة المخططات الخارجية والداخلية التي تستهدفها.

● إن المقاومة الناجحة للمشروع الإمبريالي الأمريكي . الصهيوني على المستوى الداخلي تتطلب جملة من الشروط التي لابد من توفرها لتأمين الحد الأدنى المطلوب من متطلبات الصمود الذي لابد أن يعتمد بالدرجة الأولى على الجماهير الشعبية الواسعة صاحبة المصلحة الحقيقية في الحفاظ على سيادة الوطن ووحدته.

إن النضال لتحقيق هذه الشروط هو مهمة برنامجية أمام الشيوعيين السوريين وهي:

١ - تعزيز وتعميق الوحدة الوطنية والوصول بها إلى وضع تصبح فيه لا رجعة عنها .

٢ - إطلاق الحريات السياسية وإشاعة

الديمقراطية بما يؤمن تحقيق أوسع وحدة وطنية.

٣ - ضرب مواقع الفساد الكبرى وآلياته وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل ينعكس على الأجور إيجابيا لكي تتناسب مع ضرورات المعيشة.

● إن تحقيق هذه الشروط سيفتح المجال للسير إلى الأمام باتجاه صياغة دور جديد للدولة تنموي عقلاني منفتح على المجتمع بعيدا عن الدور القديم الوصائي المتخلف عن حاجات الواقع ودون الوقوع في مطب الليبرالية الجديدة التي تنادي بدولة لا دور لها .

إن الملامح العامة للدور الجديد للدولة ترسم عبر تحقيق الأهداف التالية:

❖ تحقيق نسب نمو عالية تؤمن دوراً اقتصاديا فعالا لسوريا في محيطها وتضع الأسس الحقيقية لحل مستمر لمشكلة مستوى المعيشة والبطالة.

❖ تحقيق مستوى عال من العدالة الاجتماعية الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه في ظروفنا إلا باجتثاث الفساد الكبير من جذوره مما سيخلق الظرف المناسب لإزالة الفساد كظاهرة بشكل عام.

❖ رقابة عالية من المجتمع على جهاز الدولة، ومشاركة فعالة له في صياغة قراراته الإستراتيجية التي تؤثر على التطور العام.

● كما أن تحقيق هذه الشروط يفتح الإمكانية لإزالة الهوة بين الحركة السياسية القائمة حاليا وبين المجتمع. هذه الهوة التي تمنع مكونات الحركة السياسية من قوى وأحزاب مختلفة من لعبدورها الوظيفي.

لقد تردى وضع الحركة السياسية وأحزابها

خلال العقود الماضية بسبب ابتعادها فعليا عن تحقيق أو على الأقل التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية التي من المفروض أن تمثلها لأسباب موضوعية مرتبطة بالظرف الديمقراطي العام الذي تخلف عن حاجات الواقع كثيرا، ولأسباب ذاتية مرتبطة بها . إن استعادة الحركة السياسيّة لدورها هو الأمر الذي يجب أن تعمل عليه جديا عبر إعادة النظر ببرامجها وخطابها وممارستها .

● إن استعادة الشيوعيين السوريين لدورهم الوظيفي التاريخي هي مهمة كبرى أمامهم وهي تعني ضرورة استعادة دورهم الفكري - المعرفي، والسياسي - العملي، والتنظيمي - الجماهيري، والطريق الأساسية لتحقيق ذلك هي عبر العودة إلى الجماهير وتحقيق وحدة الشيوعيين السوريين، والتوجه الاستراتيجي نحو جماهير الشباب والنساء.

● إن العودة إلى الجماهير تعني بالنسبة إلى الشيوعيين السوريين التطوير والصقل المستمر لرؤيتهم وخطابهم وممارستهم. فالرؤية الشاملة تسمح بتحديد المصالح الآتية والبعيدة المدى للطبقة العاملة وسائر الشغيلة بسواعدهم وأدمغتهم وعلى كافة المستويات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية. كما تسمح بتحديد اتجاه تطور هذه المصالح ومصالح الفئات الأخرى لاستشفاف التناقضات ومنحى الصراعات ومآلها وكيفية خوضها والتحكم بها .

وبما أن الخطاب هو الحامل الرئيسي للرؤية، فعلى صوابه ودقته يتوقف الكثير في نجاح عملية العودة إلى الجماهير، إن الصلة الحية بالجماهير والإعلام هي الحوامل الأساسية للخطاب والاعتناء بها هي مهمة كبرى.

تقرير لجنة «وثيقة المهام البرنامجية»

ماتحقق في مسيرة الشيوعيين الماضية.

١٨ . الوثيقة نمط متميز حيث اعتمدت تحديد المهام المباشرة الأقصى والأدنى دون الفرق بالتفاصيل التي ليست من شأن الوثائق البرنامجية.

١٩ . سهولة التداول والحفظ وبالتالي تساهم في تركيز النشاط والمهام العملية والنظرية.

٢٠ . فيها قدر هام من التنوع في صياغة المهام وتحديد السبل النظرية والعملية لتنفيذها .

٢١ . توفر قدر كبير من أسس المحاسبة الحزبية.

٢٢ . تخلو الوثيقة من مهام تحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني.

٢٣ . تدقيق الدستور بما يتوافق مع مؤتمر حزب البعث. محاربة الطائفية.

الإضافات:

١ . إضافة مهام تحرير الأرض العربية المحتلة وبخاصة الجولان السوري المحتل، عبر خيار المقاومة الشعبية على قاعدة للأنظمة ضروراتها وللشعوب خياراتها .

التوجه الاستراتيجي نحو جماهير الشباب والنساء وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم.

الصفحة الأولى: في الفقرة الخامسة إضافة بعد حلفائها المختل. . . (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا).

■ ■

الرؤية الخاصة والشاملة في قراءة الراهن، العالمي والإقليمي والمحلي وتطوره اللاحق.

١٠ . من حيث البنية والمنهج تنطلق الوثيقة في التحليل من العام إلى الخاص وهذا هو ممكن قوة الوثيقة.

١١ . تحدد الوثيقة التناقض الأساسي بين قوى الرأسمالية كافة وبين القوى المتضررة منها ومن مخططاتها وطنيا وإقتصاديا . اجتماعيا وديمقراطيا .

١٢ . هناك اجتهاد جريء حول مفهوم الدولة الوطنية ودورها ليس بين حدين أما (الدولة الأمنية)أو(الدولة الوهمية أي اللادولة)التي تصل بنهاية المطاف إلى الدولة الأمنية.

١٣ . وحدة الشيوعيين لاتراها الوثيقة دمجاً للفصائل بل عملية متعلقة بالظرف الموضوعي ومدى قدرة الشيوعيين على استعادة دورهم الوظيفي في المجتمع وإلغاء الفصائلية.

١٤ . الوثيقة لاتقطع مع الماضي والتراث الغني للشيوعيين وبنفس الوقت ليست تكرارا ممجوجا .

١٥ . آليات عمل جديدة ليس على ماهو كائن بل على أساس مايجب أن يكون.

١٦ . يضع مشروع الوثيقة كل القوى في النظام والمعارضة أمام الاستحقاقات الوطنية.

١٧ . على الشيوعيين العمل على الأرض أولا لاستعادة دورهم الذي غاب طويلا باستثناء الاجتماعات وبيانات الاستكار دون نسيان

مؤتمر الشيوعيين الحادي عشر - 28/نيسان/2006

«قاسيون معكم».. كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار!



❖ **وسطي العمر في حزبنا**
منخفض نسبياً، لأن الجزء
الأساسي والهام من تنظيمنا
هو من الشباب.

❖ **مؤتمرنا هو مؤتمر عمل**
وليس مؤتمر ضجة وإعلان،
مؤتمرنا هو مؤتمر تفكير
وإنجاز وليس مؤتمر شكليات
وتخريج حقوقي لقرارات
مسبقة.

❖ **الإمبريالية الأمريكية**
كانت محكومة بالحرب، وهي
اليوم محكومة بتوسع رقعة
الهيمنة والحرب، وهي غداً
محكومة بالفشل الذريع
الذي سيتبعه انهيار شامل.

❖ **التجربة أثبتت أنه في**
الحروب غير المتوازنة وغير
المتكافئة، النصر سيكون
للطرف الأضعف تكنولوجياً،
إذا امتلك الإرادة السياسية
للمواجهة.

❖ **رغم همجية وعنجهية**
السلوك الإمبريالي
الأمريكي، إلا أن ميزان
القوى، بدأ بالتغير لغير
صالحها.

❖ **مع تفاقم أزمة**
الإمبريالية العالمية وتساعد
نضال قطب الشعوب، كرد
فعل على سياساتها، لامناص
من تغيير جذري في ميزان
القوى.

❖ **تكفي اليوم هزيمة**
عسكرية واحدة جدية
للإمبريالية الأمريكية كي
تبرز على السطح بسرعة كل
تداعيات الانهيار المتوقع.

بعد الانتهاء من عملية تقديم التقارير
الأساسية أُلقيت كلمة نوعية باسم أسرة تحرير
صحيفة قاسيون جاء فيها:
أيتها الرفيقات . . . أيها الرفاق؛
نحييكم باسم هيئة تحرير صحيفتكم
«قاسيون»، ونتمنى لأعمال مؤتمرنا كل النجاح.

..
لابد لنا بداية ونحن نقدم تقريرنا عن واقع صحيفة قاسيون ونشاطها خلال الفترة الماضية، أن نتذكر بكل إجلال ومحبة فقيدين عزيزين شكل غيابهما خسارة كبيرة للصحافة الشيوعية، وهما الرفيقان الراحلان: عادل الملا (أبو محمد) وكمال مراد (أبو بحر) اللذان ترك رحيلهما أثراً بالغاً في نفوسنا جميعاً.

ولكن، وكما قيل في تأبين كل منهما: (اللي خلف مامات)، وهاهي قاسيون بجهود كل المخلصين لها تسير قدماً، متجاوزة كل العوائق والعقبات.
أيتها الرفيقات... أيها الرفاق:
قطعت قاسيون منذ الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي شوطاً واسعاً في التطور، كما وكيفاً، شكلاً ومضموناً، واستطاعت أن تفرض نفسها بجدارة بين الصحف المحلية، الرسمية منها والحزبية والخاصة، وذلك لأسباب كثيرة سنأتي على ذكرها في معرض تقريرنا، ولكن يأتي على رأس هذه الأسباب موضوعيتها وجراتها وصدقها في طرح القضايا والمواضيع التي تهم الشريحة الأوسع من الناس، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والمطلبية والنقابية والفكرية والثقافية.

لقد استمرت «قاسيون» منذ الجلسة الماضية للمؤتمر الاستثنائي بالصدور بشكل دوري ومنظم، وهذا بعد إنجازا جيداً وربما غير مسبوق، خصوصاً وأنه قد واكب ذلك تطور من حيث الكم وتميز نوعي ودقة عالية في انتقاء المواضيع وتطوير التّاسّسات.
فسابقا كانت القضايا الداخلية مضغوطة ومقتضبة أما الآن فقد بات نصيبها هو الأكبر، تتنوع بين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمطلبية والنقابية وقضايا الفساد، وهذا لايعني أن ضعفاً أو نقصاً قد حدث في بقية الشؤون والقضايا، بل على العكس، فالشؤون العربية والدولية جرى تكثيفها وتعميقها بحيث أصبح الجانب التحليلي فيها يغلب فعلياً على الجانب الخبري، والأمر ذاته ينطبق أيضاً على الجانبين الثقافّي والفكري اللذين ينالان مساحة مقبولة في الصحيفة. إن هذا التحول النوعي في التناسبات العامة، وضعنا أمام مسؤوليات جديدة ليست بالسهلة، فمع توسعنا في التصدي للقضايا الداخلية وطرحها ومعالجتها بشكل خاص و متميز، أصبحت صحيفتنا منبرا حقيقيا ومفتوحا يعبر من خلاله عن كل شجون وهموم وآمال الوطن والمجتمع.

فعلى الصعيد العمالي والنقابي والذي أصبح يأخذ حيزاً ثابتاً على صفحاتنا، أثرنا كل القضايا الملحة والمزمنة: قانون

العمل، الضمان الاجتماعي، عمال القطاع الخاص... إلخ، وغطينا، قدر المستطاع الاعتصامات والإضرابات والمؤتمرات النقابية بطريقة مختلفة عن تناول بقية الصحف لها، حتى تحولنا عن جدارة واستحقاق وشهادة النقابيين والعمال أنفسهم إلى صوت العمال الصادق والجريء.
وعلى صعيد محاربة الفساد، فتحنا ملفات عديدة، مالية حمص، مشفى حماة، اتحاد الفلاحين، الإدارات المحلية ومجالس المحافظات، معمل ألبان حمص... إلخ. وفضحنا بالوثائق العديد العديد من بؤر الفساد والنهب، وقد أقر الخصوم قبل الأصدقاء أن صحيفتنا أصبحت بحق أهم صحيفة في محاربة الفساد والمفسدين، والحقيقة أن المضي في هذا الطريق يحتاج عوناً كبيراً ومستمرّاً من رفاقنا في المنظمات الذين ماتزال جهودهم في هذا المجال أقل بكثير من إمكانياتهم، وهنا من الضروري القول أن بعض منظمات الحزب في المحافظات تمدنا بشكل مستمر بمواد ووثائق ومواضيع متنوعة وعلى رأسها منظمة دمشق، والتي تتحمل العبء الأكبر من التغذية والرّفد، كذلك منظمات الجزيرة وحماة ودير الزور، وبصورة أقل حمص وحلب وطرطوس، أما بقية المنظمات فأملنا أن تتشط أكثر في هذا المجال لأن مصادرها بحاجة دائمة إلى رّفد وتوسيع وإضاءات متنوعة.

أيتها الرفيقات أيها الرفاق
إن الخط السياسي الواضح والثابت الذي تسير صحيفتنا بهديه وتعبّر عنه بدقة، كان ومايزال يحظى باحترام الجماهير، خصوصاً وأن الحياة وتطور الأحداث تثبت صحته وصوابه، وقد باتت افتتاحيات الجريدة بمثابة البوصلة التي تحدد وتصوب الرؤية والاتجاه، ليس لرفاقنا وقرائنا وأصدقائنا فحسب، وإنما للديدن من القوى والشخصيات والمنظمات الشعبية، ومن هنا تأتي أهميتها وضرورة قراءتها بعمق ودراستها، ولقد ساهمت هذه الافتتاحيات بالإضافة للمحتوى العام للصحيفة بزيادة انتشارها ووصولها إلى شرائح أوسع في المجتمع، حيث ارتفعت نسبة توزيع الصحيفة خلال عام ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً، وهذه النسبة مرشحة للازدياد أكثر فأكثر في حال تم إيجاد وابتكار حلول أفضل في التوزيع وزيادة الاشتراكات السنوية.

بالنسبة للموقع الإلكتروني: أخذ هذا الموقع يتطوّر تطوراً كبيراً منذ مطلع العام المنصرم، وراح يلعب دوراً مساعداً في انتشار الصحيفة داخليا وخارجيا، ولكن وبعد أن أصبح هذا الموقع يومياً حدثت قفزة كبيرة فيه، وأصبح يرفد الجريدة الورقية بقسم كبير من موادها.

إن تنوع النواخذ الهامة في موقع قاسيون الإلكتروني يجذب العديد من الزوار.
ومنذ أيام قمنا بتفعيل قسم (كتاب وكتابات سورية) ونتوقع له أن يجذب أعدادا إضافية من القراء والضيوف الدائمين للموقع.

كما أننا، خلال فترة وجيزة سنفعل كلاً من المكتبة الماركسية التي ستضم أمهات الكتب الماركسية، والمكتبةالموسيقى ية التي ستكون غنية بالأغاني والموسيقا التراثية والوطنية، أما

بالنسبة لقسم (شهداء الحزب) فهو يحتاج إلى دعم المنظمات الحزبية في كافة المحافظات، إذ يجب تزويدنا بالصور والمعلومات بأسرع وقت ممكن. لإغناثه.

إن نشاط الموقع الإلكتروني بأبوابه وأقسامه المفعلة حتى الآن، بين لنا أن احتياطاً كبيراً من جماهيرنا مايزال خارج نطاق صلاتنا المباشرة معه، وهذا يتطلب منا جميعاً السعي الجاد من أجل توسيع جبهة عملنا التنظيمي والجماهيري أكثر فأكثر وكسر الحواجز المصطنعة بيننا وبين الناس، وخصوصاً العمال والطلاب، ومن الهام أن نؤكد هنا أن تطوير الصحيفة كما ونوعاً ووتيرة مرهون بتوسيع وزيادة عدد قرائها ومشاركها، فمن أهم عوائق زيادة عدد الصفحات إلى ٢٠ صفحة أو أكثر، هو أن عدد المشتركين الحالي لا يكفي لتغطية نفقات هذه الخطوة التي هي من وجهة نظرنا في أسرة التحرير، أصبحت ضرورية ومطلوبة وملحة، من جهة أخرى فإن وتيرة الإصدار الراهنة، أي عدد كل أسبوعين، أصبحت لا تلبي الحاجة والضرورة، وبات من الأهمية بمكان أن يصبح هذا الإصدار أسبوعياً. وعملياً فإن مايعيق الانتقال إلى هذه المرحلة وتحقيق هذه النقلة، هو عائق التوزيع بآلياته وسرعته القائمة حالياً، وإذا استطعنا تذليل هاتين العقبتين: أي زيادة عدد المشتركين، وإيجاد حلول في التوزيع، سنتمكن في أي وقت من الانتقال إلى العدد الأسبوعي الدوري ويعشرين صفحة، إذ ليس لدينا أية مشكلة في البنية التحتية والكادر البشري، ونحن جاهزون لهذا التطوير في حال أزيلت العوائق الأتفة الذكر.

إذا الكرة الآن في ملعب المنظمات الحزبية، فالرفاق في المركز والقيادة يقومون بدورهم بصورة معقولة، ولكن الإمكانيات المادية كما تعلمون ليست كبيرة، ومن دون دعم المنظمات الحزبية في كافة المحافظات لن نستطيع إنجاز أي تطور.

أيتها الرفيقات . . . أيها الرفاق:

الوحيد الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل، نحن نخطئ أحياناً، ولكننا نسعى دائماً لتجنب الأخطاء والاستفادة من هفواتنا وزلاتنا لعدم تكرارها والوقوع فيها مجدداً، وفي العموم، وكما تبين انطباعاتكم وانطباعات قرائنا وأصدقائنا، فإن نسبة هذه الأخطاء، وهي بسيطة وعابرة وليست في الأمور الأساسية على أي حال، أخذة بالتراجع، ونحن نبذل أقصى ماوبسعنا وبظروف ليست مثالية، لتطوير أدائنا وتحسين نتاج عملنا وتقديم الصحيفة بأبهى حلة شكلاً ومضموناً.

إن جريدة قاسيون هي جريدتكم ولسان حالكم، وقد نذرتموها لخدمة الوطن والشعب، ولخدمة السعي الجاد والدؤوب الذي تبذله اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تخلص الجهد من أجل توحيد الشيوعيين السوريين في حزب واحد، قوي، ثوري، قادر على القيام بدوره الوظيفي الوطني والطبقي، لذلك فلنحسن توظيفها، فهي من أمضى أسلحتنا من أجل تحقيق شعارنا الكبير: كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار. ■ ■





ماذا تقول يا صاحي

«راح تظبط معو»

● أتدري أن من أكثر ما يجمع عليه أبناء شعبنا هو أننا ما زلنا بعيدين عن المناخ الديمقراطي الذي طال انتظار الجميع ليعيشوه واقعا ملموسا، لا تنظيرا ولا ادعاء يجانب الحقيقة الحية الشاخصة أمام كل الأبصار ؟

❖ وكيف ذلك؟ أرجو إيضاح وجهة نظرك هذه.

● لتيبان ذلك لا بد من مدخل أو لنقل مقدمة تتفق عليها، ويرأى أن أفضل مقدمة أو مدخل هو أن نجيب عن السؤال التالي:

– هل يملك المواطن العادي ولا أقول السياسي الثقة بأنه بمأمن من أن يتعرض للاعتقال أو التوقيف «بتهمة سياسية» في يوم من الأيام؟

❖ هذا الأمر ليس وليد الأيام هذه، إنه نتاج فترة زمنية جرى تجاوزها، و لا أظن إلا أن هذا الشعور أخذ في التلاشي والزوال. فالجو الذي أنتجه مرّ وانقضى. والجميع مقتنع بأن الخوف الذي أوجد ذلك الشعور كامن في تلك الممارسات القاسية التي تعرض لها الكثيرون، وذاقوا مع أهلهم وأصدقائهم ومعارفهم عنف ألما، ويكفي أن نتذكر أن لا أحد كان يستطيع معرفة مكان اعتقال قريبه أو صديقه ولا حالته أو مصيره ! تلك هي فترة الأحكام العرفية !!

● أنت قلتها «فترة الأحكام العرفية» وهنا بيت القصيد فالكل يسأل: هل انتهت فعلا فترة الأحكام العرفية؟؟

هذا من جانب، ومن جانب آخر فالسؤال المشروع هو: هل الأحكام العرفية تتضمن إرهاب أبناء الشعب وهدر كرامتهم وإنسانيتهم. وإلا ما معنى أن يتعرض الإنسان المواطن للتعذيب الوحشي، وهل في الأحكام العرفية ولو مادة واحدة تنص على استخدام وسائل تعذيب أين منها «همجية الإنسان البدائي».

❖ لكن ذلك لا يحدث اليوم !!!

● وما الذي يضمن ألا يحدث ؟؟

❖ أنا أسألك هذا السؤال، وعليك أنت أن تجيب عنه !!

● الذي يضمن ذلك هو تحقيق وتفعيل الشعارات التي يرفعها أبناء الوطن :

– نعم للسيادة القانون، ولا أحد فوق القانون.

– نعم لإطلاق طاقات الشعب، ولا لكبتها أو إهدارها.

– نعم للوحدة الوطنية، ولا للفرقة أو الانقسام

– نعم للولاء للشعب والوطن، ولا للولاء للأشخاص

– نعم للتعددية، ولا للانفراد

– نعم للديمقراطية، ولا للتمييز أو الاستتار.

– نعم لقانون للانتخابات، ولا «للقوائم الجاهزة المسبقة الصنع».

– نعم لقانون للأحزاب، ولا للهيمنة أو الاحتواء.

– نعم لزيادة الأجور وربطها بمستوى المعيشة، ولا لفلتان الأسعار.

– نعم لإطلاق سراح معتقلي الرأي، ولا للتوقيف السياسي.

– نعم للقطاع العام الصحيح والمعافى، ولا لخصخصته أوبيعه أو تأجيره.

– نعم لمحاربة الفساد والإفساد، ولا للناهبين وللمختلسين.

– نعم لمكافحة التهريب، ولا لرفع أسعار المحروقات.

– نعم للنمو، ولا للتتويم.

– نعم للمقاومة، ولا للمساومة أو الاستسلام.

– نعم لدرب يوسف العظمة، ولا لعربة غورو.

– نعم لتحرير الجولان، ولا لقبول بالأمر الواقع.

– نعم لكرامة الوطن والمواطن، ولا للتمهيش أو التهشيم.

– نعم لحق المواطنة لكل من جرد أو حرم منها، ولا لإحصاء ١٩٦٢ الجائر.

– نعم لوطن حر سعيد لمواطنين أحرار، ولا لرعية ورعاة.

– نعم للاستقواء بالشعب، ولا للاستقواء بغير الشعب .

ولا .. لا لأعداء الخارج والداخل.

❖ كلامك هذا يذكرني بالأديب الكبير عمر فاخوري الذي طالما رد: ينبغي أن نفكر كيف يصح أن نعيش، وما تقوله هو مهام كبيرة وعظيمة، إنه برنامج عمل وطني. وإذا سألت: لتحقيق هذه الأهداف العادلة والمشروعة على من الرهان ؟؟

● لا رهان إلا على الشعب، وكما قيل: إن شعبا يدافع عن حريته لن يغلب و«راح تظبط معو» رغم أنف الأعداء، وواهم من يظن أن بالإمكان إخضاع سورية أو إركاع شعبها.

فعماذا تقول يا صاحي؟؟

■ محمد علي طه

مؤتمر الشيوعيين السوريين الحادي عشر - 28/ نيسان/ 2006

تحية من شيوعي إلى المؤتمر الحادي عشر للشيوعيين السوريين



ولا شك أن ذلك يتم عبر طرح المختلفة للوصول إلى الحقائق وليس عبر طرد الآراء المخالفة وتصفيتها .

لقد أدرك ذلك –ولو متأخرا– الكثير من الشيوعيين وأصدقائهم..وهم في تزايد مستمر.

إن الحياة التي أكدت على رأيكم في أن الوطن بحاجة إلى جميع أبنائه، وأن الأساس اليوم ليس ثنائية(معارضة-نظام)،هي تؤكد اليوم أيضا في هذا الجانب أن الشيوعيين السوريين الحقيقيين بحاجة إلى جميع الرفاق ومن مختلف الفصائل الشيوعية، وأنه لا ثنائية ولا حتى ثلاثية في هذا الموقف، وعلى قواعد الفصائل الشيوعية كافة مهمة كبرى في هذا الميدان وهي مهمة أكبر بكثير من مهمة قياداتهم من أجل العمل الجاد والدؤوب من أجل وحدة جميع الشيوعيين السوريين.

لقد كانت التتطيمات الشيوعية ومازالت حتى الآن وخصوصا في القيادة تقيس أعضاء تنظيمها بالمسطرة، وكل ما يزيد أو ينقص عن هذه المسطرة لا لزوم له في تنظيمها، وكان وما زال البحث لدى هذه القيادات عما تحتاجه من تنظيم وأنصار، وليس البحث بين الرفاق وبين الجماهير عما يحتاجه النضال أو يحتاجه الحزب من مناضلين، رغم أن هذا هو التقييم الحقيقي لحزب الطبقة العاملة السورية.

إن الخروج من الحزب يجب أن يكون لمن مل من أن يكون طليعة للناس، لمن مل من التضحية بالنفس والمال والجهد والعرق، وليس لمن يريد إعادة الاعتبار للقب الشيوعي بين الجماهير. الجماهير بحاجة إلى طليعة حقيقية تبحث عن مصالحها العامة، وليس عن مصالح آنية وذاتية ضيقة، هذه المصالح التي شكلت سببا أساسيا في انحدار العمل السياسي عامة والشيوعي خاصة، وربما ساعدت ظروف العمل الوطني العامة خلال العقود الأخيرة على ذلك

الكبار.

لقد أوضحتم بمواقفكم هذه أن الفساد الصغير هو تابع للفساد الكبير، وناجم عنه، وأن الفتك ببعض بيوض الثعابين لا يحمي الشعب من سمومها وأنيالها . فالفساد الكبير هو الملمم الروحي للفساد الصغير، والقوى الحية في المجتمع لا يجب أن تضل الهدف ويجب أن توجه ضربتها الأساسية إلى رؤوس الثعابين وليس إلى الأذيال.

هذه الثعابين هي التي نهبت القطاع العام خلال عشرات السنوات وهي التي أوصلته إلى هذا الانحدار الشديد والخسارات رغم إخلاص الطبقة العاملة له ودفاعها عنه. والآن، ثعابين الفساد هذه تريد بيعه!! بل إذا شئنا الدقة تريد شراءه بأبخس الأثمان بعد أن نهبتهم حتى الرمق الأخير. هذا القطاع الذي بني خلال عشرات السنين الماضية بعرق الكادحين ومساهمة كل قوى الجماهير الاقتصادية والسياسية.

ثعابين الفساد الكبير هذه، رتعت حتى غيرت معالم وطننا ومدننا، حتى أصبحت مدن –ونقول مدن وليس مناطق– السكن العشوائي يزيد سكانها عن سكان المدن النظامية. ولم يكن ذلك ليتم لولا أنها نهبت مقومات الحياة الكريمة من المواطنين، وأخذت ما تبقى لديهم عبر الرشاوي المقنونة لتسمح لهم ببناء سقف عشوائي يحميهم ويسترهم.

وأما القضية الحزبية الهامة:

فهي دعوتكم التنظيمية لوحدة الشيوعيين السوريين، أضف إلى ذلك تشكيلكم للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين فكانت الوعاء الواسع لكل من طالته قوانين طوارئ القيادات المنتهزة في الفصائل الشيوعية فوجدوا أنفسهم خارج هذه الفصائل واعتبرتهم قياداتهم أنه لا لزوم لهم عندها . ولا أنسى بالطبع استمراركم في هذا الطريق وثباتكم عليه رغم كل ما تعرضتم له من ضغوط، ورغم كل المحاولات البائسة لتشويه موقفكم في هذا الميدان.

إن الطريق الذي تسيرون عليه يلهم، أو يمكن أن يلهم، جمهور الشيوعيين السوريين بأن طريق الوصول إلى الحقيقة لا يمر عبر تصفيات المعارضين لمواقف هذا القيادي أو ذاك، والفكر الشيوعي لا يمر عبر قائد أو قيادة.

الفكر الشيوعي هو فكر الحياة، والمادية الجدلية التي وضعت أسسها الماركسية-اللينينية في الحياة ليست نظرية جامدة وميتة، فهي تخضر باخضرار الحياة نفسها، وما يعطيها هذا الاخضرار ليست نقاشات الحلقات القيادية الضيقة، وإنما جميع أعضاء الحزب وجماهيرهم بمختلف تصنيفاتهم وتعدد ثقافاتهم لأنهم مسام الحزب الخارجي الذي يعيش مع الجماهير ويتعلم منها ويعبرون في الحزب عن شعورها ويدافعون عن مصالحها الطبقيّة الحقيقية.

الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق



أقول، فبعد انتهاء الحرب الباردة والانهايار الطبيعيي للتجربة الاشتراكية الأولى، بدأت هذه المرحلة التي نعيش ملامحها اليوم، فالرأسمالية كتشكيكة اجتماعية قد بدأت بالانهيار وأبرز معالم انهارها تحولها إلى شبح يهدد السلم والحياة البشرية، وهذا بالضبط ما سبق وتنبأ به صديقنا ماركس...

رفاقتا الأعضاء...

من المهم جدا أن ندرك دورنا في هذه المرحلة وأن نفعله، فالحزب القوي هو الحزب الذي يستطيع أن يرتب أولياته ويكون فاعلا في

حالت ظروفه الصحية دون حضور المؤتمر.. فوجه هذه الرسالة المفعمة بالصدق والحيوية والثورية...

إنه الرفيق سهيل قوطرش «أبو المجد» الذي تتمنى له الشفاء العاجل.

«علمتني الحياة أن الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق»...

نعم الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق، فهي ليست شعارات تكتب على الجدران. أو عبارات موجودة على صفحات الجرائد، أو صورا على صدور الشباب...

الشيوعية هي علم إعادة بناء المجتمع البشري وصياغته من جديد، هذا المجتمع الذي بات يعاني من الاستغلال والاضطهاد وويلات الحروب الطاحنة، هي عملية تغيير في الذهنية وفي آلية العمل. ولهذا، فالشيوعي إنسان من نوع آخر، يدرك أن مهمته في هذه الحياة مهمة سامية يتعامل معها بكران ذات وتضحية وهو الإنسان الذي يرسم طريقه بهدوء لتحقيق أهدافه المنشودة...

دعوني أقول لكم بصراحة أيها الرفاق: إننا نعيش مرحلة الانتصار الجديدة على الصعيد الكوني، وقد يستغرب الكثيرون ما

الرفاق في هيئة رئاسة مؤتمر الشيوعيين السوريين

بمناسبة انعقاد مؤتمركم أبعث إليكم بأطيب التمنيات بالنجاح في نضالاتكم لتحقيق المهام البرنامجية التي عرضتموها على مختلف شرائح الشيوعيين وأصدقائهم لنناقشتها.

وبالرغم من أن أي قارئ لصحيفتكم وبرايمكم ونشاطكم، وأي متتبع لمسيرة تنظيمكم قد تكون له بعض الآراء والملاحظات؛ إلا أن الخط العام الذي انتهجتموه يثبت حكمكم الشديد لوطنكم وحمل آلامه وآماله وطموحاته من منطلق النظرة الثاقبة لشيوعيين يؤمنون بالنظرية الماركسية اللينينية ويطبقونها بإبداع بعيدا عن أية طموحات ذاتية ومكاسب شخصية أو حزبية ضيقة.

لقد طرحتم منذ البداية توجهكم في معالجة قضايا الوطن مؤكداين على جملة من الثوابت الهامة. فالمعادلة التي تطرح غالبا (نظام – معارضة) قد أوضحتم بالملموس وفي كل مواقفكم وأدأتمكم السياسي هي معادلة مغلوطة، فلقد أدت العقود الماضية نتيجة لظروف تاريخية سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة إلى خلط الأوراق بالنسبة لهذه المعادلة، ولعب تفتيب الجماهير عن الساحة السياسية والهائه في مناهات الخلافات الحزبية الضيقة؛ دورا كبيرا في ترسيخ هذه المعادلة المغلوطة، والتي لم يستفد منها سوى بعض الفئات التي طفت على سطح القوى السياسية لتحقيق مصالح شخصية وذاتية. الأمر الذي أدى بالطلائع السياسية الحزبية التي يفترض فيها الوعي إلى الابتعاد عن مهامها الأساسية والدفاع الأعمى عن كيانات حزبية ضيقة.

كما كان للعنف والعنف المضاد الذي فجرته القوى الرجعية واكتوت الجماهير الشعبية في أتونه، وكذلك استخدام قانون الطوارئ والأحكام العرفية لعقود طويلة دورا كبيرا في ابتعاد الجماهير عن العمل السياسي.

وهنا أتت دعواتكم إلى التوقف عن قمع الحريات الديمقراطية وعدم توقيف أصحاب الرأي ذات أهمية خاصة، وكانت متجاوبة ومتجاوزة إلى حد كبير مواقف القوى الوطنية المختلفة. وقد عبرت دعواتكم هذه عن رأي الأغلبية الساحقة من قوى المجتمع.

كما وأتت دعوتكم إلى تعاون جميع المخلصين للوطن ضد مكائد الإمبريالية، بغض النظر عن مواقفهم من السلطة السياسية، وسواء كانوا في الحكم أو في المعارضة؛ أتت لتلقي الحجر في المياه الراكدة وتحركها وتهزها، وتثير الطريق أمام مختلف شرائح المجتمع.

وقد مضيتم في هذا الطريق بقوة واضعين له أساسا مكيئا هو الحرب ضد الفساد والمفسدين

كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي القيت بالمؤتمر

الرفاق الأعزاء:

باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين احيي مؤتمركم الحادي عشر للشيوعيين السوريين و اشكر لكم دعوتكم للحضور والمشاركة في أعمال المؤتمر .

أيها الرفاق: إن أول ما يثير الاهتمام هو طغيان لون الشعر الأسود على الأبيض و هذا يدل إن نسبة الشباب هي الغالبة مما يعطي الحيوية للمؤتمر ويؤكد على الاهتمام بتربية الكادر .

إننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين نعمل بتناغم كامل معكم سياسيا و جماهريا و فكريا و لا ننفلز أنفسنا عنكم فنحن في مسار واحد .

أيها الرفاق أود إن أقول لكم بان جريدتنا قاسيون قد سبقتنا جميعا و علينا اللحاق بها .

لقد أصبحت جريدة الطبقة العاملة حقيقة و جريدة الشيوعيين وكل الجماهير الشعبية احيي جريدة قاسيون و كل العاملين فيها و آتمنى المساهمة بالمقالات و الموضوعات من الجميع

اشكر هيئة رئاسة المؤتمر على هذا التقرير الرائع المقدم لمؤتمركم والذي جاء شاملا ودقيقا .

احيي الروح الرفاقية التي تتجلى في مؤتمركم .

أشكركم مرة أخرى و آتمنى لمؤتمركم النجاح .

■ الرفيق حكمت تريكية

بصراحة



لا... للتفريط

بالسيادة الوطنية

على ما يبدو فإن ميزان القوى في البلاد يشهد تصاعداً في الصراع بين قوى الفساد من جهة ومحاربيه من جهة ثانية... وكل يسعى لحسم الصراع لصالحه وهنا بالذات تنتصب أمام القوى السياسية الموجودة على الساحة والبعيدة عن موقع القرار أو الموجودة بداخله ولا تملك إلا حق إبداء الرأي، مهمة على غاية من الضرورة للوقوف في وجه تلك السلطة الخفية التي يملكها الفساد للدفاع عن وجوده، وبحوثه من القوة ما يستमित بها ليستمر وليسيطر أكثر فأكثر. بما يكفل له الاستمرار في عملية النهب المتوازنة والمتساوية التي تمكن هذه القوى من الحفاظ على لياقتها في إدارة عمليات الفساد المتزايدة، فمن غير المعقول أن تخسر قطاعا الإنتاجية في العام، والخاص، والمشارك، أرقاما خيالية سنويا ومنذ عقود ولا أحد يستطيع أن يحرك ساكنا بل بالعكس نجد أن المسؤولين عن هذه القطاعات محميون وإن أدبنا فهم فوق القانون وفوق الشبهات ولا يستطيع أحد أن يحاسبهم.... لماذا؟ لأحد يعرف ولكن المعروف أن هناك تأثيرا للطائفة أو العشيرة والعائلة فهم يستطيعون أن يدخلوا للقبّة في اللحظة المناسبة التي تخدم مصالحهم ولصالح الغير ولو على حساب البلاد والعباد .

نحن متفقون أن الفساد ليس حالة مجردة بل هو نتيجة للنهب المنظم لاقتصادنا الوطني، وإذا كنا متفقين أن حجم النهب المنظم يفوق نسبة ٢٠ - ٣٠٪ من الدخل الوطني وبايعتراف المسؤولين.. فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة من يحمي الاقتصاد الوطني؟

إذا كانت الحكومة هي أحد الأجزاء التي يتركز فيها النهب المنظم والعشوائي وإذا كانت هي بما تملكه من قوة لا تستطيع حماية الاقتصاد الوطني من ناهبيه فما هو الدور الذي تلعبه في هذه المرحلة غير توزيع الخطابات الوطنية الرنانة في المناسبات الرسمية وفي المؤتمرات حتى غدا المواطن يسخر من التصريحات الرسمية لأنه يسمع جمعة ولا يرى طحينا فكم من الشركات لا يحصل عمالها على رواتبهم وكم من الشركات متوقفة لأن الحكومة تدرس أوضاعها وما زالت تدرس أوضاع هذه الشركات منذ سنوات.

الواقع يفرض نفسه بقوة فني أي اتجاه نسير، اليوم المطلوب تغيير كامل في معالجة الواقع فشعار لا حياة في هذا القطر إلا للتقدم والاشتراكية بقي شعاراً يحاول البعض ترديده بين فترة وأخرى ولكن الواقع تغير وعلينا ان نلامس هذا التغير بعقلية منفتحة على الآخرين بشكل يحافظ على السيادة الوطنية التي يراهن الكثيرون عليها .

وهم يحاولون استغلال شعار الإصلاح لرهن اقتصادنا الوطني بحجة الاستثمار للشركات الأجنبية معتبرين ذلك انتصارا كبيرا لنا، مع العلم بأن هذه السياسة خطيرة وهي أخطر بكثير من الاستعمار القديم فلا يمكن أن نضع مقدرات بلادنا بأيدي شركات لا نعرف رأس مالها من أين ومتى تستطيع أن تلعب لعبتها في تقويض اقتصادنا الوطني.

لذلك نتوجه إلى جميع القوى السياسية الوطنية للمشاركة الفعالة في التصدي للفاستدين والمفسدين ونقول لهم:

تعالوا لننتق أن الأهم هو عدم السماح لأحد أن يفرط بالسيادة الوطنية فهي خط أحمر لا يمكن أن نسمح بتجاوزه.

■ سهيل قوطرش

في عرف مدراء الشركات الانتاجية والإنشائية في القطاع العام بشكل شبه عام، اننا لسنا بحاجة إلى إصلاح إداري أو حتى اقتصادي، وإن واقع كافة شركات ومؤسسات القطاع العام بخير، ولسنا بحاجة إلى هيئات تفتيشية مالية أو غير مالية ولسنا بحاجة إلى إعلام وصحافة، وإن كافة الآراء التي تطرح حول إصلاح شركات القطاع العام هي آراء قاصرة وعاجزة، ويتحدث هؤلاء عن الفساد وضرورة مكافحة الفاسدين والمفسدين، وتتم المزايدات في هذا الموضوع ويتم التسابق وكأن الجميع يحاول الهروب إلى الأمام من أجل براءته والنفاذ بجلده.

أقول ذلك وأنا أقرا ردود مدراء في شركات ومؤسسات عديدة على مواضيع نشرت في «قاسيون» وفي صحف أخرى حول واقع الشركات التي يديرونها، وجميع الردود تنفي الأزمات وتنفي الخسائر وتؤكد على الريعية وأرقام الأرباح. وإن القطاع العام بكافة شركاته بخير، وإن الأقالام الصحفية تشوه بالقطاع العام، ولم يشر رد ما إلى مواطن الضعف والقوة في هذه الشركة أو تلك، ولم يحدد أي رد

هل تستطيع معاقبتهم؟

تحت زاوية بالمرصاد نشرت الزميلة كفاح العمال الاشتراكي في عددها ٢١٣٢ تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٤ الخبر التالي ودون تعليق:

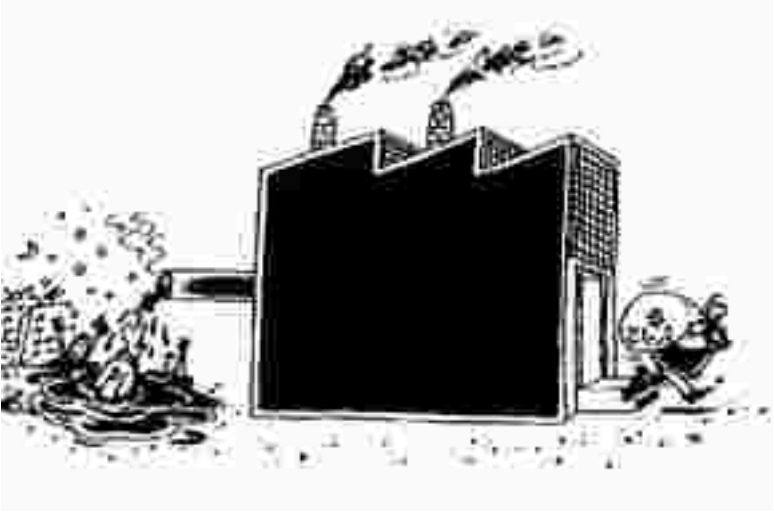
استجابات الوزارة....

مذكرة التفاهم التي وقعت مع الوفد الصيني خلال زيارته لشركة الإطارات في ١٣/١٠/٢٠٠٤ بحيث تقدم الصين قرضا بتسهيلات كبيرة لتطوير الشركة بقيمة ٨٠٪ من القيمة الإجمالية لمشروع التطوير وقد بقيت هذه المذكرة في الأدراج منذ ذلك التاريخ والشركة تتراجع يوما بعد يوم والجانب الصيني كان يتساءل ماذا حل بالمذكرة ولم يكن يتلقى جوابا..

الآن استجابات الوزارة وعقدت عدة اجتماعات لتنفيذ المذكرة. منذ ١٣/١٠/٢٠٠٤ وحتى تاريخه مذكرة التفاهم في أدراج وزارة الصناعة فمن المسؤول عن هذا الموضوع الذي سبب خسائر كبيرة للشركة وللبلد فهل وجود مثل هذه المذكرة في أدراج الوزارة عمل مقصود أم ماذا ألا يحق لنا أن نساءل.

ألا يحق لنا أن نطالب بمعاقبة المسؤولين عن هذه العملية. كنا دائما نقول إن الخل موجود في وزارة الصناعة وليس في شركاتنا فقط و مازال الخل موجودا في هذه الوزارة بالذات وعلى الوزير القيام بإعادة هيكلة وزارته بما يتناسب مع المرحلة الحالية فهل نسمع قريبا بمعاقبة المسؤولين عن هذا الملف أم سيكونون أمام المنصات مكرمين كأبطال إنتاج على الصعيد الوطني. ■■

كيف يسرقون؟!!



مدراء تواكبوا على هذه الشركات، مدير إحدى المؤسسات سرق ليلا فرش المكاتب من كراسي وطاولات وغيرها وبقي سنوات مديرا، ومدير آخر في فرع شركة إنشائية كانت عمولته معروفة للجميع ٣٥٪ من أعمال الشركة التي يديرها، وقد رقي في عمله الآن إلى وظيفة أرفع، ومدير آخر كان يصدر إنتاجا إلى أوروبا وحصته ٥٠٪ من العائدات وبقي في موقعه، وآخر وآخر... وآخر... إلخ.

■ نزار عادلة

اتجاهات تطوير هذه المؤسسة أو تلك، الردود جميعها تتحدث عن الإنجازات العظيمة لهذه الشركة وغيرها رغم خساراتها الواضحة، ونحن نعلم ولدينا الوثائق الكافية التي تدين هذا المدير وغيره، نحن نعلم أسباب وعوامل إيصال هذه الشركة وغيرها إلى الخسارة وإلى الانهيار . ونعلم من هم الشركاء ومن هم الذين ينهبون مال الوطن وحصيلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نعلم ذلك وأماننا عشرات الشركات المخسرة من

مطالب عمال المخبز الآلي في حلب...



الأخوة الأعضاء في هيئة تحرير قاسيون.. كنا قد أرسلنا مطالبنا إلى المسؤولين والمعنيين عنا في الجهات العامة ونشرنا مطالبنا التالية في جريدة النور العدد ٢٣٨ / ٢٢/ آذار ٢٠٠٦، ولم نتلق الأجوبة الشافية من المسؤولين عن هذه المطالب.

لهذا نكرر مطالبنا عبر جريدتكم ـ قاسيون ـ علنا نجد من يساعدنا في تحقيق هذه المطالب.. فطبيعة عملنا في المخابز تختلف عن كل الأعمال الأخرى في الجهات العامة فعملنا مجهد وطويل ـ عطلة يوم السبت لا نحصل عليها ولا نعطي بدلا نقديا عنها ولا تحسب بالعمل الإضا في ـ لم نستفيد يوما من طبيعة العمل حسب القانون الجديد بل بقية على راتب ١٩٧٠ ـ المكافأة التشجيعية على نسبة الإنتاج إذا كانت فوق ١٢٥٪ مقدارها ٢٠٠ ل س ألغيت علما ان نسبة التنفيذ ١٨٠٪ ـ تعطى المخابز الرباحة مكافأة ريعية مقدارها ٥٠٠ ل س ولكننا لم نكافأ بها علما أننا من المخابز الرباحة على مستوى القطر. ـ الحوافز الإنتاجية تعطى لنا على أدنى شريحة في الإنتاج علما أن نسبة التنفيذ وصلت إلى مستويات قياسية ١٨٠٪. ـ عشرون وجبة غذائية لم توزع حسب الأصول فعمال بيت النار لا يأخذونها وإنما حصل عليها الإداريون وهذه مخالفة للقوانين. ■■

وهناك قضايا كثيرة نعاني منها وسؤالنا نحن للجنة نقابية إلى متى سيبقى المسؤولون في الجهات النقابية والحزبية والوصائية لا يكثرثون بمطالب عمالنا طالما مصالحهم مؤمنة وهل عدم الاكترات مقصود وما الغاية منه وهل المتاجرة بحقوق عمالنا في هذه المرحلة قضية متفق عليها.

نحن في قاسيون نضم صوتنا إلى صوت اللجنة النقابية لعمال المخبز الآلي في حلب ونتساءل هل المطلوب في هذه المرحلة إدارة الظهر لمطالب عمالنا المحقة أم المطلوب توسيع التناقض بين الحكومة و العمال لمصلحة من.... إننا نتوجه إلى القيادة السياسية لتكون الحكم في هذه القضايا إذا كانت الحكومة قادرة على تلبية مطالب شعبنا. ■■



لقد وفرت هذه اليد المنتجة على لبنان الكثير من المليارات باعتراف مسؤوليها وذلك لرخصها ومهارتها مقارنة مع غيرها وأدخل هؤلاء العمال الشجعان مليارات الليرات التي ساهمت في نهضة سورية وعمرانها وصمودها في الفترة السابقة لذلك يعتبرون من أهم مصادر الدخل القومي، لكن مع الأسف الشديد لا توجد أية جهة رسمية (شؤون العمال السوريين في لبنان لم يسمع به أحد على الرغم أنه تأسس عام ١٩٧٧) أو غير رسمية وقفت إلى جانب هؤلاء العمال في تبني

صبرا وشائلا (يوجد فيه الآلاف) وبرج البراجنة وبئر حسن والضاحية الجنوبية مع عدد ليس بقليل في جنوب لبنان والأبنية المهجورة مخلفات الشجعان مليارات الليرات التي ساهمت في نهضة سورية وعمرانها وصمودها في الفترة السابقة لذلك يعتبرون من أهم مصادر الدخل القومي،

أما الأعمال التي يمارسونها فهي أعمال الزراعة والبناء والتظيفات (عمال سوكلين الذين يعيشون في مهاجع بشرية لاتصلح لأن تكون دورات مياه) والأعمال الحرة ونسبة قليلة في مجال المطاعم والفنادق.

سؤال برسـم الحكومة

هل يحق للحكومة أن تستولي على ٥٠ مليار ليرة سورية من أموال عمالنا المودعة في التأمينات الاجتماعية دون ان يحاسبها أحد؟ ألا يحق لنا نحن العمال أن نرفع دعوى نطالب فيها باسترداد هذه المبالغ واستثمارها بما يعود بالنفع لصالح عمالنا.

أم أن الحكومة ومجلس إدارة التأمينات الاجتماعية متفقان على شطف أموال عمالنا.

ماذا وراء تأجير المباقر الحكومية العاملين في شركة المباقر الحكومية والذين وصل البلب إلى ذقونهم بعد الإعلان عن عرض مباقرهم الإحدى عشرة للاستثمار الأجنبي أو العربي يتسألون هل شركتهم خاسرة حتى أخذت الحكومة هذا الاتجاه؟

أم أن البقر الهولندي لديهم يطالب بمستثمر أجنبي لأنه لا يجيد اللغة العربية أم أن الحكومة لديها هوس في عرض كل شيء في سورية للاستثمار حتى الحجر فهل سنعرض سورية للاستثمار في زحمة مناخ الاستثمار المعمول به في هذه المرحلة.

■ ■

لا تستغلوا حاجتنا للعمل

نحن الشباب العاطلين عن العمل... والعاملين بلا حماية ولا حقوق في القطاع الخاص نتوجه إلى الحكومة الموقرة وإلى كل المنظمات والأحزاب السياسية والنقابات في البلاد أن لا تقف على الحياد في مناقشة قانون العمل الجديد الذي يناقش في الحكومة والتي سترسله إلى مجلس الشعب لإقراره.

لأن هذا القانون يناقش اليوم في ظروف غير عادية لأن قوة المنطق مع من يملكون والسلطة مع من يملك والتعديل جاء مفروض من غرفة التجارة التي تعمل لفرض شعارها (العقد شريعة المتعاقدين)، في ظل التأييد الكامل لهذا الشعار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.. هذه الوزارة التي باتت تنتظر للعمال كسلعة يبيع نفسه وكرامته بدون أي قيد أو شرط شريطة أن يحصل على الحد الأدنى للمعيشة.

نقول لكل القوى والأحزاب العامل السوري ليس هو العامل / الهندي أو السيرلانكي الذي يبيع قوة عمله في الخليج شريطة الحصول على المآكل والمنامة فقط...

عاملنا كرامته من كرامتنا الوطنية.. ومن يريد أن يبيع كرامته فهو يبيع كرامة سورية بكل قواها الوطنية فحذار حذار من مثل هذا التعديل.

■ ■

واقع العمالة السورية في لبنان، إلى متى الإهمال؟

مطالبهم أو حتى إشعارهم أن هناك جهات تهتم بأمرهم.

أما بعد أحداث ١٤ شباط ٢٠٠٥ فقد تعرضت العمالة السورية للكثير من الانتهاكات الإنسانية كالضرب والتسريح التعسفي من العمل والترهيب وفي بعض الأحيان القتل بالإضافة إلى نزعة عنصرية مقيتة من بعض الأطراف اللبنانية مما جعل بعض المنظمات العالمية التي تتعلق بحقوق الإنسان تتحدث عن ذلك بمرارة.

أما المكافأة التي حصلت عليها هذه العمالة فهي ارتفاع قسيمة الخروج من ٢٠٠ ل س إلى ٨٠٠ ل س.

يجدر الإشارة أن تحويلات العمالة الفلبينية في الخارج تفوق ١٠ مليار دولار لذلك تعطي هذه العمالة الكثير من الامتيازات والتسهيلات.

إن العمالة السورية في الخارج هي اليد الشريفة والمقاومة التي لعبت دورا في حماية سورية وتحصين سيادتها خلال تلك السنين عكس اليد الفاسدة والناهبة التي سرقت خيرات هذا البلد ووضعتها في بنوك أعدائنا فأى من هاتين اليدين يجب أن تقطع؟

■ **معن الشرع - بيروت**

أهالي حي المعصرانية في حلب والمصير المجهول



السيد رئيس مجلس الشعب نحن سكان حي المعصرانية في محافظة حلب المستملكة بيوتهم لصالح مؤسسة الإسكان وباسم ٧٩ أسرة فقيرة مهددة بالتشرد، نناشدكم بمساعدتنا في حل مشكلتنا التي تتلخص في أن مؤسسة الإسكان استمكتت بيوتنا بمقابل السماح لنا بالتسجيل في مشروع السكن الشبابي فقط ونبنفس شروط المشتركين الاخرين. وهكذا فإن بيوتنا استمكتت بالمجان، مع العلم أننا نملك صكوك الملكية لتلك البيوت وهي صادرة عن القضاء قبل ذلك الاستملاك الجائر.

سيدي نحن لا نملك سوى تلك البيوت التي هي ثمرة شقاتنا وتعينا واليوم نهدد بالطرد منها دون تعويض عادل، نناشدكم ونرجوكم مساعدتنا رحمة بنا وبأطفالنا ودمتم للشعب والوطن الذي نفديه بأرواحنا»

نتمنى أن تجد مشكلة أهالي حي المعصرانية حلا عادلا .إن طرد السكان من أرضهم دون تعويض عادل، لا يوجد له ما يبرره سوى خلق بؤر توترت تضاف لما هو موجود وتزيد من غربة المواطنين عن وطنهم وفي وقت الوطن فيه بأمس الحاجة إلى التفاف الناس حوله وإن من لا بيت له، لا وطن له، فكيف سيكون حال من يطرد من بيته؟؟

■ **حلب - سليم اليوسف**
aleppo@kassioun.org

يصدر حكمه يطلب الصحيفة العقارية وبموجبها يصدر الحكم بالملكية، ومنذ عشرين سنة نحن في المنطقة وقد راجعنا الاستملاك وقالوا لنا ليس لكم حق عندنا، وقد دفعنا ثمن الأرض للمالك الأصلي بسعر ٨ ل س للمتر المربع، وهم موجود بموجب حساب في البنك، هناك أراضي مستملكة وهي معروفة للجميع ولم يقترب منها أحد، وكانت البلدية قد وضعت لوحة تبين ذلك مثل موقع المدرسة وموقع مخفر الحلوانية، أما أراضينا فهي لم تكن مستملكة وإنما مصنفة كمنطقة مخالفات مثلها كمثل الكثير من الأحياء في حلب، وقد بنيت تحت أنظار وبتواطؤ من البلدية، العديد من المنازل هنا ثمنها أكثر من مليون ليرة والعديد من الأسر تسكن في منزل واحد، ولكن الإسكان تريد تسجيل مكتب واحد فقط، أين يذهب الباقون؟؟ عندما قلنا للمحافظ: الناس هنا لا تملك ثمن الدفعة الأولى، فأجابهم: «بيعو أغراضكم وأدواتكم المهم دبروا أنفسكم».

آخر ما قام به الأهالي هو التوجه بنداء استغاثة للسيد الرئيس بشار الأسد عسى أن يساندتهم لحل لمشكلتهم التي تمس وجودهم ومستقبلهم وقد وقع تلك العريضة المئات من الرجال والنساء واليكم نصها:

«السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية..

من المقاسم وأجزاء المقاسم التي يستحقها كل منهم على نسخة من المخطط المصدق للمشروع وذلك بموجب أحكام المادة ٨ من هذا القرار وتنظيم جدول توزيع بذلك.

و بعد هذا كله أين ذهبت حقوق الناس ومصالحهم، الكثير من سكان الحي برجاله و نساته وحتى الأطفال الذين يعيشون هموم الطرد و التشرد بدل اللعب والتعلم صرحوا لنا بهمومهم ..

إبراهيم مصطفى: الإسكان ومجلس مدينة حلب يريدون تهجيرنا، ونحن لدينا سندات ملكية بقرار محكمة وبالاتفاق مع الإسكان ومجلس مدينة حلب بأخذ الأرض مجاناً ..

رضوان خلف: هنا الناس تكافح من أجل لقمة العيش، لدي ١٢ ولدا أعيش بنصف محضر ولا أملك سوى بيتي والناس هنا من موتها وخوفها ذهبت للاكتتاب، ولأن ليس لدي شيء لأبيعه، وعندما تأتي الجرافات لتهدم بيوتنا، سأقتريش الشارع وسأسلم أمري لله، نريد تعويضا منصفاً، ونحن لسنا ضد الإسكان ونريد تجميل البلد.

محمد حجازي عمقي : نحن نملك حكم محكمة لأن الأرض زراعية وقد وكلنا محامين لأجل ذلك، واتهمنا أننا مغفلون وأن القانون لا يحمي المغفلين، ولكننا نحمل سندات تملك صادرة عن القضاء، فهل القضاء أيضا مغفل، القاضي قبل أن

لولا النداء الذي وجهه بعض أهالي حي المعصرانية لقاسيون لتكتب عن معاناتهم لما كان يخطر ببالنا أنه توجد معاناة بحجم معاناة تلك الأسر الفقيرة بكل ما في تلك الكلمة من بؤس وشقاء.

كلي دون دفع ثمنها للسكان، واكتفت بإيداع مبلغ ٨ ل س للمتر المربع في المصرف لأصحاب المحاضر الأساسيين، كون عدم تنظيم المنطقة حافظ على المالك ولكن البيع كان يتم بحكم محكمة للأسهم. وبالرغم من وجود مناطق محاذية للمنطقة عبارة عن كروم إلا أن الإسكان فضلت المسكونة عن تلك لغاية لا نعرف ماهيتها .

العشرات من الكتب والعرائض بخصوص تلك المشكلة لم تفعل شيئاً، وكان مصير أغلبها الإهمال أو الضياع، المكرمة الوحيدة التي وجهها مكتب رئيس مجلس الوزراء لوزير الإسكان والتعمير بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٤ هي بالسماح لـ ٦٢٧ شغل بالتسجيل على المساكن الجديدة، مثلهم كمثل أي مسجل آخر، وهنا لب المشكلة، وهو المقابل المادي للأراضي والبيوت، التي يبدو أن الإسكان يصبر على تجاهل ذلك تماماً، وهو بذلك يخالف كل قوانين الاستملاك حتى في أنشع صورها .

ومنذ ذلك الوقت وسكان الحي لا يعرفون للراحة مكاناً، الجميع بلا استثناء لا يملكون غير تلك البيوت التي استهلكت شقاء عمرهم وينوها على مدار الأيام و السنين، العديد من المنازل تحوي عدة أسر، وكل أسرة تملك على الأقل نصف دزينة من الأطفال،

وبجهود هؤلاء تم جلب الماء والكهرباء والهاتف ومد مجرور الصرف الصحي، فكيف تم لهم ذلك إن كانت أراضيهم مستملكة، الجواب بسيط وهو أنه قبل عام ٢٠٠٢ لم تكن مستملكة، وتعاملت معها البلدية على أنها حي مخالف يكمل قوس أحياء المخالفات

في حلب، ويضيف نقطة سالية أخرى في تصنيف مدينة حلب في سجل إخفاقات التخطيط والتنظيم العمراني للمدينة.

إن نظام توزيع المقاسم الناتجة عن تطبيق قانون التوسع العمراني الصادر بالقرار رقم ١٥٥٨ لعام ١٩٩٤ من ضمنه المواد التالية على:

❖ المادة ٧

يباع مقسم الفئة الأولى إلى جهات القطاع العام والمشتكر والجمعيات التعاونية السكنية والأفراد الذين استمكتت عقاراتهم.

❖ المادة ٨

أ- مع مراعاة أحكام الفقرات اللاحقة من هذه المادة، يحق لكل من أصحاب العقارات المستملكة لتنفيذ المشروع أن يحصل على حاجته من مقاسم الفئة الأولى بالأسعار المحددة لهذه المقاسم وفق المادة ٦ من هذا القرار.

❖ المادة ٩

أ- بعد تحديد القيمة الأساسية للمقاسم، تشكل الجهة الإدارية لجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل مهندساً، تتولى تحديد حاجة كل مالك

بمجرد وصول بعثتنا إلى الحي تجمع الأهالي حولنا، وكعادة هؤلاء البسطاء الذين لا ظهر لهم!! كل منهم يريد منك أن تسمع قصته، لكل منهم تفصيل مختلف قليلاً، ولكن القصة هي نفسها، تتلخص بقيام مؤسسة الإسكان باستملاك ٣٦ محضراً لبناء وحدات السكن الشبابي، ولكن مشكلة هؤلاء الناس أن مؤسسة الإسكان التي تعمل تحت غطاء نبيل، وهو حل مشاكل السكن للشباب!! قد استمكتت تلك المحاضر دون أن تدفع ثمن الأرض، وكأنها أرض بلا سكان!!

في المرحلة التالية من تلك القصة يظهر سكان تلك المحاضر (وهم بالطبع ليسوا من سكان الكهوف) بصكوك ملكية قضائية (حكم محكمة)، ولكن من يساند هؤلاء المهمشين أعداء الشباب (بنظر الإسكان). أين تذهب العائلات؟ كيف سيتدبر الناس أمورهم؟ والأطفال هل سيتحولون إلى أطفال معيحات؟ الله وحده يعلم المصير.

حي المعصرانية بحلب هو حي ينطبق عليه تعريف حي مخالف تنظيمياً بامتياز، وهو يضم شراخ من المواطنين الأكثر فقراً وأولاداً، لا يمكن أن يعرف البؤس والفقر مكاناً أفضل من ذلك الحي بشوارعه النرابية وبيوته المتناثرة، ولكن ٦٠٪ من أحياء مدينة حلب الشهباء مصنفة كأحياء مخالفات ولم تبدل السنون ولا تعاقب المحافظين ورجال التخطيط والتنظيم في البلدية من أمر ذلك الواقع، وتصنف مدينة حلب في المرتبة الأولى بحسب مساحات أحياء المخالفات التي فاقت ٢٢٠ هكتار فقط!!

تفاصيل استملاك حي المعصرانية:

يقع هذا الحي في الطرف الشمال الشرقي لمدينة حلب بالقرب من أوتوستراد حلب الرقة، وفي ٥/١٢/ ١٩٨٢ أصدر رئيس بلدية حلب قرار الاستملاك لعدد من المحاضر في المنطقة العقارية العاشرة بشكل كلي وـ ٣٦ محضراً بشكل جزئي استنادا للمرسوم الجمهوري رقم ٢٢٧٩ لزوم توسيع طريق المطار ومد مجرور سكن البحوث العلمية بعرض ٥ أمتار، وهنا لا توجد مشكلة، لأن الناس لم تقرب من المحاضر المستملكة كلياً، وتم البناء على المحاضر المستملكة جزئياً بعد أن أخذت البلدية حاجتها من الأراضي، وكان الشراء يتم بحكم المحكمة، وبعد الحصول على الصحيفة العقارية التي تبين بشكل لا لبس فيه خلو الأراضي من إشارة الاستملاك، وكما هو متعارف عليه لا تكلف الجهات المسؤولة نفسها عناء إلغاء قرارات الاستملاك بعد إتمام أعمالها، وهذا لا يخص تلك المنطقة فقط، بل مئات المواقع المستملكة في سورية. في عام ٢٠٠٢ قامت بلدية حلب ببيع أو التخلي للمؤسسة العامة للإسكان عن الاستملاك الجزئي التي استمكت المنطقة بشكل

المضحك المبكي.. في كلية الاقتصاد.. أين كرامة الطالب؟!!!

له، حيث ترى الطلاب مجتمعين أمام مكتب الدكتور المعني بأعداد تزيد في معظم الأحيان عن ٣٠٠ طالب، الجميع ينتظرون دورهم لتسلم حلقة البحث ومناقشتها بما لا يزيد عن ٣ دقائق للطالب الواحد!!، وهكذا تفقد حلقات البحث أهميتها وغايتها.. فهذا الذي لا يعرف عن الموضوع شيئاً ونسخ حلقة من أحد زملائه، وهذا الذي نسخها من أحد مواقع الأنترنت .. إلخ.

المضحك المبكي أن هؤلاء (الناسخون) هم من يأخذون العلامات العالية، بينما يذهب جهد وتعب الطلاب الجديين سدى، إما لأن العنوان الذي اختاروه لم يعجب الدكتور!! .. أو لأن اجتهادهم المنطلق من أرضية علمية لم ينل الرضى.. أو لأن شكل فلان أو أسلوب فلان لم يرق لصاحب الرفعة..(الدكتور) ..

من النوادر التي تحدث أحياناً، أن يقدم طالبان حلقة البحث نفسها بعنوانين مختلفين فتأخذ الأولى علامة عالية، وتحصد الثانية الفشل الذريع المصحوب بالتقريع والسخرية!! فالى أين سيوصل العملية التعليمية الاستمرار بهذه الأساليب وهذه العقيلة التي ما انفكت تدفع بجامعات الوطن وكياناته المختلفة إلى الهاوية؟؟

لقد بات من الضروري إحداث ثورة حقيقية في مجال تطهير المحافل العلمية والتعليمية من الفاسدين والعابثين واللامبالين، سواء أكانوا أساتذة أو إداريين، لأن أساليبهم وسلوكهم وذهنيتهم تدفع الكثير من الطلاب إلى حافة اليأس، وتفرغ العملية التعليمية من مضامينها، وتبقى الجهل والتخلف مهيمنا على البلاد .. ■■

يبدو أن مشاكل كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لن تنتهي ... فمن أين نبدأ؟؟ من عدد الطلاب غير المتلائم مع حجم القاعات وعددها خصوصا وأن معظم الطلاب اختاروا أرض القاعة مجلساً لهم أو عند أقدام الدكتور؟؟ .. أم من أسعار الكتب المرتفعة رغم أن معظمها لا يدرس، ويحذف الأستاذ (الدكتور) منها ما يشاء بحجج متنوعة: قدم المناهج أو عدم أهلية الدكتور مؤلف الكتاب.. إلخ والغاية واحدة في معظم الأحيان، وهي أن يحظى هذا الدكتور أو ذاك بنصيبه المجزي جراء تنزيل وبيع نواته ومحاضراته الخاصة!!

أحد (دكاترة) السنة الرابعة طلب مؤخراً من الطلاب دراسة كتاب من تأليفه الخاص، ونوه إلى أنه متوفر بالمكتبات العامة بالإضافة لمحاضرات (من تأليفه أيضاً)، وأكد أن على من يود النجاح أن يقيتها..

وتبقى المشكلة الأساسية والمؤثرة في النهاية هي أساليب التعليم الفاشلة .. حيث إنها في العموم نظرية بحتة، وتعتمد على الكم لا على النوع، وهي بعيدة كل البعد عن أي فتح لأفق البحث العلمي .. من جهة أخرى، فإن حلقات البحث - وهي التي من المفترض أنها من نتاج الطالب ومنفذه الوحيد في هذه الكلية للتعبير عن رأيه-، هذه الحلقات تتحول إلى عبء على الطالب ومذلة

مهزلة في وزارة التعليم العالي؛ مدير معهد اللغات يشتم الأساتذة الجامعيين!؟!

بأبها لا تبرحها لأي سبب، مطبقة فمها ملتزمة الصمت جليسة الكرسي مشلولة الحركة، مجمدة في مكانها مهنوعة من التجول والعمل حتى ترهق روحها، رافعا يده في وجهها زاجراً متوعداً بمعنا في تحقيرها والويل ثم الويل إن رآها أو صادفها ثانية !! ثم استعان بمن هم في عمر أبنائها على طردها من مقصورته الأسطورية ..

لماذا؟ ثم لماذا؟ ماذا حدث ؟ ما المبرر لكل هذه الأحقاد الهستيرية ؟

من هو الدكتور (وائل بركات) ؟ كيف يستطيع اليوم أن يصل ويجول تحت قبة حصانته الوظيفية النبيلة؟

كيف يُسمح له في وزارة التعليم العالي وفي صرح من صروح الوطن العريقة، بإعطاء صورة قاتمة ومعيبة حول كيفية معاملة النساء الفاضلات، وأمام من ؟ أمام الشباب والشابات القادمين من دول العالم لدراسة آداب اللغة في سورية !!!

لماذا لا تسارع الوزارة ورئاسة الجامعة إلى معالجة هذه الظاهرة المعيبة بحق جامعاتنا العريقة؟

السيد وزير التعليم العالي: تم في عهدكم الإساءة إلى أستاذة جامعية، مربّية قديرة، وقد أشرفت على التقاعد ؟

تمت إهانتها وتجريحها وطردها على مسمع ومرأى المتواجدين ومعظمهم أصغر من أبنائها ؟

السيدة موضوعة الآن تحت تصرف أمانة الجامعة، وتنتظر منكم رد اعتبارها، في دولة يسودها القانون واحترام المواطن.

فهاذا فعلتم ؟

■ **خاص - قاسيون**

مهزلة في وزارة التعليم العالي؛ مدير معهد اللغات يشتم الأساتذة الجامعيين!؟!

فسارع على لإجلاء موظفي المعهد وبعثرة الأساتذة القدامى في أقسام الجامعة .. في مكاتبها وكتباتها شتاتاً مغلوبين على أمرهم .. واستبدلهم بطلاب جامعة أو حديثي التخرج يشكلهم وينحتهم وفق أغراضه وغاياته التي تخدم مصلحته وديمومته في موقعه.

إلى أن طرأت حديثاً تغييرات وتعديلات في أنظمة جامعية تبعتها قراءات وتفسير جديدة في بعض نصوص قوانينها أسفرت إحداها عن إصدار رئيس الجامعة مذكرة تكليف برقم ٢٢٠/ - ٢٢٠ تاريخ ٢٠١٥/ ٣/ ٢٠٠٦، بإعادة المدرّسة المذكورة إلى المعهد، وكما هو متوقع رفض مدير المعهد تنفيذ المذكرة كعادته خدمة لمصالحه ودوافعه ورفض قبول مباشرتها في مملكته السماوية، لكن مذكرة التكليف أعيدت إليه ثانية وبصيغة أخرى بعد أن سارعت دائرة الآداب التي كانت المذكورة تعمل في مكاتبها، بتنفيذ الانفكاك الأمر الذي يلزم سيادة المدير بضرورة قبول مباشرتها فوراً ... عندها أحس مدير معهد اللغات بتضييق الحصار عليه ويأن مقاومته لكتب رئيس الجامعة على وشك الانهيار .. فمضى إلى استبدالها منذ لحظة وصولها مع أول يوم دوامها . الخميس ٢٧/٤/ ٢٠٠٦ بالصراخ والتعنيف، بالازدراء والتحقير .. هاجمها بألفاظ مهينة يذلها ويسفح كرامتها أمام الملأ من الطلاب والطالبات الأجانب!! لا يقيم أي اعتبار لأحد .. استمر بجبروته وطغيانه يضغط عليها باستعلائه وفوقيته، ثم أصدر أوامره بطردها من معهده على الفور ما لم تخضع لمشيّته وتتسحب من أمام وجهه، وتحجز نفسها في غرفتها موصدة

الخطة العاشرة على الطاولة الاقتصادية

سياسات غير واضحة ومصادر تمويل افتراضية وغياب للوثيقة المرجعية

حظيت الخطة الخمسية العاشرة منذ بداية إعدادها في أروقة هيئة التخطيط بالكثير من الجدل والندوات والإعلام، ولم يكن خفياً على أحد بأن جانباً كبيراً من سيل التصريحات الرسمية والضجيج الإعلامي الذي رافق الخطة حتى إقرارها من قبل مجلس الشعب، كانت تهدف إلى تمويه النواقص الواضحة في الخطة مثل معدل النمو المقترح ومصادر تمويل الخطة والموقف من المسائل الاجتماعية.

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دعا مجموعة من الباحثين إلى أمسية حوارية لمناقشة سياسات ومؤشرات الخطة الخمسية، ورغم التأخر في النقاش نسبيًا، إلا أن معظم النقاشات اتسمت بتحليل الاقتصادي والمعرفة العلمية والإحاطة الواسعة لجوانب مختلفة من الخطة مثل معدل النمو ومصادر التمويل والموقف من الدعم ونظرة الخطة إلى قطاع النقل والبيئة وغيرها من المشاكل الاجتماعية.

موقف ليبرالي من الدعم

د. عصام الزعيم مدير المركز ركز بشكل أساسي على مسألة النمو الاقتصادي لأهميتها في تحديد مسألة مكافحة البطالة والفقر وتحسين معدل الدخل والمعيشة، مشيراً بأن معدل النمو الذي سجلته الخطة الخمسية ٧٪ في نهاية الخطة لم يكن موثقاً على ضوء الاستحقاقات الثلاثة المنتصبة، أضافه أن الخطة لا توضح كيفية الوصول إلى هذا الهدف، بل على العكس تماماً فالمؤشرات الموجودة في الخطة والسياسات التي نشهدها في الواقع لا توحى بذلك، خاصة في مسألة تراجع الاستثمار العام حين تم تحويل ٢٠ مليار ليرة سورية من الموازنة الاستثمارية إلى بند الموازنة الجارية في العام ٢٠٠٤ والأهم من ذلك هو التعثر في السياسة والموقف من الاستثمار العام الصناعي، حيث يعلن تارة تخفيض الاستثمار العام الصناعي، وتارة أخرى تفعيل هذا الاستثمار ومرة ثالثة يتم تفكيك هذا القطاع وخصخصته، وهذا المناخ يقلل من الاستثمار العام في الوقت الذي لا ينمو فيه الاستثمار الخاص بشكل كبير.

وأضاف الزعيم بأن هذه المشكلة مركزية وتتعلق بالسياسات وهي تعكس أمرين، الأول هو غياب الرؤية الواضحة والموقف الواضح من دور الدولة التدخل. والثاني هو التناقض بين الهدف المعلن من الدولة في دعم القطاع الخاص والعوائق المستمرة أما الإقراض المصرفي في مجال الاستثمار، حيث أن معدلات الفائدة لا تشجع على الاستثمار وينفس الوقت يتم إعطاء مزيد من الدور للقطاع الخاص، وبالتالي نحن أمام خلخلة في الموقف من الاستثمار العام وأمام صعوبة في نمو القطاع الخاص، ومقابل ذلك يميل دخل النفط إلى التراجع، أي أننا سنكون أمام وضع صعب ومقلق في السنوات القليلة المقبلة مما يتطلب سياسات أخرى مختلفة.

وفي جانب الدعم اعتبر الزعيم بأن الخطة تتخذ موقفاً ليبرالياً من مسألة الدعم تحت شعار الدعم الموجه، مشيراً بأن أدبيات البنك الدولي توصي بمسألة الدعم الموجه والهادف ويقترح البنك رفع الأسعار المحلية إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ من الأسعار الدولية، وهذا الأمر إذا تم سيؤدي إلى ضعف القوة الشرائية، وبالتالي ازدياد الفئات التي ستدخل حيز الفقر المدقع وخاصة الوسطى، لأن الفئات التي تستفيد من الدعم الاجتماعي هي ليست تلك الفئات المدعومة فقط، لأن مفهوم الفقر هو أشد عمقا واتساعا مما يبدو في الخطة، وبالتالي فإن الفئات الوسطى التي دخلت حيز الفقر هي أيضا تحتاج إلى الدعم الاجتماعي وليست الفئات الأشد فقرا فقط، لذلك فإن هذه المسألة بالغة الخطورة في الوقت الراهن خاصة أننا أمام استحقاقات دولية وإقليمية كبيرة.

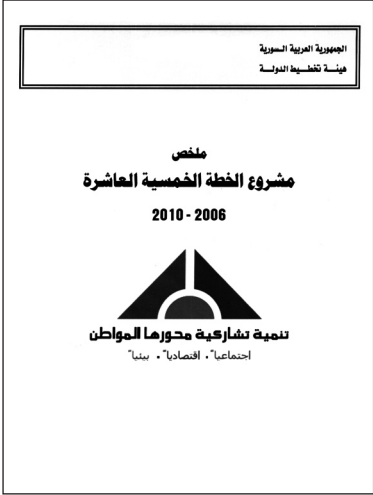
وأشار الزعيم بأن الخطة في سياق توزيعها للأدوار لم تشر إلى مسألة دور القطاع العام في الإنتاج، ولكن الشيء الواضح هو أن مسألة التعددية ليست واضحة إطلاقا في الخطة، ولم تبين الخطة طبيعة هذه التعددية ودور كل قطاع وحدوده.

الوثيقة الاستراتيجية الغائبة

أما د. مجيد مسعود فقد أشار إلى غياب الوثيقة المرجعية التي ينبغي أن تستمد منها الخطة الخمسية أهيافها المرجحية، والتي تتضمن عادة تعريفا بالأهداف الأساسية للتنمية التي تكون بطبيعتها طويلة المدى (٢٠



د. عصام الزعيم



حسني العظمة

❖ **الزعيم: الخطة تتخذ موقفاً ليبرالياً من مسألة الدعم**

❖ **حيدو: الخطة تنفذ عملية التحويل بشكل مركز نحو اقتصاد السوق**

❖ **العظمة: مشروع الخطة لا يتطرق إلى إحداث إدارة مركزية للكوراث**

❖ **الهندي: الخطة لم تعكس ما تم العمل به في المجالات القطاعية**

❖ **جميل: الخطة تعثرت حين لم تحدد رقم النمو انطلاقاً من**

الضرورات المنتصبة وتعثرت حين لم تجد له الموارد الحقيقية

وقال د. قدري جميل إن كل المؤشرات الاقتصادية مختلة، اختلال في الأرباح والأجور واختلال في التراكم والاستهلاك، يضاف إليها انخفاض في العائدية نظراً لأن ٢٠٪ من الدخل يذهب فساداً ونهباً، أي هناك ٢٠٠ مليار ليرة تخرج خارج الدورة الاقتصادية واستعادة هذه الأموال إلى الدورة الاقتصادية إلى جانب وجود ١٥٪ معدل تراكم حقيقي قادر على تصحيح هذه العلاقات المختلة، لكن أصحاب الخطة وواضعي الرقم ٧٪ لم يتجرأوا على الاقتراب من موضوع استرداد أموال الفساد لذلك شطحوا بعيداً باتجاه موارد افتراضية، حيث افترضوا خلال الخطة أنه سيتم تأمين ٨٥٠ مليار ليرة من خلال القطاع العام والضرائب و ١٠٠٠ مليار ليرة الباقية من الخارج، ولكن هذه الموارد تبقى افتراضية ولها علاقة بالطرف السياسي الإقليمي والمناخ العام الموجود بالمنطقة، لذلك فإن هذه الموارد الافتراضية التي تشكل حوالي ٦٠٪ من الخطة تجعل من الخطة كلها افتراضية، وبالتالي حتى الرقم ٧٪ مشكوك فيه لأنها تتطلب موارد ١٠٠٠ مليار ليرة قد لا تأتي.

وبالتالي فالخطة تعثرت حين لم تحدد رقم النمو انطلاقاً من الضرورات المنتصبة وتعثرت حين لم تجد له الموارد الحقيقية، فأصبحت جميع هذه الأرقام افتراضية، واضاف الدكتور جميل: إذا لم نبدأ مباشرة وخلال عام على الأكثر بحلحلة المشاكل المنتصبة أمام الاقتصاد بشكل جدي وضمن خطة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى، سيأتي عام ٢٠١٥ وأماننا ليس فقط مشكلة وظيفية بالاقتصاد الوطني ومشكلة بطالة ومستوى معيشة بل مشكلة عضوية مترافقة مع ضغوط خارجية، الأمر الذي يمكن أن يقرب الاقتصاد السوري والمجتمع السوري من حالة الانهيار والتفكك، لذا فإن القضاء على البطالة والخلاص من مستوى معيشة متدن هو قضية وطنية للحفاظ على وحدة الكيان الوطني وعلى تماسك النسيج الاجتماعي.

خطة اقتصاد سوق

د. داوود حيدو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري أشار إلى أن الخطة في جوهر تنفذ عملية التحويل بشكل مركز وعبر نموذج التنمية التي تقترحها نحو اقتصاد السوق والاندماج بالسوق العالمية لأسباب سياسية وأخرى تتعلق ببنية النظام، حيث تتجه الخطة بشكل واضح نحو الانفتاح أي تحرير التبادل التجاري وتشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام وسحب يد الدولة من القطاع الإنتاجي، وتكليفه بنفس الوقت بكافة المسؤوليات ذات الطابع الاجتماعي وخاصة التعليم أو الصحة، أي أن تتكفل الدولة بالفقراء والقطاع الخاص بالأغنياء.

كما أن الخطة تقول بأنه على «الدولة أن تتدخل إذا تعثرت السوق» ورغم الغموض المحيط بهذه الفكرة فإن السياق العام يوحي بأن المقصود هو تلبية طلبات المستثمرين والتجار، وزيادتها إلى الحد الذي يجعلهم أكثر فعالية ونشاطاً، أي حسب مفهومهم زيادة جني أرباحهم في أماكن لا يمكن جنبها في مطارح أخرى، ومانعنيه هو التمييز بين ربح ينمو من زيادة الإنتاجية وبين ربح ينمو من خلال إعادة التوزيع والامتيازات والإعفاءات.

وأضاف حيدو بأن الخطة ترد جملة من الأرقام والوقائع حول تخفيض نسب البطالة والفقر والامية وغير ذلك من الاقتراحات التي تتم عن نوايا حسنة لكنها تتطلب جهوداً وأموالاً نخشى أن تستنزفها الاقتراحات والتدابير التي يلجأ إليها الرأسماليون، ومع ذلك فنحن نطالب بأن ينظر إلى المسائل الاجتماعية الملحة ليس كعبء وإنما كعملية كسب وتحريك لاحتياطي مهمل، وبهذا المعنى يتوجب العمل على تخفيف مشيراً بأن الدولة لوحدها غير قادرة على معالجة المشاكل، لذلك تمتد مسؤوليتها إلى دعم وتنظيم القطاع الخاص بحصة ملموسة في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وبما يتجاوز الاستثمار بقصد الربح وكذلك دعم وتنظيم القطاع الأهلي، وهذا كله يتطلب توسيع الممارسات الديمقراطية والقبول بالنضال المطالب للنقابات والمنظمات الشعبية، والشفافية في التعاطي مع الشأن العام وسيادة القانون على جميع المستويات ومحاربة كل أشكال الفساد.

سيطرة نموذج الفساد

بدوره قدم الباحث أيهم اسد ورقة بعنوان الاقتصاد السياسي لمعدل النمو المقترح في الخطة الخمسية العاشرة مشيراً إلى " أن بنية النمو الاقتصادي في سورية تحددها بدرجة أساسية المتغيرات الاجتماعية/السياسية أكثر مما تحددها المتغيرات الاقتصادية، وتفترض الورقة بأن أثر المتغيرات الاقتصادية الكمية في الاقتصاد ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية النوعية فيه، وبهذا المعنى فإن الأهداف الكمية للخطة الخمسية وفي مقدمتها معدل النمو الاقتصادي المقترح هي مجرد احتمالات نظرية بحثة في ظل العلاقات والبنى الاجتماعية الحالية، في حين أنها ممكنات حقيقية في ظل علاقات وبنى اجتماعية جديدة.

يضاف إلى ذلك أن سيطرة نموذج اقتصاد الفساد في سورية يؤدي إلى مزيد من التشوه في تخصيص الموارد الاقتصادية وتدن استغلال تلك الموارد وسوء توزيع بالدخل، وضغف التراكم الرأسمالي الإنتاجي، وكل ذلك ناتج بالدرجة الأولى عن وجود حالة من تركيز الثروة الاجتماعية

المنتجة في الاقتصاد بيد حفنة من "الأثرياء الجدد" وإعادة استثمار تلك الثروة في الاقتصاد الرمزي/الطفيلي/التجاري وليس في الاقتصاد الإنتاجي/الحقيقي/الصناعي وإخراج قسم كبير من عوائد ذلك الاقتصاد إلى خارج الاقتصاد السوري، وباستمرار سيطرة نموذج اقتصاد الفساد فإن النمو الاقتصادي المطلوب يكون أمراً مشكوكاً به نتيجة الاختلالات الاجتماعية والطبقية التي يراكمها ذلك النموذج.

خلط والتباس في البيئة

الأستاذ حسني العظمة الذي تناول مسألة البيئة في الخطة أشار إلى خلط والتباس كبيرين في هذا الجانب بين مستويين وظيفيين، الأول هو وظيفة التصدي للمسألة البيئية بمعنى إدارة مدخلات النشاط البشري (الموارد) ومخرجات هذا النشاط (التلوث) ويتقاسم هذه الوظيفة معظم وزارات الدولة، أما المستوى الثاني فهو وظيفة الإدارة البيئية وهي وظيفة مختصة وتخطيطية ورقائية قمعية عابرة للقطاعات، تتولاها حالياً الهيئة العامة للشؤون البيئية التي أتبعت بوزارة الإدارة المحلية، بعد أن حجمت هذه الوظيفة قبل عدة سنوات بالقرار غير الصائب بإلغاء وزارة الدولة لشؤون البيئة بدل ترفيتها إلى وزارة تنفيذية كاملة الصلاحيات.

ونتيجة هذا الخلط والالتباس يبدأ مشروع الخطة في هذا القطاع بوضع أهداف وسياسات وخطط عمل طموحة وإن كانت زاخرة بالفجوات والتشويش واللامنهجية، ليتمخض هذا الجبل فيما يسمى بالمسقوفة التنفيذية، وهي الوحدة التي تضع إطاراً زمنياً للتنفيذ، أي تنتهي إلى مجموعة إجراءات ضيقة تتعلق أساساً بالمستوى الوظيفي الثاني الذي هو وظيفة الإدارة البيئية ولا يوجد فيها الكثير مما يتطرق إلى وظيفة التصدي للمسألة البيئية، فهناك فقط وظائف الإدارة البيئية، والسؤال هنا هو: أين تقع في الخطة الأعمال المحدودة التي تهدف إلى التصدي لأسباب العميقة لتفاقم المسألة البيئية في سورية.

كما أن مشروع الخطة لا يتطرق إلى مسألة الحاجة إلى إحداث إدارة مركزية مختصة (ربما تكون بصيغة وزارة دولة للطوارئ والكوارث) لتطوير متجاوز لوزارة الدولة لشؤون الهلال الأحمر يكون من وظائفها الإشراف على إعداد وتنظيم وحشد كافة الإمكانيات والقدرات المدنية والعسكرية في إدارة الكوارث زمن الحرب والسلام.

أهمال للنقل بالقطارات

الباحث د. نزار عبدالله تناول مسألة النقل في الخطة مشيراً بأن الخطة تركز بشكل كبير على النقل البري لكن مع إهمال شديد للنقل بالقطارات، إذ تطمع الخطة للوصول إلى أكثر من ٣ مليون راكب في نهايتها، في حين كانت الخطوط الحديدية تنقل في عام ١٩٩١ بحدود ٤.٦ مليون راكب، علماً بأن الطلب النقلي بين المحافظات في عام ٢٠٠١ كان بحدود ٤٥ مليون راكب، أي بتعبير آخر يمكن للقطارات أن تنقل عشرة أضعاف ماتقلته حالياً، أما بالنسبة للبضائع فإن الطاقة التمرية المتاحة هي ٨٣ مليون طن، و حالياً النقل ١٥ مليون طن وتتنوي الخطة رفعها إلى ١٠٥ مليون طن فقط، أي أن هناك طلب نقلي كامن حدا يمكن أن تربح من خلاله النقل بالقطارات في حال تحسين سرعتها وخدماتها، وبالتالي زيادة ريعية القطارات للمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخفيف من التلوث.

أما في مجال النقل الداخلي فمن المعروف أن كل دول العالم حتى الرأسمالي المتقدم تقدم هذه الخدمة بشكل مدعوم ولأن هناك فكرة باستخدام قطارات فوق الأرض وتحتة، لكن هذا النوع مكلف ويحتاج إلى قروض خارجية في حين أن هناك حل بسيط ويتمثل في توسيع عدة شوارع محورية أو دائرية في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب وغيرها.

بدوره أشار السيد عطية الهندي من وزارة الزراعة إلى أن الخطة الرئيسية لم تعكس في الواقع ماتم العمل به فعلياً في المجالات القطاعية، فمن ناحية الاستثمارات طلبت وزارة الزراعة مبلغ ١٣٠ مليار ليرة سورية لتمويل مشاريعها، إلا أنها لم تحصل سوى على ٨٢ مليار في حين حصلت وزارة الري على ٩١ مليار من أصل ١٢٢ مليار، موضحاً بأن الخطة تهدف إلى تحقيق نسبة النمو في قطاع الزراعة بحدود ٢.٥٪ (أقل من معدل النمو السكاني) في ضوء الاستثمارات المرسودة وستحقق ١٠٠ ألف فرصة عمل في القطاع الحكومي أي بمعدل ٢٠ ألف فرصة سنوياً.

■ **كاسترو نسيّ**
castro@kassioun.org

شركة حديد حماة تنتظر براءة ذمة من خصصتها



المحلية. وأضافت الشركة أن معمل الأنابيب قد توقف عن الإنتاج بشكل كامل خلال الربع الأول بسبب عدم توفر المادة الأولية للإنتاج (الرائد) وعدم وصول الكميات المتعاقد عليها مع الجهات الأخرى وهذا الأمر انعكس بشكل واضح على تنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية للشركة منذ بداية العام الحالي. من المفارقات اللافتة للنظر في وضع شركة حديد حماة أن الشركة تعاني من صعوبة تأمين المواد الأولية لتشغيل المصنع، وأنها تستورد مادة البيليت التي تصهرها وتعيد تصنيعها على شكل قضبان فولاذية، ولكن السؤال هو: كيف تعاني شركة محلية من صعوبة تأمين المواد الأولية وهناك ملايين الأطنان من السكراب والخردة الموجودة في الأراضي السورية، وخاصة في منطقة عدرا حيث يؤكد بعض المهتمين والمطلعين على أنواع السكراب وكمياته في سورية، أن السكراب السوري هو من أجود الأنواع، وهو يصنف بدرجة (٢٠٢) أي أنه سكراب عالي النقاوة وغير مشوب بالكثير من المعادن والخلائط الأخرى، وأغلبه من الفولاذ الصرف الذي يحتاجه معمل حديد حماة في الصناعة، ويقدر هؤلاء المهتمون أن أسعار السكراب العالمية للأنواع العادية منه بحدود ١٥٠ – ٢٠٠ دولار للطن الواحد فقط، في حين أن الأنواع العالية الجودة تصل إلى أعلى من ذلك والذي نريد قوله: هو أن المادة الأولية الرخيصة وغير المستخدمة والمكدسة في كل مكان موجودة، فكيف يعاني المعمل من نقص المادة الأولية إذا.

■ **أيهم أسد**

وهذا ما رفع تكاليف إنتاج المعمل بصورة كبيرة، فقد كانت قيمة الكهرباء لعام ٢٠٠٣ ووفق نسب التنفيذ الفعلية للخطة الإنتاجية للشركة قبل زيادة أسعار الكهرباء حوالي ٥٦ مليون ليرة، أما بعد زيادة الأسعار فقد أصبحت ١٥٦ مليون ليرة، هذا وتؤكد الشركة أن نسبة الكهرباء المستهلكة لمعمل صهر الخردة تشكل ٢١٪ من إجمالي التكاليف، وأخيرا وبالنسبة لإجمالي شركة حديد حماة فإن نسبة الزيادة في ارتفاع أسعار الكهرباء قدرت بـ ٦٪ حيث كانت نسبتها إلى تكاليف الإنتاج قبل الزيادة ٨٪ وبعد الزيادة أصبحت ١٤٪. وقد طلبت الشركة مرارا إعفاء خط التوتر (٣٣٠ كيلو فولت من زيادة أسعار الطاقة كونه يحملها أعباء خيالية ويرفع من تكاليف إنتاجها، إلا أن أحدا لم يستجب لذلك الطلب، في حين يقضي المنطق الاقتصادي بأن تخفض أسعار الكهرباء لدعم هذه الصناعة من الداخل، وتخفيض تكاليف إنتاجها، مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار في السوق المحلية ورفع القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وعدم اتهام الشركة (بانخفاض ريعيتها).

الخردة تعم البلد والشركة تستغيث
منذ أيام قليلة فقط ذكرت شركة حديد حماة أن انخفاض معدلات التنفيذ لدى خطوطها الإنتاجية لاسيما في معمل القضبان الحديدية يعود لصعوبة استيراد مادة البيليت لارتفاع أسعارها عالميا وخاصة أن المعمل يعتمد على هذه المادة لصهر الخردة الوافدة إلى المعمل من السوق

٩٧ مليون ليرة أما في عام ٢٠٠٥ فقد قفز ربح الشركة إلى ٢٠٠ مليون ليرة وهو ما يشكل ٢١٪ من مجمل أرباح شركات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية في هذا العام، يضاف إلى ذلك أن شركة حديد حماة هي واحدة من ٥ شركات رابحة لدى المؤسسة وذلك من أصل ١٣ شركة لديها . أمام هذه الأرقام الموثقة لا بد وأن يسأل أي شخص لماذا تريد وزارة الصناعة طرح الشركة للاستثمار الخاص؟ وما هي سياستها الصناعية وحجتها المنطقية لذلك؟ وكيف تنظر إلى مستقبل هذه الشركة والشركات الأخرى التي تنوي اللحاق بها، بعد خمسة عشر أو عشرين عاما من استثمارها؟ وكيف ستضمن حقوق العاملين فيها طوال الفترة التي يسيطر القطاع الخاص فيها على الشركة؟ والسؤال الأهم: هل حاولت وزارة الصناعة إنقاذ الشركة ورفع ريعيتها وتجديدها بشكل كامل قبل طرحها للاستثمار؟ وهل هيأت لها الظروف الاقتصادية والإدارية المناسبة، ثم حاسبتها على انخفاض ريعيتها؟ وهل فقدت كل الحلول ولم يبق أمامها سوى طرحها للاستثمار الخاص؟ ويحق لنا أن نؤكد من خلال مثال رقمي حي عن أسلوب الخلق بطريقة المعانقة التي أودت بالشركة فمعمل صهر الخردة بشركة حديد حماة يستهلك جزءا كبيرا من الطاقة الكهربائية وهو يتغذى بخط توتر (٣٣٠) كيلو فولت وبعد أن قررت الحكومة رفع أسعار الكهرباء منذ عامين دون استثمار ارتفع سعر الكيلو واط ساعي لمعمل صهر الخردة من ٧٠ قرشا إلى ١٧٠ قرشا، أي أنه زاد بنسبة ١٤٢٪،

كامل الكمية المنتجة في معمل القضبان الحديدية مباعة لمختلف جهات القطاع العام وللمكتتبين بالقطع الأجنبي، وقد تمكنت الشركة من تسويق المخزون المتراكم لديها من (الأنابيب المعدنية)، أما مبيعات الشركة بالقطع الأجنبي فقد بلغت خلال الفترة ١٧ ألف طن وبنسبة تنفيذ ١٥٦٪ من الكمية المخططة. وتؤكد الشركة بأنها استطاعت فتح اعتماداتها المستندية من عائدات بيع الحديد المبروم بالقطع الأجنبي، حيث بلغت قيمة القطع الأجنبي الوارد إليها (٤.٦٧١) مليون دولار في حين أن القطع الأجنبي المستخدم لنفس الفترة كان بحدود (٤.٥٩٢) مليون دولار.

وعلى صعيد الخطة الاستثمارية (الاستبدال والتجديد) فقد تمكنت الشركة من إنجاز القسم الأكبر من مشاريعها المخططة خلال الفترة نفسها وبنسبة تنفيذ ٩٧٪ وقد ضمت بعضا من المشاريع الإنشائية، وتوريد آلات ترميم أفران معمل صهر الخردة، وأما على صعيد دراسة التطوير والتحديث في الشركة فقد تم إعداد دراسة لتطوير معمل صهر الخردة، وذلك بإعادة هيكلة المعمل للوصول إلى الطاقة العقدية (١٢٠) ألف طن سنويا وإحداث طاقات إضافية تمكن من الوصول إلى ١٦٠ ألف طن سنويا .

بهذا المعنى ووفق هذه المؤشرات الإنتاجية والتسويقية فإن الشركة مؤهلة لتصبح أفضل مما هي عليه الآن فيما لو منحت القليل من الاهتمام والرعاية وفيما لو وفرت لها الحكومة مخصصات الاستثمار اللازمة لذلك التطوير، وهنا نقول إن الاتحاد المنهي لنقابات عمال الصناعات الهندسية والكهربائية كان قد كشف العام الماضي أن المخصصات الاستثمارية للشركة كانت تدور من عام لآخر دون استخدامها ثم تبرز الحجج بعد ذلك بعدم وجود أموال لتطوير الشركة، الأمر الذي يرجح أن هناك نية مبيتة لهذه الشركة من جهة ما على حد تعبير أعضاء الاتحاد المهني.

إنها رابحة بامتياز
من ناحية أخرى فقد تمكنا من الحصول على أرقام الأرباح الحقيقية والدقيقة التي حققته الشركة خلال السنوات الأخيرة، ففي العام ١٩٩٩ حققت الشركة أرباحا بمقدار ١٧٥ مليون ليرة، وفي العام ٢٠٠٠ حققت أرباحا بمقدار ٩٢ مليون ليرة، وفي العام ٢٠٠١ حققت ربحا مقداره ٨٦ مليون ليرة، ازداد هذا الربح في العام ٢٠٠٢ ليصل إلى ١٠١ مليون، ثم انخفض في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي

تبدو قصة شركة حديد وفولاذ حماة بالظاهر على أنها قصة ومعاناة شركة مركونة في وسط سورية تعاني التخلف والتراجع وتقادم الآلات وهي بحاجة لتطوير لتزيد من إنتاجها وتحسن من عوائدها المالية، لكنها في الباطن تبدو أعمق من ذلك بكثير فهي نموذج مصغر لمصرع أكبر يدور بين قوى اقتصادية في سورية لتتقاسم ما تبقى من القطاع العام والالتفاف عليه بحجة إعادة تأهيله وتطويره.

شركة حديد حماة ومنذ عام ٢٠٠٤ ما زالت موضع اخذ ورد بين الأوساط الاقتصادية والصناعية والسياسية، وما زال طرحها للاستثمار الخاص بين مؤيد ومعارض، وما زال العقد الذي أبرمته وزارة الصناعة مع شركة نمساوية لاستثمارها يروح ويجيء إلى اللجنة الاقتصادية للبت فيه نهائيا، ولكن حتى الآن لا يوجد قرار ورقي نهائي بشأن طرح الشركة على الاستثمار الخاص وكل ما هو موجود مجرد تسريبات نظرية حول عدم رغبة الحكومة بذلك فما هو واقع هذه الشركة؟ وهل هي بحاجة للقطاع الخاص الخارجي لتطويرها؟ وهل هي من الشركات الخاسرة حتى تتخلى الحكومة عنها؟

الأرقام شاهد لا يكذب
إن قرار طرح شركة حديد وفولاذ حماة على الاستثمار الخاص يعكس في التحصيل النهائي أيا من التيارات الاقتصادية في سورية هو الأقوى، ويكشف عن نوايا الحكومة الحقيقية تجاه القطاع العام ويحدد موقفها النهائي منه، ويحدد إن كان المد الليبرالي سوف يطاتل القطاع العام وبأي طريقة سيفعل ذلك واليكم بعض المعلومات المتعلقة بالشركة حول الإنتاج والتسويق والمبيعات.

مع بداية عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة إنتاج الشركة (١.٣١٥) مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ قدرها ٩٨٪ من قيمة الإنتاج المخطط للفترة نفسها، حيث تم إنتاج كمية ٤٢ ألف طن بيليت (عروق فولاذية) وبنسبة تنفيذ قدرها (١٢٢٪) من كمية الإنتاج المخططة لمعمل صهر الخردة، كما تم إنتاج كمية (٣٧.٤) ألف طن حديد مبروم محلزن متوسط وعالي المقاومة خلال الفترة نفسها وبنسبة تنفيذ قدرها ٧٨٪ من كمية الإنتاج المخططة لمعمل القضبان الحديدية، هذا وتؤكد الشركة بأن

ما هي الأسباب الحقيقية لارتباك الحكومة الشديد وتناقض تصريحاتها؟

متراجعا عن تصريحاته السابقة!

الدردري: لست مخوَّلاً بالحديث عن سياسة الدعم!!



مستوى المحافظات والأقاليم حين ستقسم سورية إلى مناطق وأقطاب للنمو. وأشار إلى أنه سيتم البدء من الشهر المقبل بوضع خطط اقتصادية للمحافظات لضمان التنمية الإقليمية المتوازنة.

وأردف الدردري إن الخطة ولأول مرة في سورية اعتمدت على خريطة للفقر في معالجة جوانب العدل الاجتماعي واستندت إلى مسح دخل ونفقات الأسرة حيث تمكنت الحكومة من تحديد الفئات الاجتماعية والمناطق الفقيرة التي تحتاج لكثافة استثمارية لتحسين أوضاعها وأوضح أن إعداد الخطة تزامن مع إعداد مائل لاستراتيجية الحد من الفقر، مشيرا إلى أن الخطة ستبرز إلى الواقع خلال الأيام القادمة بعد إقرارها في مجلس الشعب.

٢٠٠٦/٥/٧

■ **عن الزميلة الثورة**

الدردري يصرح: رفع الدعم عن المواد الأساسية على طاولة البحث مجدداً!!
د. قدري جميل: رفع الدعم ليس في مصلحة سورية اقتصادياً وسياسياً



الداخل لزيادة التوتر سواء عن قصد أو دون قصد"، وطالب باختيار وقت ملائم "إذا كانوا ولا بد يريدون رفع الدعم عن المواد الأساسية".

واعتبر الخبير الاقتصادي أن "حجة إعادة توزيع الدعم على أصحابه هي حجة واهية، لأن البلدان التي سارت باتجاه اقتصاد السوق الفوضوي توصلت إلى سحب الدعم من الطبقات المسحوقة دون إعادة توزيعه"، وتابع قائلاً: "إن الدعم الذي تحصل عليه الـ ١٠٪ من الشريحة الأغنى، بما يخص المازوت، يتضمن الدعم الذي يذهب للمنشآت الصناعية، ورفع هذا الدعم يعني زيادة كلفة الإنتاج وبالتالي رفع الأسعار، الأمر الذي سينعكس على المواطن العادي في النهاية".

٢٠٠٦/٥/١

■ **عن سيريا نيوز (بتصرف)**

كشف نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاقتصاد عبد الله الدردري عن عملية إعادة نظر تقوم بها الحكومة حالياً في مسألة الدعم المقدم من الحكومة للمواد الأساسية وعلى رأسها المازوت.

وقال الدردري في حديث أمام جمعية المكاتب الاستشارية إن تخصيص الدولة ١١,٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لموضوع الدعم يؤدي إلى مخاطر حقيقية على الاقتصاد ويؤدي إلى عجز واضح في الموازنة وإلى تشوه في الاقتصاد..

وأكد أن سوء توزيع الدعم القائم حالياً ليس اخلاقيا حيث إن ١٠٪ من الشريحة الأغنى في سورية تستفيد ٥٢ ضففا من الدعم المقدم لمادة المازوت مقارنة بـ ١٠٪ من الشريحة الأفقر في المجتمع السوري و"هذا غير مقبول لا اقتصاديا ولا اجتماعيا".

الخبير الاقتصادي والمحاضر في معهد تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية د.قدري جميل اعتبر في تصريح لـ"سيريانيز" أن "الأساتذ عبد الله الدردري يضع الموضوع في الإحداثيات الخاطئة" لافتا إلى أن الدعم كان مطلوبا أصلا لأن هناك "خللا بين الأجور والأسعار الأمر الذي مازال قائما"، مؤكدا أن "الأجور غير حقيقية، وإذا أرادوا رفع الدعم فليرفعوه عندما يصبح الأمر حقيقيا".

وأضاف د. جميل أن الحديث عن رفع الدعم "ليس علميا وخطر سياسيا" لأنه "يوجه ضربة لذوي الدخل المحدود وبالتالي سيؤدي إلى زيادة التوتر الداخلي في وقت تتعرض فيه سورية لضغوط خارجية" مشددا على أن هذا الموضوع "ليس في مصلحة سورية حاليا" و"كأن هناك من يعمل من



إنه لمن الطفولة حقاً، الاعتقاد بأن مستقبل
وحدة الشيوعيين السوريين، يتوقف على
قرارات جريئة تتخذها القيادات التاريخية
لهذه الفصائل، فالأمر لا يتعلق بالقرار من
الناحية السورية، بل في خلفية التفكير
السياسية والتنظيمية التي تجعل من قرار
كهذا ممكن الوجود، إنه يتعلق بهوروث تنظيمي
وسياسي خاطئ، استمر طويلاً، وأعيد إنتاجه
بممارسات سياسية وتنظيمية متعددة، الذي
سبباً أساسياً في مسلسل الانقسامات، كان
ترك فراغاً سياسياً وتنظيميا حاولت ملأه
أحزاب ومجموعات شيوعية كحزب العمل
الشيوعي، رابطة الشغيلة، المنظمة الشيوعية
العربية. فالرؤية الجديدة لوحدة الشيوعيين
السوريين تركز على النقطتين التاليتين:

١. إعادة الاعتبار لمبدأ الاتفاق - الاختلاف
للبنيني وجدلها. فالخطوات الأولى للعمل
المشترك تبدأ من تلك النقاط التي ليست مثار
اختلاف بين الشيوعيين (القضايا المطلوبة
الوطنية) فالعمل الميداني ووحدة الإرادة
بالعمل وماهي أرقى أشكال الحوار، التي من
شأنها أن تقوم بتفعيله في المستويات الأدنى.
٢. استخدام الماركسية اللينينية كسلاح
معرفي مبدع، في خلق وإعادة تأسيس روح
حزبية من طراز حديث تستطيع إعادة البروز
لذلك المؤتمر المثمر الخلاق - كمعادل نقضي -
لترهل الحزب وتراجعه.

■ کمال ابراہیم

يستمد مبررات وجوده من كون هذه المرجعية الفكرية والسياسية تحتمل هذه القراءات. وهذا مصدر قوة لهذه المرجعية فيما لو أجاد الماركسيون اللينينيون إعادة ربطها بالمناهج المادي الجدلي واعتبارها، بشكل تجل له، واعتباره العنصر الأكثر ثباتاً في هذه المرجعية. نقول ذلك لأن ماركس أو لينين كان يتحرك داخل نظام معرفي محدود بشرطية للاجتماعي - التاريخي، وليس خارجه. ولعل قوة إبداع هذا الفكر تكمن في اشتراط إجلائته إلى هذين الشرطين، وإلا لكان أمام شكلا من أشكال التعاطي الغيبي المقدس مع الفكر الذي تستمد منه كل عناصر التجحر والعقائدية.

٣. الاختلاف السابق والحالي، جو
مضمون حركات التحرر الوطني، ومحتواه
الطبيقي، الوطني، ومدى صلاحية استخدامه
حاليا كمفهوم يستغرق الديمقراطية،
واشكالياتها، وذلك بعد أن انقل ولأول مرة
التناقض الرئيسي إلى داخل النظام الرأسمالي
بعد ١٩١٧ وتراكب مع التناقض الأساسي
في تلك البلدان.

٤ - صفتا اللانجاس واللائنظام، اللتان تترافقتا مع شروط تشكل الطبقة العاملة، بسبب الطابع الاستقطابي للبرجوازية وليس للأنجاسي، وانعطافه على هيئة وعي متفاوت وحسب مواقعها في الإنتاج (زراعية - صناعية - ريفية - مدنية - تجارية) وتأثر وعي تعبيريها السياسي أي الحزب بهذا التنوع.

حول وحدة الشيوعيين السوريين

في التجربة السورية، لمحاولات توحيد الشبوعيين السوريين، ثمة الكثير من الأسئلة والاستخلاصات ولعل الأهم في هذه الأخيرة، أن هدف تلك المحاولات لم يثمر عن شيء. ذلك بداية لأن هدف التوحيد لم يتم وضعه في المجري الفعلي الواقعي لإمكان تحقيقه. وإلا لما كنا أمام هذا الواقع المزري، لتشرذم الفصائل لشبوعية وتبعثرها، الذي يعني أن هنالك قصوراً مخيفاً في وعي هذه الفصائل لذاتها. ذلك لأن أقصى مشاهدناه في محاولات التوحيد السابقة هو ذلك النوسان و التنقل لأفراد بعينهم بين هذا الفصيل أو ذاك الذي كان يزيد من تعقيد المشكلة تضاعفها.

كيف وبأية آلية يمكن أن تتم هذه الوحدة؟
فمن الثابت أن الحياة قد أجابت على
الكثير من الأسئلة التي تهم الشيوعيين
ووحدهم، وضيقت مساحات الاختلاف،
يمكن مايتوجب الاعتراف به أن الحياة، كانت
قد عمقت الكثير من مساحات الاختلاف
للسابقة، لذلك لايجوز من وجهة النظر
لمبدئية، استخدام النزعة التكفيرية ضد أحد
على الصعيد الفردي. كما لايجوز استخدام
مقولة (الفرقة الناجية) على الصعيد الحزبي،
من المطلوب النظر إلى جدل الاختلاف -
الاتفاق، كسلاح معرفي يجيد إعادة تركيب
وتأسيس البنية التنظيمية القادرة على حمله،
وأن يكون مصدرا لذلك التوتر المثمر والخلاق
كمعادل موضوعي لترهل الحزب وانحطاطه
سياسيا وتنظيميا. فالشيوعي هو كل من
يعرف نفسه بذلك، ومستعد للعمل داخل
هذه البنية، فمن الطفولة بمكان الاعتقاد
بأن هذه الوحدة يمكن أن تتم عن طريق
إقاعات في غرف مغلقة وماعليها إلا انتظار
ماسيتم الاتفاق عليه. فضرورة الوصول إلى
لوحة أعقد من ذلك، وسوف تمر بمراحل أو
محطات انقالية متعددة. ومن أهم موجباتها
بمقتضاياتها، طرح كل المشاكل التي تقف
عشرة أمام تحقيقها على القواعد والأصدقاء
لمخلصين للشيوعية، فالمسألة تخص الجميع
ولجميع الحق في إعطاء رأيهم حول أدواتها
ووسائلها.

إن عمل الشيوعيين السوريين التوحدي وولكي لا يكون كل المحاولات السابقة والفاشلة عليه التفحص والنظر الجريء في مجموعة من المفاهيم كانت وماتزال تشكل عامل إرباك وتشويش منها:

١ - علاقة الحزب بالطبقة: فاحزاب ليس مؤسسة أو جهازا تحكمه علاقة تضائية أو وظيفية بالطبقة، بل هو «الجزء الواعي من الطبقة»، كما يقول لينين في إفا لاس الأممية الثانية. إنه دماغها المفكر وعقلها المخطط، هذا الجد ل علاقة الحزب بالطبقة. لم تستطع

فالمسألة بأكملها تحتاج إلى إعادة تحرير
ق مفردات الخطاب الديني، ولكن انطلاقاً
فهم جديد، مغاير، مختلف في طرح هذا
وضوء، ليس باستهدافه النهائي ألا وهو
حدة بل بوسائل وآليات تحقيق ذلك الهدف.
حدة الشيوعيين وانطلاقاً من الشرطين
اجتماعي - السياسي الراهنين، لم تعد تحتمل
عيب تكتيكية، محكومة بدوافع حزبية أو فردية
يقيقة. لأنها تتعلق الآن بوجود أو لا وجود هذا
مكر المبدع ليس في السياسة فقط بل وفي
اجتمع أيضاً. وذلك في ظل تنامي وازدهار
مكر الليبرالي والذي قد ينجح في دفع اليسار
نوما والشيوعيين خصوصاً نحو انزلاقات
طرفة، في حال استمرار تواضع المشروع
صلاحي لهؤلاء جميعاً واقتضامهم على مجرد
ادات تغيرات طفيفة لاتزعج أحداً.

فمن الأخطاء الدائنية التي لعبت دوراً مهماً وأمازالت في التقدم نحو هدف الوحدة الموقف النخبوي الضيق لتيارات تلك الصائل، الذي مازال يعتقد أن الوحدة يمكن أن تتم بالحوار بين هذه القيادات للوصول إلى ما يشبه التوافق حول المسائل المتعلقة بسياسة والتظيم، أو ذلك الخطأ المتمثل بدعوة الجميع للانضمام إلى هذا التفصيل (ذلك). ومن الواضح أن دعوة كهذه تشطب جبرة قلم على الأوضاع والأسباب التي كانت وراء الانقسامات المتتالية. . . والتي لم تكن عظمية فقط، بل بعضها تم على أساس نظري وسياسي.

ويعتبر النظر عن تلك العوامل والأسباب التي يمكن معالجتها بشكل منفصل فإن أية قوة للوحدة، من المفترض أن يسبقها الإقرار بوجود العياني والمستقل لتعدد الفصائل الشيعية، وهذه المسألة لا تخص بلداً كسورية حسب، بل من النادر أن نجد بلداً وعلى اتداد خارطة البلدان المتخلفة، إلا وانقسم الحزب الشيعي إلى حزبين أو ثلاثة مسمى واحد (مصر - الأردن - فلسطين - سورية - الهند الصينية - أمريكا اللاتينية) ولكن

في ذكرى الشهداء

فوصية نضال ألا نخرج من نضال إلا إلى نضال
حتى ترتفع بالسماء راية العمال .

وكل ما ازداد فوق تراب الوطن عدد الشهداء كلما ازدادت عدد نجوم الحرية في السماء.

أيها الرفاق إن حرب عالمية ثالثة بدأت ضد شعوب الأرض تقودها زعيمة الإمبريالية أمريكا ونحن محكومون بالمقاومة إن بقاء وحدة وطنية متينة هي مقاومة ووحدة الشيوعيين السوريين هي مقاومة و محاربة الفساد و الاستبداد مقاومة و النضال من أجل الديمقراطية مقاومة وتحسين الحياة الاجتماعية مقاومة و إصلاح القطاع العام مقاومة و إلغاء الأحكام العرفية مقاومة و الإفراج عن المعتقلين معطلي الرأي مقاومة و حمل السلاح في وجه العدو الأمريكي الصهيوني والدفاع عن التراب الوطني هو مقاومة فالمقاومة هي قيمة القمه و ذمة الذمه.

عاشت وحدة الشيوعيين السوريين
وعاشت المقاومة الوطنية
وعاشت ذكرى شهدائنا
عملاً ونضالاً و فكراً ضد العدوان و ضد
الاستغلال و من أجل الحرية

❖ كما ألقى الرفيق عصام محسن
كلمة باسم منظمة الشباب جاء فيها:

تأتي ذكرى السادس من أيار هذا العام،
ذكرى عيد الشهداء، في الوقت الذي تتزايد فيه
التحديات الأمريكية الصهيونية لوطننا سورية
ودول العالم.

في هذا اليوم وقبل تسعين عاماً أي في
عام ١٩١٦، قام الاحتلال العثماني بإعدام
المناضلين السوريين الأحرار لقيامهم بمقاومة
الاحتلال ومناهضة الاستبداد والتصدي
لمحاولات التتريك البغيضة.

فلنرفع التحية في هذه المناسبة العظيمة
إلى جميع شهداء الوطن الذين أعدموا في

السادس من أيار وما تبعهم من شهداء الحرية
وعلى رأسهم الشهيد يوسف العظمة ورفاقه
الأبطال وشهداء الثورة السورية الكبرى وكل
الشهداء الذين أسسوا باستشهادهم للجلاء
والاستقلال.

إننا إذ نقف اليوم أمام متوى رفيقنا الشهيد
البطل نضال آلـه رشي الذي استشهد أثناء
الاجتياح الإسرائيلي للبنان وإنزال القوات
الأمريكية على سواحل بيروت، إنما نقوم بذلك
تمثلاً بشيعة وقيمه حيث بقي هذا الشيوعي
الحقيقي صامداً مع رفاقه في وجه البارجة
الأمريكية نيبوكوجرسى، وظل يقاتل حتى استشهد
في ١٩/٩/١٩٨٣.

نستغل هذه المناسبة الخالدة لتوجيه تحية
إلى جميع شهداء الحزب الذين سقطوا دفاعاً



استكمال الجلاء لا يتحقق إلا بتحرير الجولان من القبضة الصهيونية، وهذا لن يتم إلا بضرب مواقع الفساد التي هي بوابات عبور للعدو الخارجي الأمريكي الصهيوني.

وسنعمل على استمرار مساهمتنا في تحقيق وحدة الشيوعيين السوريين التي ستكون من إحدى دعائم تعزيز الجبهة الداخلية الوطنية في مواجهة التهديدات الأمريكية الصهيونية، وفي سبيل الدفاع عن مصالح الجماهير والشباب.

المجد والخلود والنصر للوطن وللشعب، وكل من لا تعزاز بشهادتنا الأمجاد.. وشهداء النضال الوطني في كل بقعة صامدة في العالم في وجه امبريالية المتوحشة، وخاصة في فلسطين العراق ولبنان.

■ ■

في احتفال الأول من أيار.. رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال مخاوفنا من الإجراءات المتسريعة لها مبرراتها من منطلق الحرص على مصالحنا الوطنية

■ **الواجب يحتم علينا أن نقرأ ما صدر من قوانين ومراسيم قراءة واعية كي لانقع في المطبات والكوارث التي وقع بها الآخرون ودفعوا ثمنها باهظاً**

■ **نرفض نصائح صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى الخصخصة وتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم تحت شعار إيصال الدعم لمستحقيه والتقاعد المبكر ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين وصولاً إلى إضعاف دور الدولة اقتصادياً واجتماعياًوسياسياً**

■ **تفعيل دور التعددية الاقتصادية والاهتمام الجاد بالقطاع العام الصناعي وفق رؤية المؤتمر القطري العاشر للحزب وتوصياته**

على الوحدة التنظيمية وتطوير مفاهيم العمل الجاد والخلق والمنتج ، وفي الحرص على سلامة التوجه ، وتكريس أسس التعاون مع الإدارات لتطوير أسس ومفاهيم وأهداف فريق العمل الواحد ، من أجل عزة الوطن وتقدمه وازدهاره .

■ ■



بكافة أشكاله ورفع الدعم عن السلع والخدمات تحت شعار : إيصال الدعم لمستحقيه وإبقاء الرواتب والأجور أقل من مستلزمات المعيشة لدفع العمال إلى ترك العمل والتخلص من كوادر العاملين في الدولة بواسطة التقاعد المبكر وتعويض الدفعة الواحدة وخلق ثقافة علاقات عمل جديدة قائمة على مبدأ التعاقد الوظيفي وإحداث مكاتب توريير العمالة ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين وصولاً إلى إضعاف دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لصالح الشركات والتكتلات الاقتصادية والاحتكارية واستجابة لمتطلبات العولة.

أيها الرفاق والأخوة الأعزاء . نحضل بالأول من أيار هذا العام وسورية تقف صامدة شامخة في وجه الضغوط المختلفة التي تهدف إلى تغيير مواقفها الرافضة للاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان والاحتلال الأمريكي للعراق وخنق الشعب العربي الفلسطيني ومنع مساعدته وتقديم الدعم له ...ودوركم أيها الأخوة النقابيون دور هام وأساسي في الحفاظ

أو معاناة العمالة المهاجرة إليها وتجاه ذلك نشهد احتجاجات وانتفاضات تقوم بها القوى العاملة مدعومة من الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية للوقوف في وجه الرأسمال الاحتكاري وأدواته الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى سحق الهوية الوطنية والقومية للشعوب وتحقيق الانتصار للقيم الرأسمالية والقضاء على القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية في العالم. ..وعلى الصعيد العربي تعزز الطبقة العاملة العربية والجماهير الشعبية من نضالها وكفاحها لمواجهة سياسة الهيمنة التي تمارسها الإدارة الأمريكية بهدف بسط سيطرتها الكاملة على أمتنا العربية لضمان مصالحها ونهب خيراتنا وسرقة نفطنا من خلال إجراءات أمنية إقليمية واسعة تحت مظلة مشروع الشرق الأوسط الكبير بهدف تكريس تخلفنا ومنع قيام أي تكامل اقتصادي عربي وسحق صناعتنا الوطنية باسم حرية الأسواق ومنع الاحتكار استجابة لنصائح صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى نشر الخصخصة وتخفيض الإنفاق الحكومي

بمناسبة الأول من أيار عيد الطبقة العاملة ألقى الرفيق محمد شعبان عزوز رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال كلمة عمال سورية وتنظيمها النقابي على أرض الشركة السورية لنقل النفط في سورية، أكد فيها ضرورة قراءة القوانين والمراسيم وما تم اتخاذه من خطوات قراءة واعية كي لا نقع في المطبات والكوارث التي وقع بها الآخرون في أماكن مختلفة من العالم ودفعوا وميازالون يدفعون ثمنها باهظا،منتقداً نصائح صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى نشر الخصخصة وتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن السلع والخدمات تحت شعار إيصال الدعم لمستحقيه، وإبقاء الرواتب والأجور أقل من مستلزمات المعيشة لدفع العمال إلى ترك العمل والتخلص من كوادر العاملين في الدولة بواسطة التقاعد المبكر.

وفيما يلي مقتطفات من نص الكلمة

وتزداد فيه فرص العمل وتتسع وتتطور دائرة الخدمات التي يحتاجها أبناء شعبنا .
أيها الأخوة العمال
إن دور الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي دور هام في تعزيز التوجهات والإجراءات التي تسعى إليها سورية من خلال مشاركتنا وإسهامنا البناء في تقديم المقترحات ووضع الحلول ودعم الإجراءات التنفيذية والعمل مع جميع المهتمين بالقضية الوطنية وجميع المنتجين الآخرين على بناء هذا الوطن الصامد ليكون الأقدر على مجابهة التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية وعلى التعامل مع العولة وآثارها السلبية المتعددة بالطرق الأجدى والأكثر أمانا وأن نستفيد من تجارب الآخرين وأخطائهم لا أن نكرر نفس التجارب ونقع بذات الأخطاء .

إن الواجب يحتم علينا جميعاً أن نقرأ بفهم وروية توجيهات السيد الرئيس وما صدر عنه من قوانين ومراسيم وما تم اتخاذه من خطوات . أن نقرأ ذلك قراءة واعية وأن لا نقع في المطبات والكوارث التي وقع بها الآخرون في أماكن مختلفة من العالم ودفعوا وميازالون يدفعون ثمنها باهظا .

إن تقننا كبيرة بإنجازاتنا وخطواتنا وإن مخاوفنا من بعض الإجراءات التي تتم وبشكل متسرع لها مبرراتها من منطلق حرصنا على مصالحنا الوطنية وتعبيرا عن استعداننا للقيام بواجباتنا بكل الإخلاص والوفاء

أيها الرفاق والأخوة الأعزاء
ونحن نحفل اليوم بهذا العيد تواجه الطبقة العاملة العالمية وجماهير الشعوب المكافحة في بلدان العالم أزمات خطيرة نتيجة الهيمنة والاحتكار والتمركز المالي العالي مدعوم بالقوة العسكرية الأمريكية وإن تردى الأوضاع المعيشية للعمال ونفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يضع العالم أمام كوارث اجتماعية يصعب التحكم بمسارها ويرسخ التخلف ويزيد من التبعية . كما أن المشاكل الاجتماعية تزداد وتستفحل حتى في الدول الرأسمالية سواء من حيث انتشار البطالة

المرافئ السورية هي الأخطر

إليه من ترد في خدماتها ومن عدم تجاوبها مع التطوير والتحديث.

هذه الإجراءات كان يجب أن تتخذ، لا أن نقدم منشآتنا التي بناها عمالنا بكدهم وجهدهم لقمة سائغة إلى المستثمر.

تساءل رئيس اتحاد عمال طرطوس:

من كان وراء قرار إلغاء حصر التوكيلات الملاحية وماذا كانت النتيجة؟ وأجاب قائلاً في مؤتمر الاتحاد:

عام ٢٠٠٣ حققت التوكيلات دخلاً لخزينة الدولة أكثر من ٧٣٠ مليون ل.س قابل ذلك بضائع مصدرة ومستوردة أقل من ستة ملايين طن. وفي العام ٢٠٠٥ الذي طبق فيه قرار الإلغاء حققت التوكيلات دخلا قدره ٢٠٠ مليون ل.س يقابله ١٢ مليون طن، وأمام هذا الرقم يجب أن تكون حققت التوكيلات في حال وجود الحصر أكثر من مليار ونصف المليار ليرة سورية لخزينة الدولة.

وتساءل: من استفاد؟ هل الوطن أم صاحب قرار إلغاء الحصر؟

وتساءل أيضا: ممن كنا نعاني عام ٢٠٠٥ بمرقا طرطوس، لقد طرحت مساحات المرفأ والأرصفة للاستثمار والتأجير وكان من المفروض إنشاء مرفأ خاص بالحاويات ليأخذ القطاع الخاص دوره.

وماحدث في طرطوس حدث أيضاً في اللاذقية حيث تبلغ مساحة المرفأ ٧٥٠٠٠٠ ٢م وعدد الأرصفة ٣٣ والطاقة التخزينية للحبوب ٤٠ ألف طن، وطاقة المرفأ ٥ مليون طن، ويعاني المرفأ عبر تاريخه من قدم الآليات والتجهيزات ونقص في

أصحاب الوكالات الخاصة يزحفون على المرافئ ويقاسمون الدولة مئات الملايين!! ويطالبون بعمال من نوع خاص.

مانزال حتى الآن رغم كل مانعترض له، دولة مواجهة وصمود، ولكن في جانب آخر هناك من يعرض أمتنا للخطر، ومن الداخل، نعم من الداخل، لأن من يقدم الشركات والمؤسسات الاستراتيجية للقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا ومنها، شركة الحديد ومعامل الغذائية ومؤسسة الأبقار والأخطر المرافئ السورية، هو يقدم سورية لقمة سائغة، وهو في حل من المواجهة والصمود .

وإذا كنا نقول ذلك فهذا لايعني أننا ضد القطاع الخاص، بل العكس نحن نؤكد على دور القطاع الخاص المنتج، ومع إعطاء هذا القطاع كافة التسهيلات التشجيعية على الاستثمار والتصدير، ولكن نحن ضد القطاع الخاص الطفيلي الذي نهب الخطط التنموية خلال سنوات طويلة، وهو الآن يستعد للانقضاض على ماتبقى من قطاع عام.

وإذا قلنا أن أمتنا تتعرض الآن للخطر فإننا نؤكد ذلك، لأن من يقدم المرافئ السورية في اللاذقية وطرطوس إلى لقطاع الخاص محليا وأجنبيا تحت بافطة التطوير والتحديث والانفتاح واقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار لايهمه الأمن الوطني أو المواجهة والصمود، ولو كان يهمه ذلك لاتخذ قرارا مغايرا أبرزه، القيام بإصلاح إداري وتشكيل لجان لمحاسبة مدراء عرفوا بفسادهم خلال سنوات طويلة وأوصلوا مرافئنا إلى ماوصلت

الخبرات الحديثة والمتطورة في أساليب التناول.
٢ .إن الحوادث التي تم ذكرها في الكتاب يمكن أن تحدث في أي من المرافئ ولها مسبباتها وليست البواخر بمنأى عن مثل هذه الحوادث.

٣ .إن المنعين على المتابعة والإشراف على إدارة العمليات الاستثمارية يتخذون الإجراءات الكفيلة بردع العاملين الذين يسببون في مثل هذه الحوادث في حال ثبت الإهمال أو عدم الخبرة وبالتالي قمع المخالفات المخلة بالأنظمة والقوانين.
إن إدارة المرفأ حريصة كل الحرص على سلامة العمل وحسن سير العمليات الاستثمارية على جميع السفن وبما تحويه من بضائع محواة أو غيرها .

٤ . إن المرفأ ونظراً للخبرات التي يتمتع بها العاملون من عمال تناول وإداريين ولازالت خبراتهم في تطور مستمر مع تطور وسائل التناول فإنهم قادرون عن تغطية العمليات الاستيمارية وإنه في حال عدم كفاية عمالنا مستقبلا للقيام بحجم العمليات المطلوبة يمكن عندها الإعلان عن إنشاء فرق خاصة يتناول البضائع والحاويات تساهم مع عمالنا في أداء مهمتهم وإنجاز أعمالهم دونما تأخير بما ينعكس إيجابا على سمعة المرفأ .

٥ . وبناء عليه فقد قررت اللجنة الإدارية:

توجيه مديرية الاستثمار والعمليات بضرورة التشدد في قمع المخالفات التي تخل بالأساليب وأصول تناول البضائع ومعالجة السلبيات في أداء العاملين ومحاسبة المقصرين والمتسببين لمثل هذه الحوادث ووضع الحلول المناسبة لاتباع أساليب حديثة ومتطورة في أصول التناول.

وفوق ذلك فإن أصحاب الوكالات الخاصة ينتهكون الأنظمة والقوانين ويستخدمون عمالا بالمياومة، بالمحصلة، إيصال مرافئنا إلى حالة عجز وتقديمها لقمة سائغة.

■ **نزار عاذلة**



الشرق والغرب

لست عنصريا،ولست من الذين يدعون أن بعض أجناس البشر يتفوقون على بعض . كل الناس من عنصر واحد،ولهم عقل واحد ،ولكن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تجعل بعض العقول متفتحة وتجعل بعض العقول مغلقة إلى أمد ما فإذا تغيرت الظروف عادت إلى التألق والتفتح كالجمرة يغطيها الرماد فيخبو ويريقها حيناً ،فإذا أزيلت عنها الرماد توهجت ولعت . ولست أوافق من يقول :الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا ،فالشرق والغرب تقسيما جغرافيان موقوتان فكلاهما شرق لشرق آخر وكلاهما غرب لغرب آخر،وخط الطول ٢ مثلا هو شرق خط الطول ٣ وهو غرب خط الطول ١ وهكذا دواليك .

وستصل الإنسانية ذات يوم إلى محو الفوارق الكبرى بين الإنسان والإنسان في الحضارة والسلوك،وربما بقيت ببعض الفروق الصغرى بين الشعوب لتبقى هذه الفروق مظهرا من مظاهر الجمال والتنوع !!

■ **الراحل الكبير عبد المين الملوحي شيوعي مزمن**

إعادة تنشيط الذاكرة الجمعية في معرض للوثائق الفلسطينية

افتتح في المجمع الثقافي في ابوظبي معرض الوثائق الفلسطينية الذي ينظمه بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية ويستمر المعرض الذي يقام في مناسبة ذكرى النكبة حتى العاشر من شهر أيار الجاري .

ويتضمن المعرض مجموعة كبيرة من أهم الوثائق والكتب والمراجع التي تتناول التاريخ الفلسطيني ، إضافة إلى معرض للصور الفوتوغرافية التي تسجل جغرافية وتاريخ فلسطين وأهم معالمها الأثرية .

ومع تصاعد الحملات الإسرائيلية المنظمة لطمس الهوية التاريخية والجغرافية والإنسانية والسكانية للأرض الفلسطينية ومحاولة استبدالها ونسبها إلى ما يروج له على أنه " تراث عبري " سواء في الداخل الفلسطيني أو في المؤتمرات والمحافل الدولية ذات الصلة ، تتبدى أهمية عملية استحضار الذاكرة الجماعية هذه ومقاومة ما قال عنه المحتلون الأوائل بنسيان الأجيال العربية عموما والفلسطينية على وجه الخصوص المجازر وعمليات القتل والتهجير والترويع التي مارستها العصابات الصهيونية منذ أوائل القرن الماضي لتبرير وتمير فكرة " أرض بلا شعب وشعب بلا أرض " .

وقال عبد الحميد أبو النصر رئيس مجلس بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية الذي ينظم المعرض : " إن الهدف من إقامة مثل هذا النشاط هو إنقاذ الأرشيف والوثائق الفلسطينية من عمليات التدمير والإتلاف التي ينتهجها الاحتلال "الإسرائيلي" بغرض طمس الهوية الفلسطينية .

وأشار أبو النصر إلى أن نشاطات المركز مستمرة بجهود خريجين متطوعين من ذوي الاختصاص في مجالات التاريخ والجغرافيا والصحافة والإعلام وغيرها من العلوم الإنسانية بما يخدم القضية الفلسطينية بالإمكانات البسيطة المتاحة ، وقال : " لا يوجد لدينا دعم رسمي من أي جهة، حيث أن أغلب المساعدات منصبة على الوضع الإنساني والخيري . " ■

رسام كوبي يفوز بالجائزة الدولية للكاريكاتير



اختارت لجنة تحكيم دولية الرسام الكوبي من بين ٤٦ رسما كاريكاتريا قدمها ٢١٣ رساما محترفا من ٤٨ بلدا ، وأوضح رئيس اللجنة أنتونيو أنتونس في صحيفة "بوليكو" البرتغالية أنه تم اختيار بوليفان لنوعية رسمه الممتازة .

وكانت هذه الجائزة قد منحت للمرة الأولى عام ٢٠٠٥ للارجنطيني كريستوبال راينوسو ■■

وصور بوليفان في رسمه بالأسود والأبيض رجلا مستلقيا على أريكة يشاهد جهاز تلفزيون خشبيا عملاقا منصوبا على عجالات على شكل حصان طروادة .

وتلقى رسام الكاريكاتير الجائزة عن هذا الرسم الذي كانت قد نشرته صحيفة "إيل يونيفرسال" المكسيكية في أيار ٢٠٠٥ ، وقد

فاز الرسام الكوبي أنخيل بوليفان بالجائزة الدولية للكاريكاتير الصحافي لعام ٢٠٠٦ التي نظمت في لشبونة بالبرتغال، عن رسم نشره حول التلفزيون، الضيف الذي يدخل البيوت دون استئذان و ما الذي قد يحمله من قيم ومعان داخل هذا الصندوق العجيب - قد تقتحم المشاهد في أية لحظة !

السينما الجواله تتخطى الحواجز الإسرائيلية



ستصل إلى جميع المناطق، متخطية الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري عبر عروض مجانية أو شبه مجانية .. ويضيف :

" السينما، والفنون عامة، كانت وما تزال تلعب دورا هاما في نشر القضية الفلسطينية والتعبير عن معاناة شعب يعيش تحت الاحتلال كما أن تقديم عروض لأفلام تجارية وأخرى ذات لغة سينمائية راقية من شأنه أن يوفر المتعة والفائدة في آن واحد لسكان تلك المناطق النائية، وهذا ما نسعى إليه ."

وتؤكد اعتدال عبد الغني مسؤولة دائرة السينما في وزارة الثقافة على أهمية المشروع، لاسيما في كسر الحصار المفروض على المناطق التي يستهدفها من قرى ومخيمات ومدن يستهدفها الاحتلال بشكل مستمر ويعيق من

حصارها باستمرار، وتقول:

" من المهم أن تفعل المؤسسات الثقافية والفنية الفلسطينية من تواصلها مع هذه الفئات المهمشة، والعمل على تنشيط الحياة الثقافية هناك، فسكان القرى والمخيمات في أمس الحاجة إلى السينما وغيرها من الفنون ..

من شأن الصورة أن تخفف من معاناتهم المتفاقمة بسبب الاحتلال، وتشعرهم بأنهم غير منسيين"

مشددة على ضرورة تخصيص أفلام للأطفال، عبر السينما الجواله، كونهم الفئة الأكثر تضررا مما يحدث من انتهاكات مستمرة من الاحتلال

أعد الصفحة الثقافية: الحسين نغعا

أوراق خريفية

دور الفساد في تحوّل الفراشة.. إلى جراد!

عندما كنت رئيساً للدائرة القانونية في شركة الكهرباء، وقبل أن يستعر غضب الحكومة عليّ وتزحني إلى جهة مهمة، كانت مهمتي الرئيسية في تلك الدائرة تسيير الضبوط المنظمة بحق سارقي الكهرباء وإحالتها إلى القضاء المختص. وكنت أستقبل يوميا الكثير من المواطنين المرتكبين هذا الجرم، ولكل واحد منهم قصة مع الكهرباء.. وفي أحد الأيام دخل مكتبي رجل كهل يلبس جلبابا أبيض، وقلنسوة صغيرة تغطي أعلى رأسه، وقد تغيّر لون جبهته من آثار السجود.. ألقى تحية السلام العربية وبيّض آيات من الذكر الحكيم واستأذن بالجلوس.. استقبلته بحفاوة كمعادي في استقبال بقية المراجعين.. جلس ويادر قائلاً:

– أنا قادمٌ إليكم لأعترض على مخالفة نُظمت بحقي بذريعة استجراي للتيار الكهربائي بصورة غير مشروعة! وكما ترى من هندامي يا أستاذ! فأنا رجل دين أخاف الله وأصلي الأوقات الخمسة ولديّ العديد من المريدين، ولا تليق بي اتهامات من هذا النوع أبداً ..

– هوّن عليك يا عمّ! ماذا تعمل حضرتك؟
– أنا صوِّفيّ..
– يعني تعمل بمجال الصوف؟
ابتسم قائلاً: صوِّفيّ يا أستاذ! يعني رجلٌ زاهدٌ متصوِّفٌ...
– آه... أعني ما هو مصدر دخلك؟
– أعتمد على الزكاة والصدقات من خلال عقدي لقران العرسان، وفضّ الاشتباكات التي تحصل بين الناس، وحضور الموالد وحفلات الختان... وغير ذلك..
– هذا يعني أن لديك دخلاً محترماً..
– من أين يا أستاذ؟ الله وكيلك نعيش من قلة الموت..
– المهم يا عمّ.. كيف يمكنني مساعدتك؟
– الحقيقة أنا خجل من إحالتي إلى القضاء لسبب تافه.. تصورّ أنني مددتُ خطاً لإنارة مدخل داري من خارج ساعة الكهرباء كي لا يتعرّض تلامذتي لدى قدمهم إلي ليلاً.. فما كان من جما عتكم إلا واعتبروا ذلك مخالفة وكتبوا بي ضبطاً بتهمة سرقة الكهرباء!!

– إنها مخالفة صريحة يا عمّي لعقد الماولة بينك وبين شركة الكهرباء.. وبالتالي فإن الشباب لم يظلموك أبداً في هذه المخالفة.

حملق بي غاضباً:
– لكنها لمبة نؤاسة لا تستهلك أكثر من عشرة ليرات في الشهر! وقد قام الشباب كما تسمّيهم بتغريمي بعشرة آلاف ليرة!! هذا ظلم يا أخي! أين العدالة في عملكم؟ المعامل الكبرى التي تسرق الكهرباء تفضون الطرف عنها، أما الدراويش أمثالي والذين بالكاد يحضلون لقمة عيشهم تستقون عليهم؟ بالله عليك هل هذا حق؟

– هدئي من روعك يا عمّي! يقول المثل: (من يسرق فجلة، يسرق عجلة...) ومن يسرق للوهلة الأولى لإنارة مدخل داره بللمبة نؤاسة، قد يستمرئ الحال ويمدّد خطاً إضافياً لتسخين قازان الحماّم وللتدفئة ولأشياء أخرى.. ومع استمرار الوضع على هذه الحال، قد ينعكس حتى على أخلاقه، فيبرر لكبار الفاسدين نهبهم للمال العام، وقد يبيع لنفسه مدّ يده على الأملاك العامة، لأن التراكم الكميّ يؤدّي إلى التغير النوعي..

رفع حاجبيه استغرباً ثم سرعان ما عبس ونبر:
– هذه مقولة ماركسية، أذكر أنني قرأتها في يومٍ من الأيام، هل أنت شيوعي؟

– بل أنا ماركسيّ..
– شوف يا أخي! يبدو عليك أنك رجلٌ آدمي وسوف لن أنسى لك معروفك إذا ما ساعدتني وأبقيت الضبط المنظم بحقي طيّ الأراج، وإذا كان بإمكانك تمزيقه يكون ذلك أفضل وينالك ثوابٌ من ربّ العالمين.. أنا أحترم الوطنيين أمثالك وكلّي ثقة بأنك لن تردني خائباً ..

– آسف يا عمّي! أقسم لك، لو كان الضبط منظم بحق أبي لما عاملته إلا كما عامل جميع الناس.. ثم ألا ترى بأنك تقودني بطلبك هذا إلى مخالفة القوانين؟ مع أنه يفترض بك أن تكون أمثولة وقُدوة للأخرين.. أنت رجل مؤمن!..

– لكنك ماركسيّ كما تقول!
– وماذا يعني...؟
– يعني أنك نصير الفقراء... صدّقني أنني أحترم الماركسيين رغم ما أخذني الكثيرة عليهم.. بالمناسبة، لقد اطّلت على بعض من مؤلفاتهم في أيام شبابي..

– ماذا قرأت لهم يا عمّ؟
– قرأت كتاب لإنجلز بعنوان (دور العمل في تحوّل القرد إلى إنسان) والعايز بالله..
– وهل قرأت كتاب (دور الفساد في تحوّل الفراشة إلى جراد)؟

– لا والله، تأليف من هذا؟
– تألفي يا عمّ! وأعدك في زيارتك القادمة أن أقدم لك نسخة منه هدية..
– يبدو من عنوانه أنه مشرق حقاً.. هلاً حدثتني عنه قليلاً؟
– باختصار يتحدث عن رجل شريف، تقي، صالح، ورع، يخاف ربه، إلا أن كل ما يحيط به يدعوه للانحراف. يقاوم هذا الرجل كثيراً، إلا أن الظروف تكون أقوى منه ويتحول مع مرور الأيام إلى أحد كبار الفاسدين في البلد..

– الله يجيرنا من الآخرة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.. من المؤكد أنك لا تقصد أمثالي بهذا الكتاب يا أستاذ؟
–
■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskander@mail.sy